جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

التخصص: اقتصاد كمي

الفرع: العلوم الاقتصادية

من طرف:

نجاة ويس

عنوان الأطروحة:

الحوكمة و مثلث النمو، الفوارق و الفقر – دراسة قياسية -

أطروحة مناقشة بتاريخ الأحد 18 جوان 2023 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	أ.د. لطيفة عبدلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د. مولاي الطاهر	رئيسا
02	د. جلول شريفي	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة – د. مولاي الطاهر	مشرفا
03	أ.د. يوسف صوار	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د. مولاي الطاهر	مشرفا مساعدا
04	د. عائشة لشلاش	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة – د. مولاي الطاهر	ممتحنا
05	د. أحمد نور الدين طالب	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	ممتحنا
06	د. الأمين محمد الشريف	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي اليزي	ممتحنا

(يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات) المجادلة/11

(و قل رب زدني علما) طه/114

(رب هب لي حكما و ألحقني بالصالحين) الشعراء/83

إهـــداء

إلى أمي و أبي ..... تقديرا و احتراما

إلى روح أجدادي ..... ترحّما و تخليدا

إلى أخواتي ..... محبة و عرفانا

إلى أقاربي ..... فخرا و اعتزازا

إلى أصدقائي و أحبابي ..... وفاءا و إخلاصا

إلى الوطن العربي ..... تحية و سلاما

إلى كل من تمنى لي التوفيق في مسيرتي العلمية

أهديكم هذا الجهد المتواضع

كـلـمـة شـكـر

الحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه و يكافئ مزيده، اللهم صل و سلم و بارك على سيدنا محمد و على آله الأطهار، و أصحابه الأخيار، و من سار على منهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان و عظيم الامتنان إلى والدي و والدتي – أطال الله عمريهما – كما أبرق جزيل شكري إلى أختي الدكتورة لطيفة ويس التي شاركتني عناء كتابة هذا البحث.

كما أتقدم بالثناء المعطر بوافر التقدير و الاحترام إلى أساتذتي و مشرفي هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور يوسف صوار و الدكتور جلول شريفي على تفضلهم علينا بملاحظاتهم القيمة و توجيهاتهم السديدة.

و الشكر موصول إلى كل أساتذتي بمشواري الدراسي و كل من أسدى إلي نصيحة أو أمدني بمشورة أو قدم لي معلومة يوما ما...

كما أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذه الأطروحة من قريب أو من بعيد.

و أخيرا نشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بإثراء هذا العمل.

و أدعو الله العلي القدير أن أكون من العارفين للناس فضلهم، و بارك الله فيهم.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة الرشيدة و النمو الاقتصادي و فوارق الدخل و الفقر	
1. الإطار النظري للحوكمة الرشيدة	2
مفهوم الحوكمة الرشيدة	2
نشأة و تطور مفهوم الحوكمة الرشيدة	3
دوافع ظهور و تطور الحوكمة الرشيدة	4
أبعاد الحوكمة الرشيدة	6
أطراف (فواعل) الحوكمة الرشيدة	8
خصائص الحوكمة الرشيدة	12
قياس الحوكمة الرشيدة	13
معوقات الحوكمة الرشيدة	17
2. الإطار النظري للنمو الاقتصادي	18
مفهوم النمو الاقتصادي	18
مفهوم التنمية الاقتصادية	19
الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	19
محددات النمو الاقتصادي	20
أنواع النمو الاقتصادي	21
قياس النمو الاقتصادي	21
نظريات النمو الاقتصادي	22
3. الإطار النظري لفوارق الدخل	24
مفهوم توزيع الدخل	24
مفهوم فوارق الدخل	24
أسباب التفاوت في توزيع الدخل	25
قياس فوارق الدخل	25

إعادة توزيع الدخل	30
4. الإطار النظري للفقر	31
مفهوم الفقر	31
أسباب تفشي ظاهرة الفقر	33
النظريات المفسرة لظاهرة الفقر	36
أنواع الفقر	40
قياس الفقر	41
الآثار السلبية لظاهرة الفقر	48
سياسات و إجراءات الحد من الفقر	48
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
I. الدراسات السابقة	52
II. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	97
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر الحوكمة الرشيدة على مثلث النمو، الفوارق، و الفقر	
1) طبيعة نماذج المعادلات الآنية	99
2) تشخيص معادلات النظام الآني	100
3) طرق تقدير نظام المعادلات الآنية	102
4) منهجية الدراسة	110
5) تحليل و مناقشة نتائج الدراسة	115
خاتمة عامة	140
قائمة المصادر و المراجع	143
قائمة الملاحق	152
فهرس الجداول	166
فهرس الأشكال	168
فهرس الملاحق	169
الملخص	

مقدمة عامة

قال كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة: "إن الحوكمة الرشيدة ربما تكون أهم عامل مفرد في القضاء على الفقر و النهوض بالتنمية".

يعد الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد لا يزال يصعب قياسها حتى يومنا هذا. حيث تسبب موضوع الفقر في تدفق الكثير من حبر الباحثين و المنظمات الدولية، حيث أنهم لا يهتمون فقط بالعوامل المحددة للفقر، بل كذلك يسهرون على إيجاد الحلول لمحاربة هذه الآفة. و في الواقع أصبحت مكافحة الفقر جوهر الأهداف الإنمائية للألفية MDGs المتبناة في مقر الأمم المتحدة مع مطلع القرن الحادي و العشرون. و على الرغم من تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية و المتمثل في خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف (انخفض معدل الفقر في الدول النامية من 47% عام 1990 إلى 14% عام 2015) (Nations, 2015)، إلا أن التقدم المحرز أسفر على نتائج متباينة، حيث ساهمت الصين و الهند في الانخفاض الحاد للفقر العالمي، حيث انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في الصين من 41% عام 1996 إلى أقل من 1% عام 2016، لكن في المقابل، لا يزال نصف سكان بعض الدول الإفريقية يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم، كما لا تزال نسب الفقر معتبرة لدى بعض الدول العربية.

في سبتمبر من عام 2000، اجتمع مندوبون من جميع أنحاء العالم لمعالجة مسألة الحد من الفقر في البلدان النامية. حيث اعتمدت الأمم المتحدة UN إعلان الألفية الذي تعهدت فيه جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 189 دولة بما في ذلك 147 رئيس دولة و حكومة ببذل قصارى جهدها لمساعدة أولئك الذين يعانون من الفقر و الجوع و المرض. ومع ذلك، ذكر عدد من الخبراء أن مشاريع المعونات و المساعدات لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت مصحوبة بسياسات و مؤسسات جيدة (Bank, 1998). و يرى (Grindle, 2004) أن بعد فشل سياسات الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي في ثمانينيات و تسعينيات القرن الماضي، أصبحت استراتيجية الحوكمة الرشيدة حاسمة للحد من الفقر. و انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو تأثير الحوكمة الرشيدة على الحد من الفقر في البلدان العربية ؟

أظهرت العديد من الدراسات أن النمو الاقتصادي يقلل من الفقر بينما تؤدي الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل إلى تزايد نسب الفقر. كما تؤكد الدراسات الأخيرة التي تناولت محددات النمو على أهمية جودة الحوكمة الرشيدة كحافز للنمو الاقتصادي للبلد. و بالمثل، كثيرا ما تجد الدراسات التي تنظر في العلاقة بين الحوكمة الرشيدة و فوارق الدخل علاقة سلبية و معنوية بينهما.

و وفقا لما تقدم، فإن الإجابة على الإشكالية السابقة تدفعنا إلى وضع فرضيتين يمكن صياغتهما على النحو التالي:

- ✓ للحوكمة الرشيدة أثر مباشر على الفقر.
- ✓ تؤثر الحوكمة الرشيدة على الفقر من خلال النمو الاقتصادي و فوارق الدخل.

تم اختيار موضوع البحث لغرض:

- ➢ التعرف على أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على مثلث النمو، الفوارق و الفقر في الدول العربية.
- ➢ التعرف على الآثار المباشرة و غير المباشرة للحوكمة الرشيدة على الفقر في الدول العربية.
- ➢ التعرف على إشارة العلاقة بين الحوكمة الرشيدة و مثلث النمو، الفوارق و الفقر في الدول العربية.

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في بعض الدول العربية أما الحدود الزمانية فتشمل الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى سنة 2016. و لغرض اختبار الفرضيات وقع الاختيار على منهجية النمذجة بالمعادلات الآنية لتناسبها مع طبيعة متغيرات الدراسة و لقدرتها على معالجة العلاقات المتشابكة بين المتغيرات في آن واحد.

و لخدمة أهداف البحث تم الاعتماد على مجموعة من الكتب و المقالات و التقارير فضلا عن بعض الأبحاث و الدراسات التي تناولت تقريبا نفس موضوع دراستنا. إلا أن الصعوبات التي تمت مواجهتها في البحث تمثلت في النقص الكبير لبيانات الفقر و فوارق الدخل، و تناثر قيمها عبر السنوات فقط في قواعد البيانات.

تتضمن الدراسة ثلاثة فصول حيث حاولنا تخصيص الفصل الأول للإطار النظري للحوكمة الرشيدة و مثلث النمو، الفوارق و الفقر، أما الفصل الثاني فيشمل أهم الدراسات السابقة العربية و الأجنبية التي عالجت موضوع الدراسة، بينما يتضمن الفصل الثالث الدراسة التطبيقية التي تم إجراءها على عينة الدراسة بدءا بشرح منهجية الدراسة، ثم وصف متغيرات الدراسة و حجم العينة إلى تطبيق النمذجة بالمعادلات الآنية على نموذج الدراسة مع تحليل النتائج و اختبار الفرضيات.

الإطار النظري للحوكمة الرشيدة و النمو الاقتصادي و فوارق الدخل و الفقر

1. الإطار النظري للحوكمة الرشيدة:

مفهوم الحوكمة الرشيدة:

عرّف **البنك الدولي** الحوكمة الرشيدة سنة 1989 بأنها ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الأمة (جراية, 2018, p. 167). و عرفها سنة 1994 على أنها الطريقة التي تُمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد، و حدد 3 جوانب للحوكمة: شكل النظام السياسي، و العمليات التي تُمارس من خلالها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للبلد، و قدرة الحكومة على صياغة السياسات و تنفيذها و أداء المهام الحكومية (Bank, 1994, p. xiv).

و قامت **منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية** بتعريفها سنة 1995 على أنها استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة في مجتمع ما لإدارة موارده من أجل التنمية الاجتماعية و الاقتصادية. و يشمل هذا التعريف دور السلطات العامة في تهيئة البيئة التي يعمل فيها الجهات الاقتصادية الفاعلة، و في تحديد توزيع المنافع و كذا في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم. (OECD, 1995, p. 14).

و عرّفها **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** سنة 1997 على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة شؤون البلد على جميع المستويات، و تشمل الآليات و العمليات و المؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون و الجماعات عن مصالحهم، و يمارسون حقوقهم القانونية، و يوفون بالتزاماتهم و يحلون نزاعاتهم. و الحوكمة الرشيدة قائمة على المشاركة، الشفافية، و المسائلة، كما أنها فعالة و منصفة، و تضمن أن تستند الأولويات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية إلى التوافق الواسع للآراء في المجتمع، و أن يُسمع صوت الأفراد الأكثر فقرا في عملية صنع القرار بشأن تخصيص الموارد الإنمائية. و تغطي الحوكمة الرشيدة ثلاثة أبعاد: سياسية و اقتصادية و إدارية. الحوكمة السياسية هي عملية صنع القرار التي تؤثر على تطوير السياسات، و الحوكمة الاقتصادية هي آلية لصنع القرار تؤثر على الأنشطة الاقتصادية و العلاقات الاقتصادية مع بقية العالم، لها تأثير مهم على المساواة و الفقر و نمط الحياة. و أخيرا، فإن الحوكمة الإدارية هي نظام تنفيذ السياسات (UNDP, 1997, pp. 2-3).

أما **توماس ويس** فيرى أن الحوكمة الرشيدة تتعدى الاهتمام بالإصلاح الاقتصادي و الإداري و تطبيق الديمقراطية إلى كونها تهتم أيضا بحقوق الإنسان و الحرية و التنمية البشرية المستدامة، و كذا المشاركة و المسائلة. و يعتقد أن الحصول على نتائج مرجوة من تطبيق الحوكمة الرشيدة يتطلب توفر عنصرين:

الأول أن يتم تطبيق هذه الأخيرة بشكل متوازي و متوازن، و ثانيا مراعاة شكل النظام السياسي و الطبيعة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لكل بلد (Weiss, 2000, pp. 801,806).

و قدم **تقرير التنمية الإنسانية العربية** لسنة 2002 تعريفا للحوكمة الرشيدة بأنها الحكم الذي يعزز و يدعم و يصون رفاه الإنسان، و يقوم على توسيع قدرات البشر و فرصهم و خياراتهم و حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و يسعى إلى تمثيل جميع أفراد المجتمع تمثيلا كاملا و لاسيما الأكثر فقرا و تهميشا (بوصنوبرة, 2021/2020, p. 9).

كما أشار إليها كل من **كوفمان و كراي و ماستروزي** سنة 2009 و اعتبرها مجموعة التقاليد و المؤسسات التي تُمارس بها السلطة في بلد ما. ويشمل هذا عملية اختيار الحكومات و مراقبتهم و استبدالهم، قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ السياسات السليمة بفاعلية، و احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينهم (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2009, p. 5).

أما بالنسبة لـ **صندوق النقد الدولي** فذكر أنها عملية إدارة المؤسسات العامة للشؤون العامة و الموارد العامة (Gisselquist, 2012, p. 3).

نشأة و تطور مفهوم الحوكمة الرشيدة:

يعود مصطلح الحوكمة إلى أصل يوناني Kubernan و يعني قيادة السفينة أو الدبابة، و عُرف باللاتينية بـ Gubernare. استخدم هذا اللفظ في القرن الثالث عشر في اللغة الفرنسية القديمة كمرادف لكلمة الحكومة Gouvernement ثم انتقل إلى اللغة الإنجليزية في القرن الرابع عشر Governance. ثم استُخدم هذا المصطلح سنة 1478 في الفرنسية كمصطلح قانوني ليُستعمل سنة 1679 معبرا عن عبء الحكومة (تكاليف التسيير)، و مع تطور ظاهرة العولمة كان الهدف منه التسيير الجيد للنظام الاجتماعي و تحقيق مطالب الديمقراطية. ثم برز هذا المفهوم في وثائق الأمم المتحدة و مؤسسات التمويل الدولية بعد ما أُضيف له صفة "الجيد" ليصبح Good Governance أو Bonne Gouvernance ثم تمت ترجمته إلى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات، إلا أن أكثرها شيوعا يتمثل في: الحوكمة الرشيدة (الجيدة) أو الحكم الراشد (الجيد) (جراية, 2018, pp. 165-166).

و في سنة 1989 قدم البنك الدولي تقريرا بعنوان "جنوب صحراء افريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام" وصف فيه أن الأزمة كانت أزمة حوكمة، و أرجع سبب فشل الإصلاح الاقتصادي إلى فشل تنفيذ السياسات و ليس إلى السياسات نفسها. و سرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم في التسعينات بعد أن دعت الهيئات المانحة كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي الدول النامية بضرورة تطبيقه كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة و الحد من الفقر و ذلك من خلال إرساء الشفافية و المسائلة عند وضع السياسات التنموية و عند تنفيذها و التخلي عن كل أشكال الفساد و الرشوة و إهدار المال العام (فرج, 2012/2011, pp. 3-5).

و امتد مفهوم الحوكمة من الدولة و هياكلها إلى مؤسسات القطاع الخاص و الشركات و النظم المالية و المصرفية، و ذلك بعد انهيار شركات كبرى بسبب أزمات مالية و فضائح أخلاقية تعرضت لها في أواخر تسعينات القرن الماضي و مع مطلع ألفينات هذا القرن (فرج, 2012/2011, pp. 4,5).

دوافع ظهور و تطور الحوكمة الرشيدة:

الدوافع السياسية:

تتمثل الأسباب السياسية لظهور الحوكمة الرشيدة في الآتي (عاكوم, 2006, p. 11):

- تزايد الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد، حيث اشترطت المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض و المساعدات على الدول المقترضة و خصوصا النامية أن تطبق مبادئ الحوكمة الرشيدة.
- انهيار الاتحاد السوفياتي و توجه دول المعسكر الشرقي إلى الطابع الليبرالي، و تسرب القيم الديمقراطية إلى الدول النامية خاصة بعد موجة العولمة و ثورة تكنولوجيا المعلومات.
- الآثار السلبية للفساد على اقتصاديات العديد من الدول و على الأمن و الاستقرار الدولي.
- نداء منظمات المجتمع المدني في كافة أنحاء العالم بضرورة تطبيق الديمقراطية في صنع القرار العام و مبدأ المشاركة في الحياة السياسية.
- انتشار الصراعات و الحروب الأهلية و الطائفية في البلدان النامية و انعدام الاستقرار السياسي بها.
- ضعف البنية المؤسسية السياسية و تضخم الجهاز البيروقراطي.
- ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- انعدام مبدأ تكافؤ الفرص في ممارسة شؤون الدولة.
- غياب الشفافية و المسائلة.

الدوافع الإدارية:

يمكن حصر الأسباب الإدارية في النقاط التالية (Salih, 2003, p. 10):

- تغير دور الدولة من كونها تصنع السياسات العامة، تضع الخطط و تتابع التنفيذ، مسؤولة عن توزيع الدخل و تقديم الخدمات إلى كونها مجرد شريك من بين عدة شركاء يديرون شؤون الدولة متمثلين في الشركات متعددة الجنسيات، القطاع الخاص، و المجتمع المدني. هؤلاء الذين طالبوا بفرض الشفافية و المسائلة و الرقابة، و بإسهامهم في سياسات الدولة الإنمائية. حيث أن الدولة باتت غير قادرة على تلبية متطلبات التنمية نظرا لتزايد هذه الأخيرة.
- فشل الدولة في تحقيق السلم و حماية الممتلكات العمومية و الحفاظ على النظام العام، و عدم قدرتها على إدارة النشاط الاقتصادي بمفردها خاصة في قارة إفريقيا، الأمر الذي تطلب انتقال دور الإدارة الحكومية من دور تقليدي إلى دور تشاركي حديث، و ذلك بإشراك المجتمع المدني و القطاع الخاص.

الدوافع الاقتصادية و المالية:

تتمثل هذه الدوافع فيما يلي (Bank, 1992, pp. 1-2) (عاكوم, 2006, p. 11) (Sudarno, Asep, & Alex, 2004, p. 3):

- ارتفاع عجز الميزانية في سبعينات و ثمانينات القرن الماضي لدى الدول العظمى و الدول النامية و خصوصا بالنسبة لهذه الأخيرة، ما أدى إلى ارتفاع معدلات تضخمها و مديونيتها الخارجية و انخفاض استقرارها الاقتصادي مما انعكس على القدرة الشرائية و على تزايد الفقر بها، و ذلك راجع إلى ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها عمليات التنمية الاقتصادية بهذه البلدان.
- تعثر العديد من برامج الإصلاح الهيكلي التي قدمها كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي إلى بعض الدول الفقيرة بسبب انتشار الفساد الداخلي بهذه البلدان. و هو ما دفع بالمؤسسات المالية الدولية إلى التأكد من حتمية الحوكمة الرشيدة لإنجاح مثل تلك الإصلاحات.
- الحاجة إلى الحوكمة الرشيدة لضبط الأزمات المالية التي صعُبَ احتوائها ومنعها من الانتشار خارج حدود الدولة المعنية بالأزمة، و ذلك راجع إلى ما ولدته العولمة من ترابط بين الاقتصاديات الدولية جراء تحرير تجارة السلع و الخدمات.

- اللجوء إلى إيجاد استراتيجيات جديدة تحقق التنمية نظرا لإدراك بعض المفكرين أن الليبيرالية الجديدة التي قادت الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي لم تكن مرضية و لم تحقق الأهداف المرجوة بحيث لم يتحقق النمو الاقتصادي الموعود، و استمر الفقر و عدم المساواة في العالم، بالإضافة إلى التأزم المتصاعد للديون الخارجية في الدول النامية. فكان من الواجب تطبيق سياسات و قواعد و إجراءات جديدة تحكم العملية التنموية و تتلائم مع التغيرات التي أفرزتها العولمة في الساحة الدولية.
- فشل المساعدات الممنوحة للدول النامية في تحقيق أهدافها (التقليل من حدة الفقر و تعزيز النمو المستدام و التنمية الاقتصادية) نتيجة انتشار الفساد و ضعف إدارة هذه المساعدات و مشاريع التنمية. حيث أن البنك الدولي قد أشار في إحدى دراساته أن الدول التي تلقت الكثير من المساعدات المالية الدولية قد انخفض الدخل بها، بينما ارتفع هذا الأخير بشكل واضح لدى البلدان التي استلمت مساعدات قليلة. و هو الأمر الذي جعل الجهات المانحة للمساعدات تُأكد على ضرورة تطبيق الحوكمة الرشيدة كشرط أساسي لنجاح هذه المساعدات في رفع معدلات النمو و محاربة الفقر في العالم النامي.

الدوافع الاجتماعية:

و تتمثل في العناصر التالية (فرج, 2012/2011, p. 7):

- ضعف مستوى التنمية البشرية و تفاقم مشاكل قطاعي الصحة و التعليم خاصة في الدول النامية.
- ارتفاع نسب الفقر و انتشار البطالة و تفشي الأمراض و سوء التغذية.
- الانتشار الواسع للجهل و الأمية.
- تدهور عدالة توزيع الدخل و الثروة مما عطّل فرص التنمية و وطّد استشراء الفساد.

أبعاد الحوكمة الرشيدة:

لا ترتبط الحوكمة الرشيدة بالجانب السياسي فقط بل تتميز بمجموعة من الأبعاد المترابطة فيما بينها و التي تمثل جوهر المنطلقات الفكرية التي جاءت بها المنظمات الدولية:

- **البعد السياسي:** و يرتبط بطبيعة السلطة السياسية و شرعيتها من حيث اختيار المسؤولين و ممثلي الشعب عبر الانتخابات الديمقراطية و النزيهة، و التي يجب أن تمثل جميع أطياف المجتمع، و أن يتم اختيار أفرادها على أساس الأمانة و النزاهة و العدالة لتحقيق التعاون بين الحاكم و المحكوم و خدمة المصلحة العامة و لغرض الإدارة الرشيدة للموارد المادية و البشرية. و يتجسد هذا البعد من خلال: استقلالية السلطة القضائية لتمكينها من تطبيق القوانين، تعزيز الديمقراطية و دعمها، تفعيل الشفافية و تجسيد المسائلة، احترام حريات الأحزاب السياسية، و تحديد درجة الأمن و الاستقرار الضروريين لتطبيق الحوكمة الرشيدة (شوفي & جليط, 2021, p. 15).
- **البعد الاقتصادي و الاجتماعي:** و يتعلق بمدى استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، و بطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي و تأثيرها على المواطنين من حيث رفع مستوى الأداء الاقتصادي، تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، تحقيق العدالة التوزيعية للثروة، رفع المستوى المعيشي و القضاء على الفقر و كذا علاقة هذه السياسات بالاقتصاديات و المجتمعات الأخرى. و هذا يستدعي تدخل واسع و فعال من طرف الدولة لضبط السوق و ضمان المنافسة و حرية الدخول في الأسواق. و يتجسد هذا البعد من خلال: الاستخدام العقلاني للموارد العمومية، ضمان التعليم الجيد الشامل و المنصف للجميع و تعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، ضمان تمتع الجميع بالحياة الصحية و بالرفاهية في جميع الأعمار، تعزيز النمو الاقتصادي الشامل و المستدام للجميع (بوصنوبرة, 2021/2020, p. 11).
- **البعد الإداري:** و يرتبط بأداء الإدارة العامة و مدى فعاليتها و كفاءتها، إذ أن المواطن يعتبر أن الإدارة هي الواجهة التي تمكنه من الحكم على مدى رشادة و فاعلية النظام السياسي و ذلك من خلال التعامل اليومي معها، و لذلك يجب على الأنظمة السياسية أن تُفعل جودة الخدمات المقدمة له بعيدا عن الجهوية و المحسوبية و كل المظاهر السلبية. و يعتمد هذا البعد على تواجد جهاز إداري قوي يقوم بالوظائف المسندة إليه بشفافية و نزاهة، و يتطلب ذلك محاربة الفساد الإداري بكل صوره، القضاء على البيروقراطية و وضع ضوابط و قوانين تحدد حقوق و واجبات الموظفين العموميين. و يتجسد هذا البعد من خلال تطبيق سياسة الديمقراطية التشاركية (بوراس & قدودو, 2021, p. 176).

- **البعد القانوني:** يعبر هذا البعد عن تطبيق القانون المتعلق بمحاربة الفساد على جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن مكانتهم و مناصبهم، كما يعبر عن احترام المواطنين و الدولة للتشريعات و القوانين التي تحكم العلاقات فيما بينهم. يهدف هذا البعد إلى تقليص الفساد و ردع المفسدين و يتجسد من خلال: سيادة القانون ، و شفافية و كفاءة مسائلة القطاع العام (طكوش & فاضل, 2018, p. 11).

أطراف (فواعل) الحوكمة الرشيدة:

لا تتحقق الحوكمة الرشيدة إلا من خلال المشاركة و التناسق فيما بين الأطراف الرئيسية المكونة لها و المتمثلة في الدولة، المجتمع المدني، و القطاع الخاص. حيث تعمل هذه الفواعل جنبا إلى جنب و تُضافر الجهود لتجسيد و تفعيل الأسس و القواعد التي بُنيت عليها الحوكمة الرشيدة.

1- **الدولة (القطاع الحكومي):** و هي تلك المؤسسات الرسمية للدولة و التابعة للسلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، القضائية (مع ضمان الحد المطلوب من الاستقلالية و الفصل بين السلطات). و يقع على عاتق الدولة ما يلي (شوفي & جليط, 2021, p. 17) (جراية, 2018, p. 170) (بوصنوبرة, 2021/2020, p. 12):

- توفير الخدمات الاجتماعية العامة و بيئة مهيئة للتنمية البشرية المستدامة.
- وضع الأطر القانونية و التشريعية الملائمة الفعالة و العادلة للنشاط العام و الخاص، و الحفاظ على ثباتها.
- ضمان استقرار و عدالة السوق، و توسط المصالح من أجل المصلحة العامة.
- معالجة احتياجات الفئات الأكثر فقرا باتباع الحوكمة الرشيدة.
- تحقيق نمط الحياة الذي يطمح إليه المواطنين و إدامته.
- دعم حقوق الفئات الفقيرة، حماية البيئة، و تحسين أوضاع الاقتصاد الكلي.
- توفير البنية الأساسية، و الحفاظ على الأمن و النظام و على معايير الصحة العامة.
- توفير المناخ الديمقراطي و العدالة و الشفافية أمام القانون.
- الاستماع لانشغالات المواطنين من خلال تشكيل لجان متابعة و إشراف و التجاوب مع متطلباتهم، و عدم الانحياز إلى مركزية الأنظمة السياسية و الاقتصادية.
- سن التشريعات المنصفة للمرأة و الحامية لها.
- الحفاظ على الحريات العامة و احترام حقوق الإنسان.

- تعزيز المشاركة و الحوار بشكل رسمي و منظم، ضمان حرية الإعلام، و تطبيق مبدأ سيادة القانون.
- إعطاء الصلاحيات الإدارية و المالية لهيئات الحكم المحلي للقيام بوظائفها.
- إدارة السلطة التنفيذية لأموال الدولة و متابعة تحصيل الموارد.
- الالتزام بالشفافية عند نشر المعلومات الخاصة بالمشاريع و الميزانية.
- العمل على إشراك المواطنين في تحديد الأولويات التنموية من خلال لجان المسح الاستقصائي.
- إشراك الهيئات المحلية و منظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتجنب تعارض المصالح و لتعزيز الثقة بينهم.

2- **القطاع الخاص:** و هو القطاع الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و يتم تخصيص الموارد الإنتاجية فيه وفقا لقوى السوق التلقائية و ليس طبقا لإرادة السلطات الحكومية العامة. و على الرغم من أن قطاع الدولة العام يمثل العنصر الأساسي لتحقيق التنمية في كل البلدان إلا أنه ليس الوحيد الذي له دور في ذلك، حيث أن القطاع الخاص يساهم هو أيضا في خلق مناصب العمل و توفير الدخل مما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة و تحسين الخدمات و بالتالي تقليص البطالة و الفقر. و لذلك فإن معظم دول العالم شهدت تحول واضح نحو الاعتماد على القطاع الخاص و اقتصاد السوق و دعم المشاريع الخاصة على وجه الخصوص (جراية, 2018, p. 170). يشمل هذا القطاع المؤسسات و الشركات الاقتصادية و التجارية و الخدماتية، كما يلعب دورا هاما في توفير الخبرة و رؤوس الأموال و المعرفة اللازمة للقيام بالعمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي و أجهزة الدولة الرسمية و المجتمع المدني، و بالتالي من الضروري وجود إطار للتفاعل بين القطاع الخاص و مؤسسات الدولة من أجل إنجاح السياسات التنموية العامة، كما يُعتبر القطاع الخاص عنصر من عناصر الحوكمة الرشيدة باعتباره يحقق التنمية المستدامة و التنمية البشرية من خلال المسؤولية الاجتماعية التي يتحملها عن طريق تأمين القروض و توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى أنه يُؤمن الشفافية في العديد من القطاعات و ذلك لقدرته على إصدار و تسهيل و نشر الإحصاءات الدورية (شوفي & جليط, 2021, p. 18).

كل الأدوار التي يقوم بها القطاع الخاص تصب في إطار إرساء أسس الحوكمة الرشيدة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة و الاستغلال الأمثل لموارد الدولة.

3- **المجتمع المدني:** و هو مجموعة التنظيمات و الاتحادات و الجمعيات التطوعية المستقلة ذاتيا، و تعتبر منظمات المجتمع المدني اللسان الناطق باسم المواطنين، و مهامها (بوصنوبرة, 2021/2020, p. 12) (جراية, 2018, p. 170) (شوفي & جليط, 2021, p. 17):

- ❖ تمثل المواطنين، تدافع عن حقوقهم و تفاوض من أجلها، و تسعى لتحقيق مصالح و منافع المجتمع ككل أو بعض من فئاته المهمشة.
- ❖ تلتزم بقيم و معايير التسامح و التراضي و الاحترام و قبول الآخرين و الإدارة الرشيدة للاختلافات.
- ❖ تنظر في قضايا إنسانية عالمية تخص كل الطبقات الاجتماعية حول العالم كالمطالبة بتقرير مصير بعض البلدان المستعمرة و استقلالها، و بذلك تقوم بربط اهتمامات السكان المحليين في مجتمع ما بآخرين في مجتمع آخر.
- ❖ تعمل على تنظيم الأفراد في جماعات لإبداء الرأي، للمشاركة في الشأن العام في مختلف المجالات، للتأثير في السياسة العامة للدولة و مراقبة الموارد العامة.
- ❖ تعمل على تعميق الشفافية و المسائلة من خلال نشر المعلومات على نطاق واسع.
- ❖ مساعدة القطاع الحكومي عن طريق العمل المباشر أو الخبرة أو التمويل على تحسين أداء الخدمات العامة لكسب رضا المواطنين.
- ❖ حماية المواطن من الاستخدام غير المنضبط للسلطة من طرف الدولة أو الجماعات التنظيمية الأخرى.

انتشر مصطلح المجتمع المدني في القرن الثامن عشر ثم أصبح ملازما لمفهوم الدولة المعاصرة، و قد صار شائعا في المناظرات الجدلية و الخطابات السياسية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. و تنتشر منظمات المجتمع المدني في المجتمعات الديمقراطية أين يسهل تشكيلها بحرية واسعة. و تُصنف هذه المنظمات على أساس نوع الرابطة التي تجمع أعضاء هذه المنظمات (فرج, 2012/2011, p. 13):

- منظمات المجتمع المدني الخاصة: و هي التي يأسسها مجموعة من الأفراد الذين تتقارب مصالحهم و تتشابه أهدافهم فيتحدون و يسعون لخدمة أهدافهم و مصالحهم المشتركة، مثل الاتحادات العمالية و النقابات المهنية.
- منظمات المجتمع المدني الرابطة: و يقوم بتأسيسها أفراد متفاوتين في الأفكار و الخلفيات الاجتماعية و الثقافية، ينضمون لهذه المنظمات لخدمة أهداف عامة أو للدفاع عن قضايا معينة، و من أمثلة هذه التنظيمات جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان و جمعيات حماية البيئة.

و يؤثر المجتمع المدني في الحوكمة الرشيدة من خلال (فرج, 2012/2011, p. 14):

- الأثر التطويري: و يكمن في تنمية و تعزيز قدرات الأفراد باتجاه الاستقلالية و اكتساب المهارات الإدارية و قيم المشاركة و النقد البناء، للتأثير في الشؤون العامة.
- الأثر الاجتماعي: من خلال الإعلام، فحص الأفكار، تطوير البرامج و تمثيل القطاعات.
- الأثر المؤسساتي: من خلال تطوير مؤسسات الحوكمة الديمقراطية عن طريق التمثيل السياسي و ممارسة الضغط و تقديم البدائل.

الشكل (01): أطراف الحوكمة الرشيدة

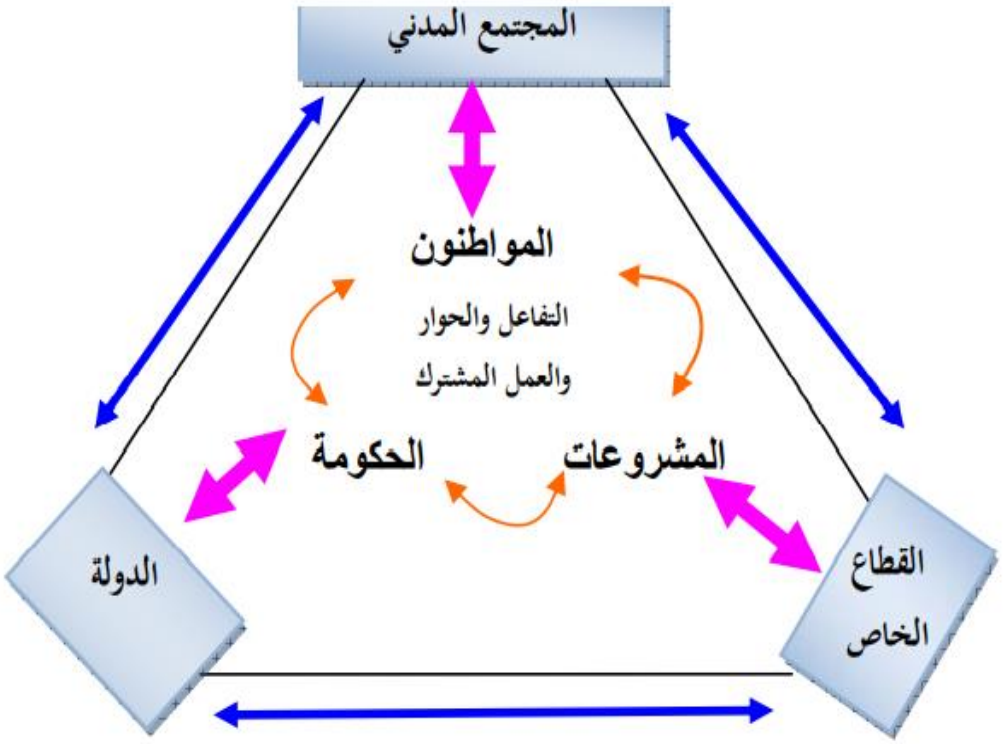

المصدر: (UNDP, 1997)

أطلق الباحثون على هذه الأطراف الثلاثة اسم مثلث الحوكمة الرشيدة، حيث أن تحقيق هاته الأخيرة يتطلب حوار و تفاعل و عمل مشترك بين هذه الأطراف على جميع الأصعدة. و ضرورة هذا التفاعل ناتجة عن أن كل طرف قد يعجز عن مواجهة مشاكل المجتمع لوحده و ذلك لافتقاده الكفاءات و المعلومات و الوسائل الكافية للقيام بذلك.

خصائص الحوكمة الرشيدة:

تضمنت الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخصائص الأكثر شمولا للحوكمة الرشيدة و هي (UNDP, 1997, pp. 4-5):

- **المشاركة:** حيث ينبغي أن يكون لجميع الرجال والنساء صوت في اتخاذ القرارات، إما مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة مشروعة تمثل مصالحهم. وتقوم هذه المشاركة الواسعة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، فضلا عن القدرة على المشاركة البناءة.
- **سيادة القانون:** حيث ينبغي أن تكون الأطر القانونية عادلة ومحايدة، و خصوصا قوانين حقوق الإنسان.
- **الشفافية:** و هي مبنية على التدفق الحر للمعلومات، و أن تكون العمليات و المؤسسات سهلة الوصول إليها من طرف المهتمين بها، مع توفر المعلومات الكافية لفهمها ورصدها.
- **الاستجابة:** محاولة الدولة خدمة جميع مواطنيها قدر المستطاع.
- **الاجماع (بناء توافق الآراء):** تتوسط الحوكمة الرشيدة مصالح مختلفة للتوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن ما يخدم مصالح المواطنين على أفضل وجه و بشأن السياسات والإجراءات الممكنة.
- **العدالة:** حيث يجب أن يُتاح لجميع الرجال والنساء فرص تحسين رفاهيتهم أو الحفاظ عليها.
- **الفعالية و الكفاءة:** حيث يجب أن تُسفر العمليات والمؤسسات على نتائج تلبي الاحتياجات مع الاستخدام الأمثل للموارد.
- **المساءلة:** حيث يكون صانعو القرارات في الحكومة و القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني مسؤولون أمام المواطنين، و كذلك أمام أصحاب المصلحة من المؤسسات. و تختلف هذه المساءلة تبعا للمنظمة و ما إذا كان القرار داخليا أو خارجيا بالنسبة للمنظمة.
- **الرؤية الاستراتيجية:** حيث ينبغي أن يكون للقادة و المواطنين آفاق واسعة و طويلة الأجل بشأن الحوكمة الرشيدة و التنمية البشرية، إلى جانب التركيز على ما يلزم لتحقيق هذه التنمية. و يجب أيضا فهم التعقيدات التاريخية و الثقافية و الاجتماعية التي تقوم عليها هذه الآفاق.
- **اللامركزية:** و هذا بتفعيل مبدأ توزيع السلطات بين أفراد المجتمع عن طريق التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها و الحفاظ على حقوق الأفراد، حيث يشعر الفرد بأنه يتخذ القرار و يعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، و أنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى. يعتبر أفراد المجتمع أنهم الأجدر برسم السياسات التي تخص منطقتهم أو إقليمهم، و رسم

علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف و العمل من أجل تحقيقها و كذا الوصول إلى التنمية المنشودة التي توافق احتياجاتهم (جراية, 2018, p. 169).

و هذه الخصائص الأساسية مترابطة ويعزز بعضها بعضا، و لا يمكن أن تكون كل خاصية قائمة لوحدها.

قياس الحوكمة الرشيدة:

إن تباين مفاهيم الحوكمة الرشيدة بين المنظمات و الجهات المفسِرة لها جعل قياسها يختلف حسب أهدافها. حيث ركز تقرير التنمية الإنسانية العربية على المعايير الإنسانية، بينما ركزت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على المعايير الإدارية، أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد ركز على المعايير السياسية، إلا أن البنك الدولي فقد أعطى أهمية للمعايير الاقتصادية، و التي تُستخدم في توضيح آثار الحوكمة الرشيدة على المتغيرات الاقتصادية.

يقيس البنك الدولي الحوكمة الرشيدة عن طريق مؤشرات كمية يطلق عليها اسم المؤشرات العالمية للحوكمة Worldwide Governance Indicators (WGI) حيث اعتبر العديد من الخبراء أن هذه المؤشرات هي الأكثر استخداما في قياس الحوكمة الرشيدة نظرا لدقتها و مصداقيتها و شموليتها مقارنة بالمؤشرات المتاحة الأخرى، و ذلك لأن البنك الدولي يستخدم نتائج مؤشرات المنظمات الأخرى في بناء المؤشرات العالمية للحوكمة WGI (Kaufmann et al., 2009, p. 5).

يركز كل مقياس على موضوع من مواضيع الحوكمة الرشيدة، و تتمثل هذه المؤشرات في:

- ✓ **المشاركة و المساءلة:** و تعني مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، و الإعلام الحر (Kaufmann et al., 2009, p. 6). بمعنى آخر يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني البلد محل القياس على المشاركة في وضع الاستراتيجيات و اتخاذ القرارات و قدرتهم على مساءلة المسؤولين و محاسبتهم عن نتائج قراراتهم، بالإضافة إلى قياس حرية التعبير و حرية وسائل الإعلام.

تطبيق مبادئ الديمقراطية و المساءلة يؤثر على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بشكل مباشر و غير مباشر، كما يدعم حقوق الإنسان و التي حمايتها تعد هدف من الأهداف التي تتبناها المنظمات الدولية كالأمم المتحدة (البسام, 2014, p. 13).

يرى الكثير من الخبراء و الباحثين أن تطبيق هذا المبدأ يساعد على تقليص حجم الفساد من خلال الرقابة المجتمعية التي تُمارس من طرف الأفراد و المنظمات على أداء المسؤولين الحكوميين. و وفقا للبنك الدولي فإن الحوكمة الرشيدة تتطلب –بالطبع– قيام الحكومة بالكثير من الواجبات، و لكنها تتطلب أيضا المشاركة الفاعلة للشعب.

- ✓ **الاستقرار السياسي و غياب العنف/الإرهاب:** يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك العنف والإرهاب ذوي الطابع السياسي (دوافع سياسية) (Kaufmann et al., 2009, p. 6).

يُعتبر الاستقرار السياسي مؤشر مهم كونه يؤثر على التنمية البشرية و الاقتصادية و التنمية المستدامة للبلدان، بالإضافة إلى أن استقرار الدولة سياسيا يدعم كفاءة و فعالية السلطات التشريعية و التنفيذية (البسام, 2014, p. 12).

- ✓ **فعالية الحكومة:** و معناها جودة الخدمات العامة و جودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، و جودة صياغة السياسات وتنفيذها، و كذا مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات (Kaufmann et al., 2009, p. 6). بمعنى آخر يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين من طرف الحكومة، و جودة القوانين و الأنظمة المعتمدة في عمل الحكومة، و مدى التزام الدولة بهذه الأنظمة. و تُعتبر خدمة المواطنين أهم وظيفة للحكومة، و ذلك من خلال رفع مستوى فعالية الأداء الحكومي (البسام, 2014, p. 12).
- ✓ **جودة التشريعات:** و يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات و أنظمة سليمة تسمح بتعزيز تنمية القطاع الخاص (Kaufmann et al., 2009, p. 6). و هذا اعتراف واضح بدور القطاع الخاص كداعم – و أحيانا – كموازي لدور الحكومة في تعزيز التنمية الاقتصادية للدول (البسام, 2014, p. 12).

يهتم هذا المؤشر بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس، و ذلك لأن العديد من السياسيين و الخبراء يعتبرون أن الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 تتمثل في غياب التشريعات و ضعف جودة اللوائح و القوانين المطبقة من طرف الحكومات ; Baily & Elliott, 2009) (Bernanke, 2009 ; Davidoff & Zaring 2008. و يعتقد كل من Reinhart & Rogoff,) (2009 أن التشريعات الحكومية ذات الجودة العالية تُقلل بشكل كبير من آثار الأزمات الاقتصادية و غير الاقتصادية (أثر الكوارث الطبيعية على الاقتصاد المحلي).

- ✓ **سيادة القانون:** و تعني قياس مدى ثقة المتعاملين في قواعد المجتمع و التزامهم بها، و لا سيما في إنفاذ العقود و حقوق الملكية، و عمل الشرطة و المحاكم، بالإضافة إلى قياس احتمال وقوع الجريمة والعنف (Kaufmann et al., 2009, p. 6).

يعد مؤشر سيادة القانون عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة و ذلك لأن (البسام, 2014, p. 13):

- أحد حقوق الإنسان الأساسية يتمثل في كون الناس سواسية أمام القانون (القانون فوق الجميع دون استثناء).
- تساعد سيادة القانون في أي بلد على خلق الثقة بين الأفراد و القطاع الخاص من جهة، و بين الجهات الحكومية التنفيذية من جهة أخرى. و هذه الثقة تساعد بدورها على توفير بيئة استثمارية صحية و تساعد على تشجيع الاستثمار.
- تعزز سيادة القانون الابتكار و الابداع كنتيجة لحماية حقوق الملكية الفكرية.

- ✓ **السيطرة على الفساد:** و يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة والكبيرة للفساد، و كذلك الاستيلاء على الدولة من قبل النخب و أصحاب المصالح الشخصية (Kaufmann et al., 2009, p. 6). بمعنى آخر يقيس هذا المؤشر إلى أي مدى يمكن السيطرة على الفساد بكل أنواعه في بلد ما بما في ذلك الفساد السياسي و الإداري و الاقتصادي، بالإضافة إلى مراقبة أداء الحكومة (البسام, 2014, p. 12).

تعد محاربة الفساد أهم العوامل الأساسية لتطبيق الحوكمة الرشيدة مقارنة بالأساليب التقليدية، بالإضافة إلى أن مكافحة الفساد تدعم النمو الاقتصادي (Kaufmann & Kraay, 2002).

- ❖ يعبر كل من مؤشري المشاركة و المسائلة، و الاستقرار السياسي و غياب العنف عن العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات و مراقبتها و استبدالها. أما مؤشري فعالية الحكومة و جودة التشريعات فيعبران عن قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ السياسات السليمة بفعالية. بينما يعبر مؤشري سيادة القانون و السيطرة على الفساد على مدى احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينهم (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2010, p. 3).

- تم بناء كل مؤشر من المؤشرات العالمية للحوكمة باستخدام 441 متغير فردي يقيسون مختلف جوانب الحوكمة و مستمدين من 35 مصدر للبيانات، أنشأتهم 33 منظمة من جميع أنحاء العالم (Kaufmann et al., 2009, p. 7). و يتم إصدار هذه المؤشرات بشكل سنوي ابتداءا من 2003 بينما تم إصدارها كل سنتين من أول نسخة في 1996 إلى 2002.
- يتم استخدام مجموعة من مصادر البيانات لقياس كل مؤشر و تتمثل في آراء الخبراء (البيانات المتاحة عن أداء الحكومات) و الدراسات الاستقصائية التي تشمل المواطنين و أصحاب الأعمال، بالإضافة إلى البيانات التي يتم جمعها من المنظمات الحكومية و غير الحكومية، المنظمات الإقليمية و الدولية، و القطاع الخاص (Kaufmann et al., 2009, pp. 4,7).
- وفقا لـ (Kaufmann et al., 2009, p. 6) فإن مصادر البيانات مختلفة التكوين و بالتالي يتم إعادة بناءها حتى يتسنى استخدامها في مؤشر واحد دون التغيير في بنيتها الأساسية أو التأثير على جودتها. حيث ذكر كوفمان و كراي و ماستروزي أن الارتباط بين البيانات الأصلية و المؤشرات المنقحة هو 0.99 و لا توجد أي دولة تغيرت فيها قيمة المؤشر نتيجة عملية التنقيحات المعنوية إحصائيا عند مستوى ثقة 90 % (Kaufmann et al., 2009, p. 12). حيث أنهم قد استخدموا خاصية التجميع في بناء المؤشرات و التي تتميز بقدرتها على ضم أكثر من مؤشر للحصول على مؤشر واحد نهائي (Kaufmann et al., 2009, p. 12).
- يتم وضع هذه المؤشرات في مقياس ترتيب الدول "الترتيب المئوي لدول العالم" من الأضعف (صفر) إلى الأقوى (مئة) بحيث يمثل هذا المقياس ترتيب دول العالم في كل مؤشر، و يتم أيضا عرض المؤشرات الستة في مدى بين 2.5- (ضعيف) و 2.5+ (قوي) لتوضيح جودة كل مؤشر في كل دولة.
- مصداقية و شمولية و دقة المؤشرات العالمية للحوكمة WGI جعلها تتميز عن مقاييس الحوكمة الرشيدة الأخرى حيث أصبح يُعتمد عليها من طرف الحكومات و المنظمات الدولية في رسم السياسات و اتخاذ القرارات.

معوقات الحوكمة الرشيدة (شوفي & جليط, 2021, 21-20 .pp):

يرى بعض الباحثين أن الخلل في أربع عمليات قد يعيق تطبيق الحوكمة الرشيدة:

- خلل في عملية توزيع الموارد و تخصيصها.
- خلل في عملية بلورة السياسات.
- خلل في عملية تطبيق البرامج.
- خلل في عملية توزيع الدخل الوطني.

و أهم معوقات الحوكمة الرشيدة تتمثل في:

- الفشل الكامن في سبل العمل و التنسيق في الدولة الناتج عن عدم الرجوع إلى القطاع الخاص و المجتمع المدني، و عدم أخذ طموحات الأفراد و الجماعات بعين الاعتبار.
- اختفاء التكامل الاقتصادي و ضعف التنسيق السياسي.
- غياب مناخ الديمقراطية و بيئتها الفكرية.
- انتشار الفساد.
- تهميش المرأة و عدم احترام الحريات الإنسانية.
- عدم اكتساب المعرفة و عدم توظيفها في بناء القدرات البشرية.
- التخلف و الجهل و انعدام الوعي.

2. الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

مفهوم النمو الاقتصادي:

عرّف **سايمون كوزنتس Simon Kuznets** سنة 1973 النمو الاقتصادي لبلد ما بأنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على توفير سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، و هذه القدرة المتزايدة قائمة على تطوير التكنولوجيا و التعديلات المؤسسية و الأيديولوجية التي يتطلبها النمو (Kuznets, 1973, p. 247).

و بين كوزنتس سنة 1981 أن النمو الاقتصادي الحديث يتميز بخصائص تتمثل في سرعة التحول الهيكلي الذي يشمل التحول من الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات. و تتضمن هذه العملية التحضر و تعزيز دور التعليم الرسمي. و أكد أيضا أن النمو الحديث ينطوي على تزايد التجارة الخارجية و أن التقدم التكنولوجي ينطوي على تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية (Barro & Sala-i-Martin, 2004, p. 12).

أما بالنسبة لـ **عبد القادر عطية** فيعتبر أن النمو الاقتصادي لا يمثل فقط ارتفاع في الدخل الكلي، و إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسين في مستوى معيشة الفرد ممثلا بزيادة مستمرة في نصيبه من الدخل الكلي (عطية, 1999).

أما **دومينيك سالفاتور Domonick Salvatore** فذكر أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي أو من الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن و ذلك من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية (Salvatore, 2004).

و نجد أن **جاك ليكايون Jacques Lecaillon** يشير إلى أن النمو الاقتصادي يمثل التوسع في الإنتاج أو في الناتج المحلي على مدى فترة طويلة من الزمن (Lecaillon, 1972, p. 10).

في حين يرى الاقتصادي **فرانسوا بيرو François Perroux** أن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة المستمرة على مدى فترة أو عدة فترات طويلة من مؤشر الناتج الإجمالي الصافي بالقيم الحقيقية (ملواح & مكيد, 2020, p. 127).

و عرفت **لجنة النمو و التنمية للبنك العالمي** النمو الاقتصادي المستدام بأنه المعدل السنوي لنمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي يبلغ أو يفوق 7% لمدة ربع قرن أو أكثر (جنان & بودواية, 2017, p. 5).

مفهوم التنمية الاقتصادية:

عرّف الاقتصادي **نيكولا كالدور Nicolas Kaldor** التنمية الاقتصادية على أنها عبارة عن مجموعة التدابير و السياسات المعتمدة في تغيير هيكل الاقتصاد القومي و التي تهدف إلى تحقيق الارتفاع السريع و الدائم لمتوسط دخل الفرد الحقيقي لفترة زمنية طويلة بحيث يستفاد من ذلك معظم الأفراد (العقاد, 1980, p. 83).

و أشار **شارلس كيندلبرغر Charles Kindleberger** إلى أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة من الزمن بشرط توفر تغييرات تنظيمية و فنية و تكنولوجية في المؤسسات الإنتاجية القائمة (العقاد, 1980, p. 83).

و نجد أن بعض الاقتصاديين قد ذكرو أن النمو يشير إلى التغير في حجم الاقتصاد، أما التنمية فتركز على التغيرات الهيكلية لصالح القطاعات الأكثر ديناميكية و الأكثر تعظيما لإنتاجية العمل أي القطاعات التي تؤمن تطوير الاقتصاد في الأجل الطويل (مسعود, 1984, p. 174).

الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

يمكن تلخيص الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول (01): الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– يركز على التغير حجم ما يناله الفرد من السلع و الخدمات. – يشير مفهومه إلى الزيادة المستمرة و الثابتة نسبيا في جانب واحد من جوانب الحياة.	– تركز على نوعية السلع و الخدمات ذاتها. – يشير مفهومها إلى الزيادة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.

– غالبا ما يحدث النمو عن طريق التحول التدريجي و بطريقة بطيئة. – يستخدم عادة لغرض الإشارة إلى البلدان المتقدمة اقتصاديا و التي تتميز باستغلال مواردها. – لا يُحدث بالضرورة تغيير في الهيكل الاقتصادي للدولة. – هو عملية تحدث تلقائيا دون قصد من الإنسان. – لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي.	– تحتاج التنمية إلى دفعة قوية حتى ينتقل المجتمع من الركود إلى التقدم. – تُستخدم للإشارة إلى البلدان المتخلفة التي تمتلك إمكانيات التوسع و لكنها لم تستغل مواردها. – يقتضي حدوثها تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة. – هي عملية مقصودة تتطلب تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة. – تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و تنويعه.

المصدر: (مقاوسي & جمعوني, 2010, p. 4)

محددات النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي على كمية و نوعية عوامل الإنتاج التالية:

- **رأس المال البشري:** حسب تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادي، فإن رأس المال البشري يشمل جميع المعارف و المهارات و الكفاءات و الخصائص الفردية التي تيسر تحقيق الرفاه الشخصي و الاجتماعي و الاقتصادي. حيث أن رأس المال البشري هو من الأصول غير الملموسة من شأنه أن يعزز أو يدعم الإنتاجية و الابتكار و قابلية التوظيف. و تنمية رأس المال البشري أداة أساسية لضمان النمو الاقتصادي المستدام و وسيلة لمكافحة الفقر. ويشكل رأس المال البشري عاملا تراكميا، و يحدد هذا التراكم القدرة على الكسب، آفاق توظيف الأفراد، و مستوى توزيع الدخل في المجتمع المحلي (Hairault, 2004, p. 13).
- **رأس المال المادي:** رأس المال المادي أو رأس المال التقني هو عامل إنتاج يمكن أن يكون ماديًا (المعدات الآلية) أو غير ملموسا (البرامج الحاسوبية). و هو عامل تراكمي يمكن أن يسهم في نمو الإنتاجية، لأنه يجب إنتاجه، و من ناحية أخرى، فإنه يُحسن من إنتاجية العمل. على سبيل المثال، يمكن أن تزيد معدات الكمبيوتر المتطورة من إنتاجية السكرتير في الساعة. ثم إن

زيادة رأس المال المادي هو أحد مفاتيح النمو الاقتصادي حيث يسمح بضمان إنتاج السلع والخدمات في المستقبل و استبدال رأس المال الاقتصادي في الأنشطة الإنتاجية برأس المال البشري و البيئي (Hairault, 2004, p. 13).

- **التقدم التكنولوجي:** و يمثل مجموعة العناصر التي تمكن من تطوير تقنيات الإنتاج و ظهور منتجات جديدة من خلال الابتكار. و بالتالي، فهو أحد عوامل زيادة الإنتاجية و أحد محركات النمو الاقتصادي و يسمى بالعامل المتبقي. و يعتبر بعض المنظرين مثل سولو Solow أن هذا العامل هو متغير خارجي، بينما يعتبره البعض الآخر مثل رومر Romer متغيرا داخليًا (Benslimane, 2017/2018, p. 16).

أنواع النمو الاقتصادي (Rostow, 1963, p. 15):

- **النمو الاقتصادي المكثف:** يشير إلى استخدام أكثر كفاءة لعوامل الإنتاج، و بالتالي يستند إلى مكاسب الإنتاجية.
- **النمو الاقتصادي الواسع:** يتمثل في زيادة عوامل الإنتاج المستخدمة، و بالتالي يستند إلى نمو رأس المال و العمالة المستخدمة.

قياس النمو الاقتصادي:

بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، فإن الناتج الداخلي الخام يعتبر مؤشر أساسي لقياس تطور الدخل في الاقتصاد. و رغم الاختلافات الموجودة في المفاهيم و النظم المحاسبية للدول إلا أنه يبقى أهم أداة لقياس النمو الاقتصادي، حيث يُعبر عنه بالعلاقات التالية (Gillespie, 2007, p. 66):

الناتج الداخلي الخام = الاستهلاك النهائي + الاستثمار العام و الخاص + الإنفاق الحكومي + الصادرات – الواردات.

الناتج الداخلي الخام = الأجور + الفوائد + الأرباح + الريع.

و تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين الناتج الداخلي الخام الاسمي و الناتج المحلي الحقيقي، حيث أن الأول يتأثر بعوامل النمو السكاني و التضخم، أما الثاني فيُحسب اعتمادا على الأسعار الثابتة و لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغير في الكميات، و بالتالي يبقى من أحسن المؤشرات التي تقيس النمو الاقتصادي، و يُعطى بالعلاقة التالية:

الناتج الداخلي الخام الحقيقي = الناتج الداخلي الخام الاسمي/مؤشر الأسعار

و يُعتبر أيضا معيار جيد للمقارنة ما بين الدول فيما يخص المستوى المعيشي داخل و خارج الوطن.

كما يقاس النمو الاقتصادي من خلال تطور الناتج المحلي الخام بما يسمى بمعدل النمو البسيط:

$$GR = \frac{GDP_n - GDP_{n-1}}{GDP_{n-1}} * 100$$

حيث يمثل GR معدل النمو، و GDP_n الدخل الحقيقي في الفترة n، و GDP_{n-1} الدخل الحقيقي في الفترة السابقة n−1 (ويس, 2020/2019, p. 44).

كما تجدر الإشارة إلى وجود مؤشرات أخرى بديلة لقياس النمو الاقتصادي و تتمثل في مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الفقر البشري، و مؤشر مشاركة المرأة.

نظريات النمو الاقتصادي:

يلخص الجدول الموالي أهم ما جاء في نظريات النمو الاقتصادي:

الجدول (02): جدول موجز لنظريات النمو الاقتصادي

نظريات النمو الاقتصادي	مصدر النمو	الخصائص
آدم سميث (1776)	تقسيم العمل – تراكم التقدم التكنولوجي	نمو غير محدود
روبارت مالتوس (1789)	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب قانون النمو السكاني
دافيد ريكاردو (1817)	تراكم رأس المال – إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب انخفاض فوائد الأرض

كارل ماركس (1867)	تراكم رأس المال	نمو محدود في عالم الإنتاج الرأسمالي بسبب انخفاض في معدل الربح
جون ستيوارت ميل	توزيع الثروة	نمو بمعدل ثابت
جوزيف شومبيتر (1911، 1939)	دور المقاول – الإبداع	عدم استقرارية النمو
النموذج ما بعد الكينزي Harrod (1936, 1948, 1960) Domar (1946, 1956)	تراكم العمل و رأس المال	عدم استقرارية النمو
النموذج النيوكلاسيكي Solow (1956, 1957, 1966)	النمو السكاني – تراكم الادخار – التقدم التكنولوجي كمتغير خارجي	نمو انتقالي في غياب التقدم التكنولوجي
نماذج النمو الداخلي Romer (1986) Lucas (1988) Barro (1990)	رأس المال المادي، التكنولوجيا، رأس المال البشري، رأس المال العمومي، الوسطاء الماليين	الطابع الداخلي للنمو، إعادة تأهيل الدولة

المصدر: (ويس, 2020/2019, p. 73) (Benslimane, 2017/2018, p. 38)

3. الإطار النظري لفوارق الدخل:

مفهوم توزيع الدخل:

يتمثل توزيع الدخل في الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة و الدخل الإجمالي بين فئات المجتمع مع مراعاة التقاليد و القيم و التطلعات الحضارية. و تشمل المفاهيم الأساسية لتوزيع الدخل:

- **التوزيع الوظيفي للدخل:** و يتمثل في توزيع ناتج أي مشروع على العناصر المشاركة في العملية الإنتاجية (العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم) بعد تثمين خدماتها، حيث أن هذه الأثمان هي التي تحدد للمنتِج الكمية المستخدمة من كل عنصر. و بالتالي تكون الأجور للعمال، و الفائدة لرأس المال، و الإيجار لأرض المشروع و يسمى الريع، و الأرباح للمنظم (Cowell, 2007, p. 2).
- **التوزيع الشخصي للدخل:** و يتمثل في توزيع الدخل الإجمالي على الأفراد و العائلات بغض النظر عن وظيفة الفرد في النشاط الاقتصادي، حيث يقوم كل من الاحصائيون و الاقتصاديون بترتيب الأفراد ترتيبا تصاعديا حسب دخولهم الشخصية، ثم تقسيم إجمالي عددهم إلى مجموعات متمايزة، و الشائع إلى مجموعات خمسية أي 20% للمجموعة أو عشرية أي 10% للمجموعة وفقا لتصاعد مستويات الدخل، و من ثم يحددون النسبة من الدخل الكلي التي تعطى لكل مجموعة داخلية (رنان & لعمى, 2014, p. 108).

مفهوم فوارق الدخل:

يقصد بالتفاوت في توزيع الدخل حسب فرانك كويل Frank Cowell عدم المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، حيث النسبة الأعلى من الدخل تكون من نصيب فئة قليلة بينما يحصل أغلب فئات المجتمع الأخرى على أقل نسبة من الدخل. و يمكن تقسيم فوارق الدخل إلى التفاوت في الأجر أي اللامساواة في الدخل من العمل، و إلى التفاوت في الثروة أو رأس المال و يعني اللامساواة في الدخل المشتق من ملكية رأس المال بغض النظر عن تصنيفه (ريع، فائدة، أرباح، توزيعات نقدية، حقوق ملكية، مكاسب رأسمالية...) و بالاستقلال عن العمل (غرداين & بوطالب, 2020, p. 163).

و تتمثل أشكال فوارق الدخل في (غرداين & بوطالب, 2020, p. 163):

- فوارق الدخل بين الدول: و تقاس من خلال مقارنة مؤشرات المستوى المعيشي بين الدول (تباين متوسط نصيب الفرد من الدخل بين الدول و الأقاليم).

- فوارق الدخل داخل كل دولة: حيث يعتبر معامل جيني الأكثر انتشارا في قياس تفاوتات الدخل داخل كل بلد.
- فوارق الدخل في العالم: و تقاس بين جميع سكان العالم مجتمعين باعتبار العالم كتلة واحدة، و هو نتاج للنوعين السابقين. حيث خلصت تقارير الثروة العالمية للسنوات الأخيرة إلى أن 1% من سكان العالم يمتلكون نصف ثروته، و أن الارتفاع الهائل لتفاوتات الدخل في العالم أدت إلى تدهور أوضاع الطبقة المتوسطة و الفقيرة في معظم الدول لصالح الطبقة الغنية جدا.

أسباب التفاوت في توزيع الدخل (فوارق الدخل) (لحسن, 2017, 50-49 .pp):

- **الثروة أو الملكية:** حيث أن المجتمعات التي يسوء فيها توزيع التركة بين ذوي الحقوق (تتمركز لدى فئة محدودة فقط) يتفاقم فيها تفاوت الدخول. و لذلك وضعت العديد من البلدان ما يسمى بضريبة التركات و ذلك لإعادة توزيع الدخل بغرض تقليص الفوارق و تحقيق العدالة الاجتماعية.
- **العمل:** و ذلك نظرا لاختلاف القدرات و المهارات الشخصية لدى الأفراد، و كذا اختلاف كثافة العمل، حيث أن قانون العرض و الطلب هو التفسير الرئيسي لاختلاف عوائد الوظائف و المهن. بالإضافة إلى أسباب التمييز و الاستبعاد و الإقصاء.
- **الفرص:** و يقصد بها تلك المؤسسات و التسهيلات التربوية و العلمية و الثقافية و التدريبية و الفنية التي تؤهل الفرد لمزاولة الأعمال المربحة نسبيا و الحصول على الدخل العالي. حيث يحصل التفاوت في الدخول لما يجد الأفراد الظروف الملائمة في الأوساط التي يعيشون بها، في حين لا يجد آخرون نفس هذه الظروف و الفرص.
- **الحروب و الأزمات:** حيث توسع الأزمات و الحروب فجوة الدخل بين الأغنياء و الفقراء.

بالإضافة إلى أسباب أخرى تتمثل في التعليم، و نوعية التكنولوجيا، و الثقافة، و العولمة، و سوق العمل الخاص، و كذا السياسات الاقتصادية و النقدية و الضريبية المعتمدة (معوشي, 2021, 23 .p).

قياس فوارق الدخل:

يتعلق مفهوم التفاوت في الإطار الاجتماعي باختلاف الدخل و الاستهلاك و الثروة كمقاييس للمستوى المعيشي، بينما في الإطار الاقتصادي، فيركز الاقتصاديون عادة على الأبعاد القابلة للقياس و المتمثلة في الدخل الفردي أو الاستهلاك. و تتمثل عملية قياس تفاوت الدخول في مقارنة و قياس توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع، و ذلك بين الأفراد أو بين الأسر للوقوف على حجم التباينات التي تطال توزيع الدخل الأولي و ذلك باستخدام عدة مؤشرات مختلفة، و من أهمها:

- **المدى (The Range)**: و هو من أبسط المقاييس، حيث يقيس الفرق بين أكبر قيمة و أصغر قيمة (القيم المتطرفة). يحسب بالعلاقة التالية (البشير & سراج, 2013, pp. 3-4):

$$R = \frac{\text{Max Yi} - \text{Min Yi}}{\mu}$$

حيث Yi هو دخل الفرد (i=1,…,n)

و μ هو متوسط الدخل أو الإنفاق:

$$\mu = \frac{\sum_{i=1}^{n} Yi}{n}$$

و يعتبر هذا المؤشر محصور بين 0 و n حيث يأخذ قيمة 0 لما يكون توزيع الدخل متساوي، بينما يأخذ قيمة n لما يحصل الفرد الواحد على كل الدخل.

- **انحراف الوسط النسبي (The Relative Mean Deviation)**: و يحسب على أساس قياس الفرق بين توزيع معين و توزيع مثالي متساو، و يحسب بقسمة متوسط الفروقات بين فئة دخل (x) على وسط دخل السكان. و يأخذ هذا المؤشر العلاقة التالية (رنان & لعمى, 2014, p. 109):

$$M = \frac{\sum_{i=1}^{n} |\mu - Yi|}{n\,\mu}$$

في حالة العدالة الكاملة للدخل (التوزيع المتساوي) فإن M=0.

- **التباين و معامل الاختلاف (The Variance and The Coefficient of Variation)**: و هو يشبه مؤشر انحراف الوسط الحسابي إلا أنه يربع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل و الوسط ثم يجمعها، و يعطى هذا المؤشر بالعلاقة التالية (سراج & ناويس, 2017, p. 69):

$$V = \frac{\sum_{i=1}^{n} (\mu - Yi)^2}{n}$$

و بما أن هذا المؤشر يعتمد على متوسط الدخل/الإنفاق، فيمكن أن يُظهر أحد التوزيعات تباينا نسبيا أكبر من الآخر، إلا أن هذا التباين قد يكون أصغر بسبب تدني متوسط الدخل/الإنفاق الذي حُسب على أساسه التباين. و لمراعاة ذلك يتم حساب معامل التباين (الاختلاف) كالتالي (كبداني & بريكسي, 2014, pp. 57-58):

$$CV = \frac{\sqrt{V}}{\mu}$$

- **الانحراف المعياري للوغاريتمات الدخل/الانفاق:** يُعرف هذا المؤشر بالعلاقة التالية (كبداني & بريكسي, 2014, p. 58):

$$L = \left[\frac{\sum_i (log\mu - logYi)^2}{n} \right]^{\frac{1}{2}}$$

- **منحنى لورنز (Lorenz Curve):** و يسمى أيضا بمنحنى التركيز النسبي، حيث طُور هذا المنحنى من طرف الإقتصادي الأمريكي ماكس أوتو لورنز Max Otto Lorenz سنة 1905، و الذي تبنى فكرة ربط النسب التراكمية للدخل أو الثروة أو الإنفاق بالنسب التراكمية للسكان بهدف التعرف على نصيب نسبة معينة من السكان من إجمالي الثروة أو الدخل خلال فترة سنة (ابراهيم, 2021, p. 497).

الشكل (02): منحنى لورنز

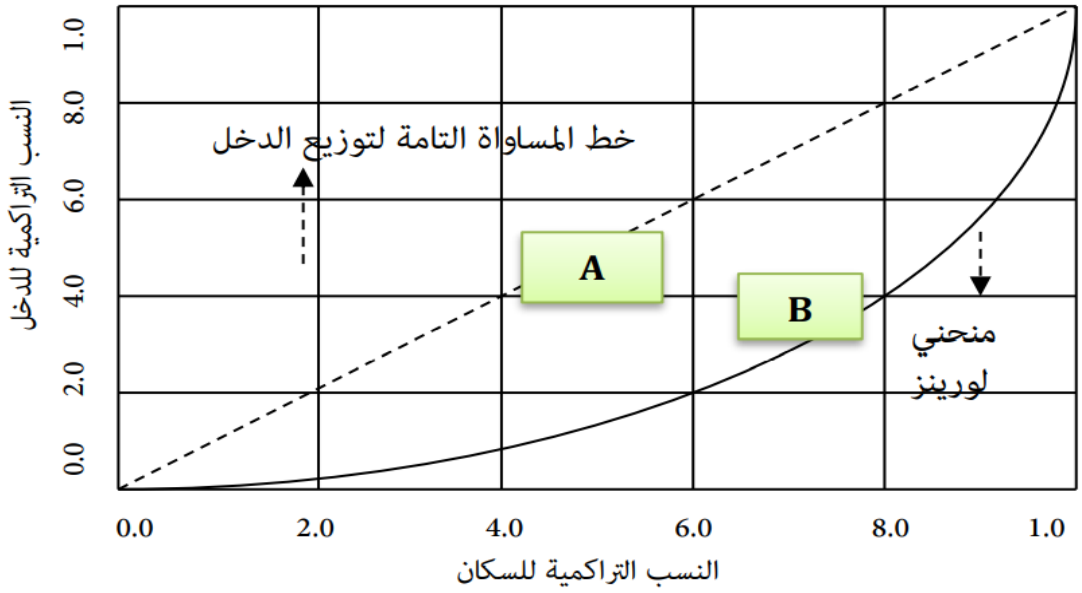

المصدر: (ابراهيم, 2021, p. 498)

يمثل وتر المربع أعلاه خط المساواة التامة ، حيث كلما اقترب المنحنى من الخط دل ذلك على ارتفاع المساواة، و كلما ابتعدا عن بعضهما البعض كلما ارتفعت فوارق الدخل، أما إذا تطابق المنحنى مع المحور الأفقي فنستنتج التفاوت المطلق للدخل (معوشي, 2021, p. 24).

و يعتبر منحنى لورنز من أكثر الأشكال البيانية اعتمادا في قياس درجة تفاوت توزيع الدخل، كما يستخدم في حساب معامل جيني (البشير & سراج, 2013, p. 4).

- **معامل جيني (Gini Coefficient):** و سُمّي كذلك نسبة إلى العالم الإحصائي الإيطالي كورادو جيني Corrado Gini و يعد من أهم المؤشرات و أكثرها اعتمادا و استخداما في قياس تفاوت الدخل حيث تتراوح قيمه ما بين 0 و 1 أو 100% حيث كلما اقتربت القيم من الواحد دل ذلك على المساواة في توزيع الدخل، و العكس صحيح حيث ترمز القيمة الصفرية إلى التفاوت المطلق. و يُحسب هذا المؤشر انطلاقا من منحنى لورنز و ذلك بقسمة المساحة بين الخط A و المنحنى B على مساحة المثلث الذي وتره الخط A (أنظر الشكل 02). كما يمكن حسابه من خلال متوسط القيم المطلقة للفروق بين كل مجموعات الدخول، وفق العلاقة التالية (Sen, 1997, pp. 30-31):

$$gini = \frac{1}{2n^2\mu}\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n}\left|y_i - y_j\right|$$

حيث أن y_i و y_j هي الدخول المشاهدة للفردين i و j على التوالي، و n هو عدد أفراد المجتمع، و يمثل μ الدخل المتوسط.

- **مؤشر ثايل (Theil Coefficient):** و يعتمد على المعلومات المتوقعة أي معلومات عن حدث ما موزونا باحتمال حدوثه. و يعبَر عن هذا المؤشر بالعلاقة التالية (سراج & ناويس, 2017, p. 70):

$$T = \sum q_i \log q_i \,/\, {}^{1}/_{n}$$

حيث يمثل qi دخل الفرد في المجموعة i و تمثل n عدد الأفراد.

تدل القيمة الصفرية لـ T على التوزيع المتساوي للدخل، أما القيم المرتفعة لهذا المعامل فتفسر المستويات العالية لفوارق الدخل.

- **معامل كوزنتس (Kuznets Coefficient):** و طوره سايمون كوزنتس سنة 1956 بحيث يمثل مقارنة نصيب س% الأفقر بـ ص% الأغنى، و غالبا ما يكون حصة 20% أو 40% الأفقر إلى 10% الأغنى. حيث يصنف هذا المعامل الأفراد و العائلات في فئات دخل متساوية، و يهمل توزيع الطبقات المتوسطة. تتراوح قيمة هذا المعامل بين 0 أي العدالة الكاملة و 1 أي التفاوت الأقصى للدخول (ابراهيم, 2021, p. 500).
- **مؤشر أتكنسون (Atkinson Index):** حيث استند أتكنسون على نظرية الرفاه الاجتماعي لصياغة هذا المؤشر و الذي يعتمد على الدخل المتكافئ الذي يضمن التوزيع العادل و هو الدخل الذي إذا تحصل عليه كل فرد سيجعل مستوى رفاهية المجتمع مساوي لمستوى الرفاه

الذي يترتب على التوزيع المشاهد. و يعطى هذا المؤشر بالصيغة التالية (كبداني & بريكسي, 2014, pp. 60-61):

$$A = 1 - Ye/\mu$$

$$Ye = \left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} \left(\frac{Y_i}{\mu} \right)^{1-a} \right]^{\frac{1}{1-a}}$$

حيث Ye يمثل الدخل المتكافئ للتوزيع العادل، أما a فتمثل متوسط المنفعة العددية للدخل.

- **نسب التشتت:** تعد هذه النسب من أبسط مقاييس تفاوت الدخل، حيث تعتمد على تقسيم الأفراد إلى فئات عشرية أو خمسية ثم ترتيبها ترتيبا تصاعديا حسب مستوى الدخل أو الإنفاق أو الاستهلاك (من الأفقر إلى الأغنى)، ثم حساب نسب تشتت الدخل كما هو مبين في الجدول أدناه (غرداين & بوطالب, 2020, p. 165):

الجدول (03): نسب تشتت الدخل

نسب التشتت	العلاقة الرياضية	شرح العلاقة
نسبة الحصة العشرية	DSR = D10/D1	نسبة دخل أغنى 10% من السكان إلى دخل أفقر 10%
نسبة الحصة الخمسية	QSR = Q5/Q1	نسبة دخل أغنى 20% إلى دخل أفقر 20%
نسبة بالما	Palma Ratio = D10/D1 to D4	نسبة دخل أغنى 10% إلى دخل أفقر 40%

المصدر: (غرداين & بوطالب, 2020, p. 166)

و يشير أمارتيا سن إلى أن مؤشرات قياس فوارق الدخل تنقسم إلى قسمين، مؤشرات إيجابية و مؤشرات معيارية، حيث ترتكز المجموعة الأولى على قياس التفاوت بطريقة موضوعية و لا تستخدم أي مفهوم للرفاه الاجتماعي، و تضم مؤشر المدى، انحراف الوسط النسبي، التباين و معامل الاختلاف، الانحراف المعياري للوغاريتمات الدخل، و مؤشر جيني. أما المجموعة الثانية فتقوم على صياغة مباشرة للرفاه الاجتماعي و الخسارة الناجمة عن عدم تكافؤ التوزيع، و تضم مؤشر ثايل، مؤشر دالتون، و مؤشر أتكنسون (Sen, 1997, p. 24).

إعادة توزيع الدخل:

و يقصد بإعادة توزيع الدخل و الثروة إجراء تعديلات على التوزيع الأولي للدخل و الثروة لتقليل عدم المساواة في المجتمع. حيث بعد مرحلة توزيع الدخل الإجمالي قد ترى الدولة أن هذا التوزيع غير مناسب سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا ، لذا فقد تُجري بعض التعديل. حيث تستخدم الإنفاق العام كجزء من السياسة المالية من خلال الإنفاق المباشر لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين عن طريق تقديم الدعم السلعي أو دعم الإنتاج العيني أو النقدي، أو أن تُقدم بعض الخدمات المجانية مثل التعليم والصحة، أو من خلال النفقات غير المباشرة كخصم فرض الضرائب على الطبقة الدنيا مما يؤدي إلى زيادة دخلهم. و تجدر الإشارة إلى أن عملية إعادة التخصيص يمكن القيام بها من خلال العمليات المالية باستخدام أدوات السياسة المالية مثل الضرائب والإنفاق، أو من خلال استخدام أدوات غير مالية كالسياسة العامة للأجور و الأثمان (رنان & الحفيظي, 2013, 308-307 .pp).

و باعتبار إعادة توزيع الدخل هي اقتطاع جزء من الدخل من بعض الفئات الاجتماعية لإعادة توزيعه على آخرين أو إنفاقه في مصلحتهم، فيُعتبر الفرد مستفيدا من إعادة توزيع الدخل إذا كان المبلغ الإجمالي للخدمات أو الإعانات التي يتلقاها نتيجة إعادة التخصيص أكبر من إجمالي ما يدفعه عن دخله من العمل أو من الثروة و الاستثمارات للإدارات العامة المحلية أو المركزية، للضمان الاجتماعي، أو للمنظمات الخاصة غير الهادفة للربح. حيث يمكن إعادة توزيع الدخل من خلال الاقتطاعات الإلزامية (الضرائب أو الاشتراك في التأمين الاجتماعي)، أو من خلال المساهمات التطوعية، سواء كانت نقدية أو عينية، و ذلك لتضييق فجوة التوزيع الأولي للدخل أو لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي تهدد بوقف النمو أو الاختلالات الاجتماعية و السياسية التي تهدد الأمن الاجتماعي. و يرى توماس روبرت بيجو أن إعادة توزيع الدخل الوطني من الأغنياء إلى الفقراء ينتج عنه حصول الفقير على كثير من احتياجاته الضرورية مقابل خسارة الغني لقليل من رفاهيته (ممو & يحيى, 2019, 519-518 .pp).

4. الإطار النظري للفقر:

مفهوم الفقر:

لا يمكن النظر إلى الفقر على أنه مجرد نقص في الدخل الفردي وعدم كفاية لتلبية الاحتياجات الأساسية المختلفة ، ولكنه أوسع من ذلك ، لأنه يعبر عن نقص في القدرات البشرية ويمتد إلى الحقوق المدنية. و فسر **(Sen, 1976)** القدرة البشرية على أنها الحرية التي يتمتع بها الأشخاص للحصول على حياة كريمة مثل الأداء الاجتماعي و التعليم و الصحة الأفضل و طول العمر. و يعتبر حياة الشخص على أنها مزيج من السلوكيات أو المواقف أو الأنشطة التي تتجاوز الجودة الغذائية وتنطوي على قضايا معقدة مثل احترام الذات والمشاركة في الحياة المدنية ، فضلاً عن أهمية المواطنة في الاستفادة من الفرص الاقتصادية.

جاء في **تقرير التنمية البشرية** لعام 1997 أن الفقر هو الحرمان من الفرص و الخيارات الأساسية للتنمية البشرية لعيش حياة طويلة و صحية و مريحة، و التمتع بمستوى لائق من الحياة و الحرية و الكرامة و احترام الذات و احترام الآخرين (قطوش, 2017, 44 .p).

و يرى **(رشوان, 1999, 94 .p)** أن الفقر هو العوز والحاجة، فمن الناس من لا يملك إلا أقل القوت، فالفقر ليس الجوع إلى المأكل فقط، ولكنه كذلك القهر، فهو وسيلة لإذلال الروح، وقتل الحب، وزرع البغضاء.

يُعرف **تقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية** لعام 2001 الفقر بأنه الأشكال المختلفة من الحرمان أو عموما هو عدم قدرة الناس على إشباع احتياجاتهم الاقتصادية و الاجتماعية أو عدم قدرتهم على تحقيق الرفاهية (مرغاد & حاجي, 2013, 161 .p).

كما عرفه **البنك الدولي** سنة 2001 على أنه حالة من الحرمان الإنساني تتعلق بالفرص الاقتصادية، التعليم، الصحة و التغذية، بالإضافة إلى نقص الأمن و الحقوق السياسية (مرغاد & حاجي, 2013, 161 .p).

أما بالنسبة لـ **أوسكار لويس Oscar Lewis** فقد وضع تمييزا بين الفقير وثقافة الفقر، حيث اعتبر أن الفقر ليس مجرد الحرمان الاقتصادي وغياب المستلزمات المادية، بل هو أيضا أسلوب حياة تعيش في

محيطه الطبقات الدنيا، وهو بذلك ثقافة متمايزة تتجاوز الحدود الإقليمية الريفية والحضرية، بل يُعد ثقافة فرعية وجودها مكمل للثقافة السائدة. (قيرة, 2008, 14 .p)

و نجد أن **المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري** ذكر سنة 2001 أن الفقر هو حالة أفراد أو جماعة أفراد تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، و تدنيا في المكانة الاجتماعية، و إقصاء من نمط الحياة ماديا و ثقافيا (مرغاد & حاجي, 2013, 161 .p).

و جاء في **تقرير التنمية الإنسانية العربية** سنة 2002 أن الفقر هو عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما شخصا كان، أسرة أو مجتمعا محليا (قيرة, 2008, 15 .p).

و يعتبر **(النجار, 2005, 47 .p)** أن الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير، ويمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل تفشي البطالة، واللامساواة في الرفاهية، والهجرة، وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية.

و قامت **منظمة الأمم المتحدة و منظمة الصحة العالمية** بتعريف الفقر سنة 2010 على أنه ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد و القدرات و الخيارات و الأمن و القوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة و غيرها من الحقوق المدنية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية (بورني & عزوز, 2021, 109 .p).

و يشير **(العذاري & الدعمي, 2010, 24 .p)** أن الفقر يعني افتقار الإنسان إلى الدخل المناسب أو الموارد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقا لمستويات المعيشة في مجتمعه، علما بأن هذه المستويات تختلف من مكان إلى آخر.

بعد سرد بعض التعاريف المقترحة من طرف عدد من الباحثين و الهيئات فيما يخص ظاهرة الفقر لعلنا نستنتج تعريفا بسيطا و عاما يتلخص فيما يلي:

"حالة من الحرمان المادي والمعنوي ، فالمادي يتجلى بشكل رئيسي في مستوى الدخل، إذا لم يكن كافياً لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لاستمرار حياة الفرد، بالإضافة إلى انخفاض استهلاك الغذاء وسوء الصحة والتعليم والسكن، في حين أن الجوانب المعنوية هي في الأساس أشكال مختلفة من التهميش، مثل إنكار حقوق الإنسان والحرمان من التمثيل السياسي والحرمان الثقافي..."

أسباب تفشي ظاهرة الفقر:

يرجع ظهور الفقر واستمراره إلى عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية وبيئية ويمكننا في هذا الصدد وحسب ما جرت عليه العادة لدى مختلف الاقتصاديين تقسيم أسباب الفقر إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

الأسباب الداخلية: (العذاري & الدعمي, 2010, 86 .p)

- التقصير في استغلال الموارد المتاحة: على الرغم من أن الله قد وهب البشرية ثروة كبيرة لاستغلالها ، والتنعم بخيراتها لتلبية احتياجاتهم إلا أنه لا يتم استخدام معظم الثروة على النحو الأمثل، مما يؤدي إلى عدم وجود الإنتاج الكافي التي يمكن الناس من تلبية طلبهم على السلع والخدمات، و بالتالي حدوث الفقر (غالية, قورين, & ترقو, 2019, 101 .p).
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي: لأن انخفاض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي عن معدل النمو السنوي للسكان يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي. تحتاج كل دولة إلى التقدم وزيادة معدل النمو الاقتصادي و إلى مستوى عال من رفاهية السكان للحد من الفقر ، خاصة إذا تحققت العدالة عند توزيع ثمار هذا النمو و إذا انخفضت معدلات النمو السكاني، حيث أن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ستوفر للمحتاجين السلع والسلع الخدمات التي يحتاجونها (عزوز & ضيف, 2017, 326 .p).
- عدم المساواة في توزيع الدخل: و الذي يتأثر بسببين غير مباشرين هما (حاجي, 2013/2014, 18 .p):
  - عدم المساواة في توزيع الأصول المادية و المالية بين السكان.
  - عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء.
- الفساد و البيروقراطية: لاشك أن الفساد يعد السبب الرئيسي في انتشار ظاهرة الفقر في الوطن العربي، خاصة أن قضايا الفساد تصل إلى القمة عالميا، لكن في الوطن العربي فإنها مغطّاة وغير شفافة. حيث أن البطء في المعاملات يساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، و قد رصد تقرير الفساد لسنة 2011 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أربعة جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة على البنية التحتية، ومن ثم على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء، من خلال رفعه لتكلفة رأس المال، كما يعرقل النمو الاقتصادي، يثبط عدم المساواة، و يلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن ثم يقف عائقا أمام التخفيف من حدة الفقر (حاجي, 2013/2014, 20 .p).

- غياب الديمقراطية و انعدام الشفافية و المسائلة يعتبران من أهم أسباب انتشار الفقر في الوطن العربي، فكثير من الحكام و المسؤولين العرب يعيشون في أبراج عاجية منعزلة عن الشعوب، غير مباليين بما يعاني منه المواطن العربي، بل أصبح الحفاظ على الكرسي وسرقة أموال الشعوب العربية أهم أهداف الحكم السلطوي في الوطن العربي، لدرجة أننا دائما ما نسمع عن أرقام فلكية لثروات الحكام العرب في بنوك الغرب (بختي & بهياني, 2018, p. 183).
- قلة فرص العمل: تعتبر البطالة من أهم و أخطر أسباب الفقر ، حيث أن الدخل الذي يكسبه العمال من وظائفهم يعتبر بالنسبة للغالبية العظمى المصدر الوحيد لكسب الرزق والمعيشة و الذي ينفقونه على السلع والخدمات التي يحتاجونها، لذلك نقص فرص العمل ينتج عنه حرمانهم و احتياجهم (عزوز & ضيف, 2017, p. 326) .
- انخفاض مستوى الأجور: الأجور المنخفضة عن الحد العادل الذي يضمن للعمال و أسرهم الاستمرار في عيش حياة كريمة تتناسب مع إنسانيتهم و ظروفهم هي الأسباب الرئيسية للفقر. و العبرة هنا بالأجر الحقيقي و ليس الاسمي أي بكمية السلع والخدمات التي يمكنه شرائها بأجره الاسمي، ذلك لأن الأجر الاسمي قد يكون مرتفعا لكنه لا يستطيع شراء الكمية المناسبة من السلع و الخدمات التي تحقق له المستوى اللائق من المعيشة، نظرا لارتفاع مستوى الأسعار (T. W. Bank, 2000/2001, p. 34).
- التكاليف الباهظة للإنفاق العسكري و الحروب الأهلية: كلما زادت تكاليف الإنفاق العسكري و خصوصا الذي يعتمد على الاستيراد من الخارج و ليس على التصنيع كما هو الحال في الكثير من الدول النامية، و كلما زادت تكاليف الحروب الداخلية، إلتهم ذلك جل الأموال مع توقف الخطط الإنمائية و انخفاض الإنتاج و ارتفاع الأسعار و كذا انتشار البطالة و بالتالي عدم استطاعة الكثير الحصول على ما يكفيهم من السلع و الخدمات مما يؤدي إلى انتشار الفقر (غالية et al., 2019, p. 101).
- السياسات الإنمائية الحكومية غير المناسبة.
- انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات اتجاه مكافحة الفقر.
- ضعف المشاركة الشعبية.
- انعدام الاستقرار السياسي نتيجة الحروب.
- تدهور الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الإسكان، التدريب المهني).
- التعليم و التدريب المهني غير الملائم لمتطلبات السوق.
- التمييز ضد المرأة.

- العزلة و التهميش الاجتماعي.

الأسباب الخارجية: (العذاري & الدعمي, 2010, p. 86) (قيرة, 2008, p. 24)

- الاستعمار.
- نقص التعاون الإقليمي.
- تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي الممول من طرف المنظمات الدولية.
- ارتفاع أعباء الدين الخارجي.
- الحروب و النزاعات الخارجية: تأثر الحروب على مستوى معيشة الفرد، على النشاط الاقتصادي و على الموارد من خلال الحصار الذي تفرضه على الشعوب، و كمثال على ذلك ما عاشته المنطقة العربية من حروب، بالإضافة إلى الحرمان من التمثيل و المشاركة في الحياة السياسية و إدارة المؤسسات المحلية (قطوش, 2017, p. 46).
- تدهور نسب التبادل الخارجي.
- العولمة التي أدت إلى تركيز الثروة و التجارة العالمية لدى الدول المتقدمة (قطوش, 2017, p. 46).
- نقص المساعدات الدولية، أو سوء توزيعها في البلدان التي يسودها الفساد في الحكم.
- التلاعب بأسعار المواد الأولية.
- تجاهل الدول الصناعية الكبرى لظاهرة الاحتباس الحراري و امتناعها عن التوقيع على الاتفاقيات العالمية للحد من انبعاثات الغازات السامة أثر سلبيا على البيئة من خلال حدوث الجفاف، التصحر، الأعاصير، ارتفاع درجة حرارة الأرض.. و هذا ما أدى إلى ارتفاع مستوى الفقر في العالم (قطوش, 2017, p. 46).
- الأزمات الاقتصادية و الكوارث الطبيعية المسببة للخسائر المادية و البشرية و المعنوية.

❖ أما في النظام الإسلامي فإن مشكلة الفقر ترجع إلى مجموعتين من الأسباب، الأولى خَلقية و الثانية أخلاقية.

▪ الأسباب الخَلقية (الربانية): و أهمها سببان هما (حطاب & منصوري, 2013, p. 309):

- التفاوت بين البشر: اقتضت حكمة الله – عز و جل – أن يخلق الناس متفاوتين في قدراتهم و مواهبهم و ذكائهم من أجل أن يتعاونوا و يكملوا بعضهم. و بناء على ذلك، فقد وُجدت طائفة من البشر، و في كافة العصور، لا تستطيع تلبية حاجاتها و رغباتها، و قد اعترف الإسلام بهذه الفئة و جعل لها حقوقا ثابتة على المجتمع و الدولة (الزكاة).

- الابتلاءات و المصائب: في كل مجتمع بشري لابد أن توجد فئة تصاب بالعجز أو المرض أو الإعاقة أو الإفلاس أو غير ذلك من الضعف البشري، و هذه الفئة كالفئة السابقة تحتاج إلى من يقوم برعايتها و الإنفاق عليها، و قد تكفل بها الإسلام و ضمن لها حقوقا دائمة في بيت مال المسلمين.

- الأسباب الأخلاقية: و أهمها سببان هما (حطاب & منصوري, 2013, 310 .p):
- كسل الإنسان و تماطله: إذ يعاني الكثير من الناس من البؤس و الشقاء بإرادتهم نتيجة كسلهم عن الجد و الاجتهاد، و عدم استخدام مواهبهم و طاقاتهم فيما ينفعهم و ينفع الناس. و قد وضع الإسلام لهذه الفئة الكثير من الحوافز التي تدفعهم إلى العمل و العطاء و استثمار الطاقات.
- ظلم الإنسان و تعديه: قال تعالى: "كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى"، و يكون ظلم النفس بإشباع أهوائها و نزواتها و إغراقها في الملذات و الشهوات و الترف، و إن الأخطر من ظلم النفس ظلم الآخرين بأكل حقوقهم و التضييق عليهم في الرزق و استعبادهم، و بالإضافة إلى ذلك يشمل ظلم الإنسان ظلم البيئة و الطبيعة بإفسادها و تلويثها، و قد وضع الإسلام لذلك كله ضوابط صارمة و حرص حرصا شديدا على حفظ حقوق الناس، كما حث على الرفق و الاستخدام الأمثل للموارد (إنفاق المال يكون باعتدال، لا تفريط في ذلك بالبخل و لا إفراط في بسط اليد بالتبذير).

النظريات المفسرة لظاهرة الفقر:

نظرية الحلقة المفرغة: تشير هذه النظرية إلى أن الدخل الفردي المتدني هو السبب المباشر للفقر، حيث لهذا الأخير حلقة مفرغة تبدأ به و تنتهي به، و هذه الحلقة تبدأ بانخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض الإنتاجية و تنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى، و بالتالي انتشار الفقر (بورني & عزوز, 2021, 111 .p).

الشكل (03): الحلقة المفرغة للفقر

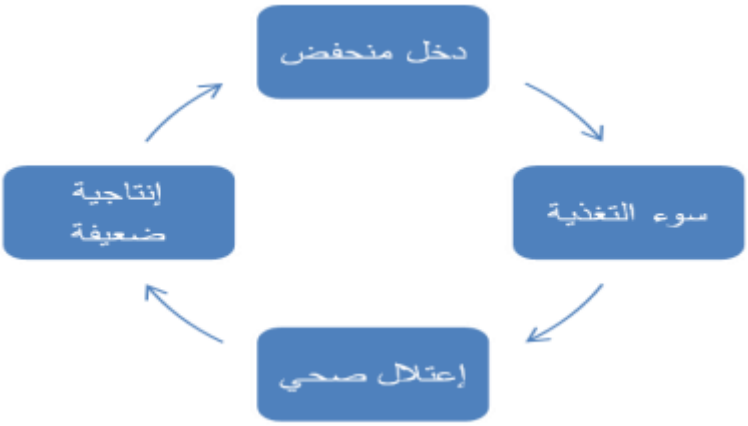

المصدر: (حاجي, 2013/2014, p. 13)

و أشار **راغنار نوركسيه Ragnar Nurkse** أن انخفاض دخل الفرد ينتج عنه انخفاض في الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية و بالتالي انخفاض مستوى الدخل، هذا من جانب الطلب. أما من جانب العرض، فيرى أن انخفاض الدخل يولد معدل ادخار منخفض مما يؤدي إلى نقص رأس المال و انخفاض الإنتاجية، و بالتالي تراكم أسباب استمرار الفقر (حاجي, 2013/2014, p. 13).

نظرية مالتوس: تقدم البحوث الإحصائية للسكان أعطت **لمالتوس Malthus** نظرة شاملة حول التزايد السكاني الكبير الذي ستشهده البشرية في المستقبل حيث يرى أن عدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية 2، 4، 16، 32، 64...، بينما كمية الإنتاج تتزايد بمتتالية حسابية 1، 2، 3، 4، 5، 6...، و التعمق في هذه الأرقام سوف يكشف مدى ضخامة القوة الأولى إذا قورنت بالثانية، و بالتالي الزيادة السكانية المتسارعة أمام ضآلة زيادة الموارد الطبيعية أو الغذاء ينتج عنه فقر و مجاعات و أوبئة تهدد البشرية. و لذلك نجد مالتوس يدعو إلى عدم زيادة أجور العمال و توقيف الإعانات المقدمة إلى الفقراء و ذلك قصد تأخير الزواج و تقليل الإنجاب، و بالتالي خفض النمو السكاني (بورني & عزوز, 2021, p. 112).

التفسير الماركسي للفقر: فسر **كارل ماركس** الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج و تسيطر عليها، و بذلك تستغل الطبقة العمالية، و بالتالي فإن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة الطبقية نفسها (العذاري & الدعمي, 2010, p. 40). و لذلك يرجع الماركسيون الفقر أساسا إلى النظام الرأسمالي الذي يَقسم المجتمع إلى فئة صغيرة تمتلك الثروات و فئة كبيرة بالكاد تمتلك قوت يومها. و لم

يتوقف الفكر الماركسي عند هذا الحد في تفسير أسباب هذه الظاهرة بل ظهر مفكرون ماركسيون آخرون يطلق عليهم اسم مفكرو الاجتماع النيوماركسيين أو الماركسية الحديثة التي ظهرت منذ مطلع الستينات والسبعينات من القرن الماضي و من أهم هؤلاء **أندريه جوندر فرانك** والذي يُرجع السبب الرئيسي لفقر الدول النامية خاصة منها الإفريقية و الآسيوية و أمريكا اللاتينية إلى استغلالها من الدول الرأسمالية عن طريق ما يسمى بالاستعمار الجديد أو الشركات متعددة الجنسيات، و التي تستنزف ثرواتها الطبيعية و تستفيد من اليد العاملة الرخيصة بها. بالإضافة إلى تقديم الأغنياء و أصحاب القرار في هذه الدول الفقيرة لثروات بلدانهم مقابل امتيازات شخصية يحصلون عليها (بورني & عزوز, 2021, p. 113).

نظرية رأس المال البشري: تشير هذه النظرية إلى أن التعليم يخلق المهارات و التي بدورها تحقق مستويات أعلى في الإنتاجية، كما تؤكد هذه النظرية على وجود علاقة إيجابية في جميع المجتمعات بين الأجور ومستوى التعليم المتلقّى بافتراض أن سوق السلع والخدمات وسوق العمل يسوده المنافسة التامة. و اعتبرت هذه النظرية أن الاستثمار في التعليم يُعد استراتيجية مهمة في الحد من الفقر، و أن هذا الأخير ينتج من قلة التحصيل العلمي سواء على المستوى الكلي (المستويات الدنيا من الالتحاق بالدراسة موجودة في البلدان الفقيرة)، أو على المستوى الجزئي (أطفال الأسر الفقيرة تتلقى قدرا أقل من التعليم) (حاجي, 2013/2014, p. 14).

نظرية ثقافة الفقر: يرى أوسكار لويس أن ثقافة الفقر تشكل "تصميم نمط العيش للفقراء" وتنتقل هذه الثقافة من جيل إلى آخر، حيث يشعرون دائما بالتهميش، وانخفاض مستويات المعيشة، وتتميز هذه الفئة بالإحساس باليأس و فقدان الأمل، و من ثم لا يتسمون بالفعالية، و لا يعتبرون أنفسهم أشخاصا ذوي قيمة. و تنطبق هذه النظرية على البلدان التي تعيش مراحل مبكرة في المجال الصناعي (الصقور, 1996).

نظرية الرفاهية: بُنيت هذه النظرية على مفهوم المنفعة وباعتبار أن قياس المنفعة صعب جدا، فقد لجأ أصحاب هذه النظرية إلى استخدام المنهج التقليدي الذي يعتمد القياس المادي للرفاهية، أو القياس النقدي للفقر باستخدام الدخل أو الاستهلاك، كونهما أفضل متغيرين معبرين عن مستوى الرفاه. و لقد حاول مارتن رافاليون Martin Ravallion سنة 1996 إيجاد سند نظري في إطار نظرية الرفاهية التي تعتمد على نظرية المستهلك، حيث حاول قياس مستوى الرفاهية بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك، بحيث تشمل هذه الدالة على أبعاد متنوعة للرفاه، وبذلك فإن الفقراء هم الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى أدنى معين للرفاهية العامة (Ravallion, 1992, p. 5).

نظرية الاستطاعة: انتقد أمارتيا سن Amartya Sen نظرية الرفاه النيو كلاسيكية التي تعتمد على المنفعة المترتبة عن استهلاك السلع و الخدمات، و أعطى رؤية جديدة و مفهوما أوسع للعملية التنموية. و بالرغم من إقراره بأن زيادة متوسط دخل الفرد، و التصنيع، و التقدم التقني.. هي عناصر مهمة لتوسيع حريات البشر، إلا أنه أكد على أن هذه الأخيرة تعتمد أيضا على عناصر أخرى كتوفير خدمات التعليم و الصحة، و الحقوق المدنية و السياسية التي تهيئ الفرص و توسع الخيارات للأفراد للمشاركة السياسية في القضايا العامة و مسائلة الحكام. و وفقا لهذا المنظور فإن التنمية تتحقق بالقضاء على كافة مصادر عدم الحرية، كالفقر و الجوع، و انعدام الفرص الاقتصادية، و البطالة، و الفساد، و الإقصاء الاجتماعي و كافة مظاهر القمع التي تمارسه الدول (Sen, 2000, pp. 3,4). و قد اعتبر "سن" أن للحرية خمسة جوانب ذات علاقة تكاملية فيما بينها (Sen, 2000, p. 10):

- الحريات السياسية و المدنية: و تتعلق بمشاركة المواطنين في تحديد المبادئ و الأشخاص و المؤسسات الحاكمة، بما يكفل مسائلة و مراقبة السلطات، كما تشمل الحرية في الانضمام لمختلف الأحزاب السياسية، و المعارضة و النقد و حرية الصحافة.
- التسهيلات الاقتصادية: و تشمل تسهيلات الفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية في أغراض الاستهلاك و التبادل و الإنتاج. كما يجب إعادة توزيع المكاسب الاقتصادية المحققة على الأفراد و الأسر.
- الفرص الاجتماعية: كالتعليم و الصحة، و التي لها تأثير إيجابي على الحياة الخاصة للأفراد من جهة، و تفعيل مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية و السياسية من جهة أخرى.
- ضمانات الشفافية: و التي تعزز الثقة بين الناس في المجتمع، إذ أنها تلعب دورا هاما في الحد من الممارسات الفاسدة، و عدم المسؤولية، و الخروج عن إطار القانون.
- الأمن الوقائي: مهما بلغت كفاءة النظام الاقتصادي فإنه معرض لحالات طوارئ و أزمات مفاجئة تأثر حتما على الجماعات الهشة و الفقيرة، و بالتالي يجب توفير حماية و أمان لهذه الفئات حتى لا تعاني مزيدا من الحرمان و التهميش، و ذلك من خلال برامج الضمان الاجتماعي، المنح الداخلية، الإعانات..

استخدم "سن" مفهوم الاستطاعة بدلا من مفهوم الدخل لتحديد الرفاه الاجتماعي، أي استطاعة الأشخاص و حريتهم في القيام بأعمال مختلفة من شأنها أن تحقق لهم نوع الحياة التي يرغبون بها. و حدد ثلاث مؤشرات للاستطاعة هي: استطاعة تحقيق مستوى المعيشة، استطاعة تحقيق الحياة الصحية، و استطاعة تحقيق المعرفة (Sen, 2000, p. 19).

أنواع الفقر:

أنواع الفقر حسب درجاته (قطوش, 2019, p. 183):

الفقر المدقع: و هي الحالة التي يكون فيها دخل الإنسان غير كاف لإشباع حاجاته الضرورية من الغذاء فقط، و العجز عن تأمين عدد من السعرات الحرارية التي تجعله قادرا على العيش و مواصلة حياته . و يختلف عدد الحريرات باختلاف العمر و الجنس و طبيعة النشاط و النمط الاستهلاكي المتبع.

الفقر المطلق: و هو الحالة التي يكون فيها الدخل المتاح للإنسان غير كاف لإشباع الحاجات الأساسية الغذائية و غير الغذائية (الملبس، التعليم، الصحة، و المسكن).

و لقد أثبتت أدبيات التنمية البشرية أن التخفيف من حدة الفقر المطلق يتطلب توفر شرطين أساسين على الأقل (الإنمائي, 2011, pp. 28,29):

- حدوث نمو اقتصادي، أي رفع الدخل المتدني بشكل مستمر.
- العدالة في توزيع المداخيل.

فقر الرفاهية: و هو الحالة التي تفتقر فيها بعض الفئات الاجتماعية إلى المنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة و بعض وسائل الترفيه مقارنة بالفئات الأخرى التي تمتلك هذه المنجزات. و غالبا ما يتواجد هذا النوع من الفقر في المجتمعات المتقدمة.

أنواع الفقر حسب التصنيفات النسبية:

الفقر المطلق و الفقر النسبي: يعتبر الفرد فقيرا حسب النوع الأول إذا قل دخله عن حد معين يمثل خط الفقر المطلق، يُحسب وفقا للحد الأدنى لكمية السلع و الخدمات المطلوبة لسد الحاجات الأساسية الغذائية و غير الغذائية. بينما يعتبر الفرد فقيرا وفقا للنوع الثاني إذا كان دخله يقل عن حد معين يمثل نسبة معينة من الدخل المتوسط في البلد (غالية et al., 2019, p. 100). و يُعتمد هذا النوع في

البلدان المتطورة خاصة. حيث يشير الفقر النسبي إلى انتماء الفرد إلى الفئة التي تتحصل على الدخل الأقل في المجتمع، كأن يكون من بين 10% أو 20% الأفقر في المجتمع. و من الممكن أن يكون هذا الفرد فقيرا بالمفهوم النسبي و غير فقير بالمفهوم المطلق (عريس & بابا, 2014, 276 .p).

الفقر الثابت و الفقر المؤقت: الفقر الثابت هو حالة الحرمان الهيكلية المستمرة، في الحالة العادية (قطوش, 2017, 45 .p). أما الفقر المؤقت فهو الذي ينجم عن ظرف طارئ و يزول بزوال ذلك الظرف، كحدوث أزمة اقتصادية أو سياسية أو أمنية عابرة، أو التعرض للكوارث الطبيعية و غالبا ما يتم تجاوزه عن طريق التضامن و التكافل الشعبي و الدولي (غالية et al., 2019, p. 100).

أنواع الفقر حسب التصنيفات المجالية (بختي & بهياني, 2018, 184 .p):

الفقر الاقتصادي: و يعني عدم قدرة الفرد على تحصيل المال بهدف التملك و الاستهلاك...

الفقر الإنساني: هو عدم قدرة الفرد على تحسين الجوانب المرتبطة بمعيشته و التي تشمل الغذاء و التعليم و الصحة و المسكن و الحصول على المياه الصالحة للشرب...

الفقر السياسي: يتجلى هذا النوع في غياب حقوق الإنسان و المشاركة السياسية، و هدر الحريات الأساسية التي تجعل الفرد فاعلا في مجتمعه.

الفقر الاجتماعي–الثقافي: هو افتقاد الفرد للمشاركة في التظاهرات الثقافية المتعلقة بالهوية و الانتماء و التي تربطه بالمجتمع.

الفقر الوقائي: هو غياب القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية الداخلية و الخارجية.

قياس الفقر:

1- قياس الفقر من منظور الدخل:

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:** أولى المحاولات التي جرت لقياس الفقر كانت من خلال قياس الدخل الفردي أو الأسري كونه يُعبر عن قدرة الفرد أو الأسرة على اقتناء السلع و الخدمات الاستهلاكية التي تعتبر المحدد الأساسي لمستوى المعيشة (حاجي, 2013/2014, 21 .p).
- **الإنفاق الاستهلاكي:** أي قياس بيانات الإنفاق الفعلي للأسرة على السلع و الخدمات الاستهلاكية و تشمل الغذاء، الملبس و مرافق أخرى (بورني & عزوز, 2021, 114 .p).

- **الإنفاق على المواد الغذائية:** حيث أن ارتفاع نسبة الإنفاق على المواد الغذائية يقابله انخفاض نسبة ما توجهه الأسرة من إنفاقها إلى السلع غير الضرورية، و هذا يعني أن مستواها المعيشي منخفض (العذاري & الدعمي, 2010, p. 41).

2- قياس الفقر من منظور الاحتياجات الأساسية:

- **الاحتياجات الأساسية الغذائية:** و تشمل عدد السعرات الحرارية و البروتينات و عدد العناصر الغذائية الأخرى التي يحتاجها جسم الإنسان لممارسة نشاطه اليومي. و تُحدد هذه الحاجة من طرف المنظمات الدولية المتخصصة (حاجي, 2013/2014, p. 25).

- **الاحتياجات الأساسية غير الغذائية:** و تتمثل في: المسكن، الملبس، خدمات التعليم الأساسي، خدمات الصحة الأولية، و الحاجة إلى النقل. و تشمل أيضا نوعية الخدمات التعليمية و الصحية، مدى توفر المياه الصالحة للشرب، البيئة غير الملوثة و حرية الإنسان (بورني & عزوز, 2021, p. 115).

خطوط و مؤشرات قياس الفقر من منظور الدخل و الاحتياجات الأساسية:

- **خطوط الفقر:**

- **خط الفقر المطلق:** هو الخط الذي لا يتغير بتغير المكان و الزمان، و يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية الغذائية و غير الغذائية. يُستخدم هذا الخط للمقارنات الدولية، و يُحسب وفق الصيغة التالية (حاجي, 2013/2014, pp. 27,28):

$$Z\mu = A(B/C) - 1$$

$Z\mu$: خط الفقر المطلق

A: التكلفة المحسوبة لسلة المواد الغذائية

B: الإنفاق على المواد الغذائية

C: إجمالي الإنفاق الاستهلاكي

و هناك طريقة أخرى لحساب خط الفقر المطلق (باقر, 1998, p. 13):

$$Pa = n.Ca$$

n: عدد أفراد الأسرة

Ca: متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية الغذائية و غير الغذائية

- **خط الفقر النسبي:** يستند تعريف هذا الخط على الموقع النسبي للفرد أو الأسرة ضمن المجتمع المعني بقياس الفقر فيه، حيث يُحدد هذا المعيار بجزء من متوسط الناتج المحلي الإجمالي، سواء بنصفه

أو بالحد الأعلى لدخل 10% من السكان الأدنى دخلا. و هذا يعني أن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر في نفس البلد. و الفرق بين خط الفقر المطلق و خط الفقر النسبي هو أن الأول هو قيمة ثابتة في مكان و زمان معين بينما الثاني يتغير مع تغيرات المستوى المعيشي. و يتم حساب هذا المعيار بالصيغة الرياضية التالية (الصقور, 1996, 44 .p):

$$Z\sim = 2/3S$$

Z~: خط الفقر النسبي

S: متوسط الإنفاق الشهري للأسرة

- **خط الفقر المدقع:** هو مستوى الدخل أو الإنفاق الذي يُمكّن الأسرة أو الفرد من الحصول على الحاجات الأساسية الغذائية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لمواصلة حياته، و ذلك وفق النمط الغذائي السائد في المجتمع و بحدود معينة. حيث يُحسب هذا الخط كما يلي (العذاري & الدعمي, 2010, 81 .p):

$$Pc = Cf*Kn*m$$

Pc: خط الفقر المدقع

Cf: تكلفة السعرة الحرارية الواحدة

Kn: السعرات الحرارية اللازمة للفرد في اليوم

m: عدد أيام الشهر

- **خط الفقر الاجتهادي:** و يعتمد على إجابات الأفراد المستجوبين، حيث يصنفون دخلهم أو استهلاكهم بالنسبة لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا و مقبولا اجتماعيا، إذا كان أقل أو أعلى أو مطابق له. و بالتالي فإن هذا الخط يختلف باختلاف وجهات نظر أفراد العينة المدروسة (باقر, 1998, 7 .p).

- **مؤشرات قياس الفقر:**

- **مؤشر نسبة الفقر:** هو أكثر المقاييس شيوعا، و يقيس مدى انتشار الفقر من خلال معرفة الأهمية النسبية للفقراء في مجتمع ما، و ذلك إما على مستوى الأفراد أو على مستوى الأُسر، كالتالي (سحنون, 2003, 210 .p):

نسبة السكان الفقراء = (عدد الأفراد تحت خط الفقر/مجموع السكان)*100

نسبة الأسر الفقيرة = (عدد الأسر تحت خط الفقر/مجوع عدد الأسر)*100

$$H = q/N*100$$

H: نسبة السكان الفقراء/نسبة الأسر الفقيرة

q: عدد الأفراد الفقراء/عدد الأسر الفقيرة

N: مجموع السكان

يمتاز هذا المؤشر بسهولة القراءة و التفسير، كما يُعتبر مناسب جدا في دراسات تقييم التقدم المحقق في مكافحة الفقر (الفارس, 2001, p. 28).

- **مؤشر فجوة الفقر:** يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء، ويمكن حسابه بشكل مطلق بالوحدات النقدية باعتباره يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك جميع الفقراء إلى مستوى خط الفقر (سحنون, 2003, p. 210). إلا أنه لغرض المقارنة ما بين فترات زمنية مختلفة من حيث حجم السكان أو مستوى الأسعار أو ما بين دول تتباين في عملاتها المحلية، يُفضل حسابه كنسبة مئوية وفق الصيغة التالية (بختي & بهياني, 2018, p. 186):

$$PG = \frac{\sum_{i=1}^{q}(Z - Y_i)}{NZ} \times 100$$

PG: فجوة الفقر

Z: خط الفقر

Y_i: مستوى دخل/استهلاك الفقير

N: العدد الإجمالي للسكان

q: عدد الفقراء

و بالرغم من فوائد هذا المؤشر إلا أنه يهتم بالعجز المتوسط فقط و لا يعكس التفاوت بين دخول الفقراء (أي لا يتأثر بانتقال الدخل من الأشخاص الأقل فقرا إلى الأشخاص الأشد فقرا) (عزوز & ضيف, 2017, p. 333).

- **مؤشر شدة الفقر:** يقيس هذا المؤشر فجوة الفقر مع الأخذ بعين الاعتبار مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، و يتم حسابه باعتباره المتوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية لجميع الفقراء. و هناك صيغتان لقياس شدة الفقر هما (Ravallion, 1992, pp. 38,39):

صيغة Foster – Greer – Thorbecke:

$$PS = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{Z - Y_i}{Z}\right)^2 \times 100$$

PS: شدة الفقر

تعريف باقي الرموز ذُكر في العلاقة السابقة.

ارتفاع هذا المؤشر يعني تفاقم التفاوت بين الفقراء (شدة الفقر).

صيغة مساهمة فجوة الفقر و مساهمة التفاوت بين الفقراء:

$$PS = PG^2/H + (H-PG)^2/H \cdot CV_P^2$$

PG: فجوة الفقر

H: نسبة انتشار الفقر (نسبة السكان الفقراء إلى إجمالي السكان)

CV_P^2: مربع معامل تباين الاستهلاك بين الفقراء

PG^2/H: مساهمة فجوة الفقر في شدة الفقر

$(H-PG)^2/H \cdot CV_P^2$: مساهمة التفاوت بين الفقراء في شدة الفقر

- **مؤشر سن للفقر:** استطاع أمارتيا سن Amartya Sen أن يُوحد أهم المؤشرات التي تقيس درجة الفقر على النحو التالي (Sen, 1976, pp. 220-225):

$$P = H\left[1 - (1 - I)\left(1 - G\left(\frac{q}{q+1}\right)\right)\right]$$

$$I = \sum_{i \in S(z)} g_i/qz \qquad g_i = z - y_i$$

حيث:

P: مؤشر الفقر

H: نسبة تفشي الفقر

I: نسبة فجوة الدخل

G: معامل جيني (يقيس تفاوت توزيع الدخول)

q: عدد الأفراد تحت خط الفقر

g_i: فجوة الدخل

Z: خط الفقر

Y_I: دخل الفرد

3- قياس الفقر من منظور التنمية البشرية (PNUD, 2000, pp. 272,273):

احتوى تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مؤشر آخر يقيس مستوى الفقر يسمى بمؤشر الفقر البشري. و لحساب هذا الأخير قام أمارتيا سن Amartya Sen و مجموعة من الاقتصاديين بإعداد دليلين هما: دليل الفقر البشري للدول النامية و دليل الفقر البشري للدول الصناعية.

- **مؤشر الفقر البشري للبلدان النامية HPI-1**: و يقيس الحرمان من الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية البشرية:

✓ الحياة المديدة الصحية: يعكس هذا المؤشر الحالة العامة للبلد من حيث مستوى التغذية و الصحة، و يُقاس باحتمال الوفاة في سن مبكرة (قبل سن 40 سنة)، يرمز له بالرمز P_1.

✓ المعرفة: حيث يعتبر التعليم نوع من الاستثمار البشري الذي يعود بالنفع على الفرد و المجتمع، و بالتالي يقاس هذا المؤشر الفرعي بنسبة الأمية بين البالغين. يرمز له بالرمز P_2، و المعايير المستخدمة في التعرف عليه هي: نسبة الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة و الكتابة و الاتصال، نسبة التسجيل في مراحل التعليم الابتدائي و الثانوي، و نسبة الإنفاق على التعليم في جميع مراحله إلى الناتج المحلي الإجمالي أو إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي.

✓ مستوى المعيشة اللائق: يتعلق بالإمدادات الاقتصادية العامة، يرمز له بالرمز P_3 و يمثل المتوسط الحسابي للمؤشرات الجزئية التالية:

- نسبة الأشخاص المحرومين من المياه الصالحة للشرب، و يرمز له بالرمز P_{31}.
- نسبة الأشخاص المحرومين من الخدمات الصحية (مؤشر عد الوفيات لكل 1000 نسمة)، يرمز له بالرمز P_{32}.
- نسبة الأطفال دون سن الخامسة و يعانون من سوء التغذية و نقص الوزن، يرمز له بالرمز P_{33}.

و يتم حساب مؤشر الفقر البشري للدول النامية كالتالي:

$$HPI-1 = [1/3(P_1^3+P_2^3+P_3^3)]^{1/3}$$

حيث: $$P_3 = 1/3(P_{31}+P_{32}+P_{33})$$

- **مؤشر الفقر البشري للبلدان الصناعية HPI-2:** يقيس نفس أبعاد مؤشر البلدان النامية مع بعض الاختلافات في تحديد البعد، و يُضيف عليها بعد الاستبعاد الاجتماعي، كما هو موضح:

✓ الحياة المديدة الصحية: تُقاس بنسبة الوفاة قبل بلوغ 60 سنة، و يرمز لهذا المؤشر الفرعي بالرمز P_1.

✓ المعرفة: و تقاس بنسبة الأمية، يرمز له بالرمز P_2.

✓ مستوى المعيشة اللائق: يقاس بنسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المحدد بـ 50% من دخل الأسرة الذي يمكن التصرف فيه، يرمز له بالرمز P_3.

✓ الاستبعاد الاجتماعي: و يقاس بمعدل البطالة طويلة الأجل (سنة فأكثر)، يرمز له بالرمز P_4.

و بذلك فإن مؤشر الفقر البشري للدول الصناعية هو كالآتي:

$$HPI-2 = [1/4(P_1^3+P_2^3+P_3^{3+}+P_4^3)]^{1/3}$$

كما وُسّع مفهوم الفقر البشري من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تركيزه على الفوارق الاجتماعية بين الذكور و الإناث، فأدرج مؤشر اللامساواة بين بين الجنسين في مجال التعليم و الصحة و العيش المحترم، و مؤشر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية GDI (الإنمائي, 2010, p. 90).

4- قياس الفقر متعدد الأبعاد:

يلخص الشكل الموالي دليل قياس الفقر من منظور 3 أبعاد و 10 مؤشرات:

الشكل (04): دليل الفقر المتعدد الأبعاد

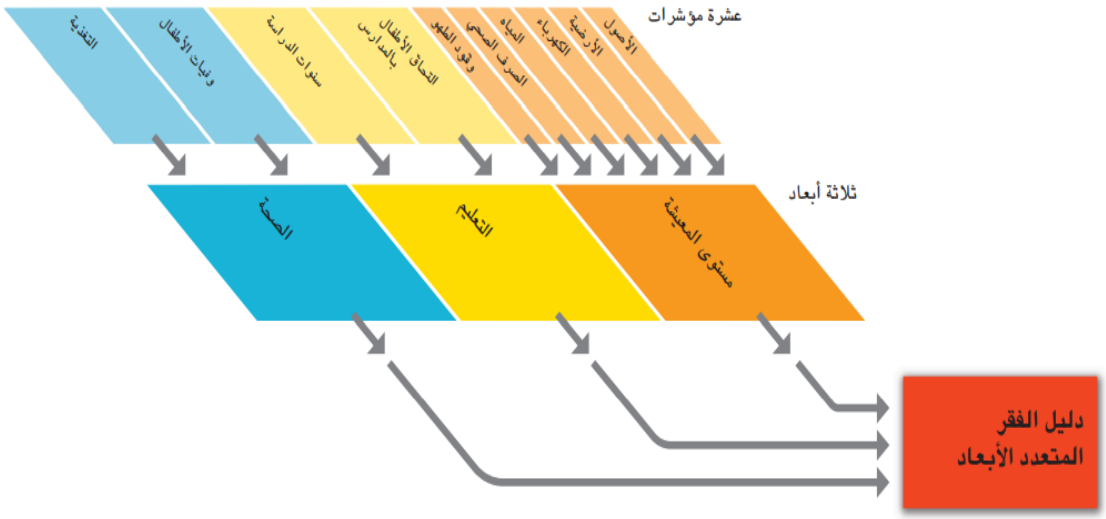

المصدر: (الإنمائي, 2010, p. 96)

الآثار السلبية لظاهرة الفقر (غالية et al., 2019, pp. 101,102) (عمار, 2020, pp. 460,461):

- انهيار المجتمع و دمار أفراده.
- ظهور الأمية و الجهل.
- عدم القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الصحية مما يؤدي إلى تفشي الأمراض و ارتفاع معدل الوفيات.
- نقص و سوء التغذية.
- ظهور الآفات الاجتماعية و انتشار جرائم السرقة و الاختلاس و القتل.
- التفكك الأسري الناجم عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل مسؤوليات باقي أفرادها مما يؤدي إلى لجوء الأطفال و المراهقين إلى ترك مقاعد الدراسة و اندماجهم في الحياة العملية في سن مبكرة للمساعدة في سد احتياجات الأسرة.
- قلة فرص التعليم بالنسبة للفقراء و ضعف مشاركتهم الفاعلة في الحياة الاجتماعية.
- تفشي الجريمة المنظمة (التهريب و المتاجرة بالمخدرات و الأسلحة) و الهجرة غير الشرعية.
- تشرد و انحراف الأطفال و المراهقين و انتهاكهم للقانون.
- انتشار التسول و العنف بشتى أنواعه.

سياسات و إجراءات الحد من الفقر: (PNUD, 2000, pp. 58-63) (حاجي, 2013/2014, pp. 41-46) (بختي & بهياني, 2018, 192-189 .pp)

اتفق العالم بأكمله على أن تقليص الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، لذلك تم اعتباره الهدف الأول ضمن الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عن البنك الدولي، و الذي ينص على تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع إلى النصف بحلول سنة 2015، وتم تضمينه كذلك ضمن أهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030. و باعتبار أن مكافحة الفقر من واجبات الدولة فإن عليها أن تضع السياسات و الإجراءات المناسبة و الأكثر فاعلية لتحقيق ذلك، مع الانتباه عند وضع هذه البرامج إلى الاحتياجات الفعلية للفقراء. و من بين الاستراتيجيات الرئيسية المعالجة للفقر نجد:

- ❖ النمو الاقتصادي العام هو أولى الضروريات التي تقلص الفقر في الأجل الطويل، و ذلك عن طريق زيادة فرص العمل، و الموارد المالية للبلاد و التي بدورها يمكن أن تخصص للبرامج الاجتماعية. إلا أن انسياب نمو الدخل إلى فئات معينة من السكان قد يستغرق وقتا طويلا

(سحنون, 2003, p. 214) فالاقتصاديات التي تنمو بسرعة تكون لها فرصة أكبر في التغلب على الفقر من البلدان التي ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي السنوي (W. Bank, 1990, p. 174) لكن بشرط أن تتوزع عائدات النمو الاقتصادي على الفقراء، حيث أن أي استراتيجية لمكافحة الفقر مرهونة بالنمو الاقتصادي القوي و المستدام، و بالتوزيع الناجح لثماره (UNDP, 1999, p. 94).

- ❖ الحد من الفساد، واستخدام سلطة الدولة لتوجيه الموارد إلى البرامج و الأعمال المفيدة للفقراء، و ذلك بتبسيط الإجراءات وجعلها شفافة للعمال.
- ❖ جعل التشريعات و القوانين سندا للإنصاف و العدالة.
- ❖ احترام الأنظمة السياسية للقانون، تشجيع مشاركة الفقراء في الحياة السياسية، و توجب استقلال القضاء للحفاظ على سيادة القانون.
- ❖ تعزيز الحوكمة الرشيدة من شأنه أن يقلص الفقر في البلدان النامية (Grindle, 2004).
- ❖ كبح التضخم و خصوصا الذي ينتج عنه تآكل الدخل الحقيقي.
- ❖ تأسيس و تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي و تمكينها من تقديم خدمات التأمين للفقراء بكفاءة.
- ❖ حماية الإنفاق العام على التعليم، الصحة، و الخدمات العامة.
- ❖ العمل على إصلاح النظام التعليمي و التدريبي (رفع مستوى التحصيل العلمي، التحسين في نوعية التعليم، التدريب و التأهيل) لمواكبة عصر تكنولوجيا المعلومات بما يؤمن احتياجات سوق العمل و بالتالي القضاء على البطالة كسبيل لمواجهة الفقر.
- ❖ سياسات الاستثمار في رأس المال البشري (تحسين مستوى التعليم و الصحة) من شأنها تخفيض معامل جيني، و تتيح للفقراء فرصا أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي و تحسين الدخول.
- ❖ تساهم سياسات إصلاح القطاع المالي (اختيار السياسات المالية الفعالة، استقرار سعر الصرف و الميزان التجاري) في التقليل من حدة الفقر.
- ❖ فرض الضرائب التصاعدية على الدخل و الثروة على ذوي الدخول المرتفعة، مع ضرورة تطوير الجهاز الضريبي لغرض القيام بمهامه في هذا المجال.
- ❖ دعم الفقراء من خلال المدفوعات التحويلية (النقدية و العينية)، الإعانات المالية الشهرية، توفير السلع الاستهلاكية الاساسية بأسعار مدعمة، و تنفيذ المشروعات الخدمية الضرورية في المناطق الريفية.

- أكدت البنك الدولي و بعض الدراسات أن القروض الصغيرة تمكن الأسر الفقيرة من التخطيط المستقبلي و من الاستثمارات المنتجة و بالتالي تحسين المستوى المعيشي.
- **نظرة الإسلام لمعالجة الفقر (الزكاة)** (شبيلة, 2014, 50-46 .pp):

قال الله تعالى: "و الذين في أموالهم حق معلوم للسائل و المحروم" الآية 24-25 من سورة المعارج، و قال عز و جل: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم و تزكيهم بها ..." الآية 103 من سورة التوبة، و قال جل جلاله: "إنما الصدقات للفقراء و المساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم و في الرقاب و الغارمين و في سبيل الله و ابن السبيل فريضة من الله و الله عليم حكيم" الآية 60 من سورة التوبة. و عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه و سلم لما بعث معاذاً إلى اليمن واليا قال: "... فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تُؤخذ من أغنيائهم فتُرد في فقرائهم ..."

الزكاة هي ثالث أركان الإسلام و تعني إخراج قدر واجب شرعا من أموال محقوقة لطائفة محقوقة في وقت محقوق. و بناء على الآيات الكريمة و الحديث الشريف أعلاه فإن الهدف الأول للزكاة هو القضاء على الفقر حيث تؤخذ هذه الأخيرة من الغني وتعطى للفقير و ذلك لإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع على أساس عادل. و تأسيسا على كون الزكاة نظام مالي و اقتصادي و اجتماعي، فهي تعمل على معالجة الفقر من جهة، ومكافحة أسبابه من جهة أخرى حيث تساعد الزكاة الفقراء في تكوين مشروعات صغيرة تدفع بالاستثمار الخاص إلى التوسع و بالتالي توفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.

كما أن الله عز وجل ضمن ديمومتها على مر العصور و الأجيال بفرضها على الناس أولا وإجبار الحكام على جمعها من الرعية ثانيا. و باعتبار أن نظام الزكاة هو تنظيم رباني للمال و هو المؤسسة الأولى للضمان الاجتماعي في الإسلام فإنه يهدف تلقائيا إلى تقليص الفوارق الاجتماعية، إعطاء كل ذي حق حقه، تحقيق التكافل الاجتماعي، و خدمة الأهداف الإنسانية.

الدراسات السابقة

يستعرض هذا الفصل جملة من الدراسات التي تطرقت لموضوع الحوكمة الرشيدة و مثلث النمو – الفوارق – الفقر و التي تناولته من زوايا مختلفة، حيث تمت الإشارة إلى أهم ما جاء فيها و تبيان الفرق بينها و بين دراستنا التطبيقية.

I. الدراسات السابقة:

1. دراسة (Kuznets, 1955) بعنوان " Economic Growth and Income inequality":

هدف الدراسة:

- دراسة طبيعة و أسباب التغييرات طويلة الأجل في توزيع الدخل.
- دراسة أثر الفوارق في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي.
- دراسة العوامل المحددة لمستوى و اتجاهات فوارق الدخل.

عينة الدراسة: الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، ألمانيا، الهند، سريلانكا، بورتوريكو.

متغيرات الدراسة: النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الدخل داخل القطاعين الصناعي و الزراعي)، نسبة القطاعين الزراعي و الصناعي، توزيعات الدخل بين القطاعين الصناعي و الزراعي.

نتائج الدراسة:

- الأساس النظري الأول الذي يركز على العلاقة بين النمو و فوارق الدخل هو فرضية Kuznets 1955 القائمة على العلاقة المنحنية بين المتغيرين. حيث يوضح هذا المنحنى الذي على شكل حرف U مقلوب فكرة أن عملية التنمية الاقتصادية تعكس الانتقال من الاقتصاد الزراعي ذو الإنتاجية المنخفضة إلى الاقتصاد الصناعي ذو الإنتاجية العالية.
- يُعزى تطور الفوارق خلال هذه الفترة إلى انخفاض حصة القطاع الزراعي في الاقتصاد و استبداله بالقطاع الصناعي.

2. دراسة (Alesina & Rodrik, 1994) بعنوان " **Ditributive Politics and Economic Growth**":

هدف الدراسة: دراسة العلاقة بين الصراع السياسي و النمو الاقتصادي من خلال نموذج بسيط حيث يمثل النمو المتغير الداخلي، أما المتغير الخارجي فهو عبارة عن صراعات توزيع الدخل. و ذلك في 67 دولة للفترة 1960-1985.

متغيرات الدراسة: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني الخام، نصيب الفرد من الدخل لسنة 1960، نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي لسنة 1960، توزيع الدخل، الاستثمار، الديمقراطية.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى العادية، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

نتائج الدراسة:

- الدول الديمقراطية التي تقل فيها معدلات فوارق الدخل تنمو بشكل أسرع.
- إعادة توزيع الدخل من أغنى خُمس السكان لصالح الطبقة الوسطى من شأنه أن يعزز النمو.
- عدم وجود علاقة معنوية بين معامل جيني Gini و المتغير الوهمي للديمقراطية.

3. دراسة (Persson & Tabellini, 1994) بعنوان " **Is inequality harmful for growth ?**":

هدف الدراسة: دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و فوارق الدخل في 56 دولة للفترة 1960-1985.

متغيرات الدراسة: نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، توزيع الدخل، المشاركة السياسية (الديمقراطية)، مستوى التنمية، الاستثمار، التعليم (التسجيل في التعليم الثانوي و الابتدائي)، نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان، نسبة الناتج الداخلي الخام في القطاع الصناعي، التحويلات (تعويضات البطالة، الإنفاق على التعليم و الصحة).

نموذج الدراسة:

$$g^* = G(w, r, \theta^*(w, r, e^{\mathrm{m}}))$$

$$dg^* / de^{\mathrm{m}} = G_\theta \theta_e > 0$$

$$dg^* / dw = G_w + G_\theta \theta_w > 0 \qquad \text{if } e^{\mathrm{m}} < 0$$

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى العادية، نماذج التوازن العام، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

نتائج الدراسة:

- تفاوتات الدخل المرتفعة تحث على طلب إعادة التوزيع و فرض مستوى عال من الضرائب التي بدورها تثبط الاستثمار في رأس المال البشري و المادي و هذا ما يضر بالنمو الاقتصادي (عوامل مثبطة للعمل و الادخار).
- أثر إيجابي للمساواة في الدخل على النمو الاقتصادي، و معنوي فقط في الدول الديمقراطية.

4. دراسة (Mauro, 1995) بعنوان "**Corruption and Economic Growth**":

هدف الدراسة: تحديد القنوات التي من خلالها يؤثر الفساد و عوامل أخرى على النمو الاقتصادي لـ 67 دولة خلال الفترة 1960-1985.

متغيرات الدراسة: الفساد، الكفاءة المؤسسية، الكفاءة البيروقراطية، الاستقرار السياسي، التعليم، النمو السكاني، الإنفاق الحكومي، الاستثمار، النمو الاقتصادي.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى العادية، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

نتائج الدراسة:

- الارتباط بين الفساد و الاستثمار و النمو الاقتصادي سلبي و معنوي احصائيا و اقتصاديا.
- الكفاءة البيروقراطية تؤدي إلى ارتفاع الاستثمار و النمو.
- الاستقرار السياسي له أهمية كبيرة في تحديد الاستثمار و النمو.

- العلاقة بين مؤشرات الكفاءة البيروقراطية و الاستقرار السياسي موجبة و معنوية.
- الفساد و عدم الاستقرار السياسي مرتبطان ارتباطا جوهريا، بمعنى أنهما ينتجان عن نفس المشكلة ألا و هي تضارب مصالح أعضاء النخبة.
- الدول الفقيرة لديها بيروقراطيات فاسدة و مرهقة و تقريبا غير مستقرة سياسيا.

5. دراسة (Deininger & Squire, 1998) بعنوان " **New ways of looking at old issues : Inequality and Growth**":

هدف الدراسة: النظر في التفاعلات بين النمو الاقتصادي و الفوارق و كيف تؤثر بدورها على الجهود المبذولة للحد من الفقر في سياق التنمية الاقتصادية و ذلك في 44 دولة للفترة الممتدة من 1960 إلى 1992.

متغيرات الدراسة: الاستثمار، الناتج المحلي الإجمالي الأولي، مؤشر جيني Gini للدخل، مؤشر جيني Gini للممتلكات، متغيرة صماء تمثل البلد (دول أمريكا اللاتينية، دول أفريقيا، دول آسيا)، متغيرة وهمية (الدول الديمقراطية و الدول غير الديمقراطية)، وفيات الأطفال، التويع الحضري، التعليم، نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاقتصاد غير الرسمي، نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، متغيرة وصفية تمثل البلدان الاشتراكية.

نموذج الدراسة:

$$\text{Growth}_{it} = \text{A} + \text{B}\,\text{IGDP}_{it} + \text{C}\,\text{IGINI}_{it} + \text{D}\,\text{INV}_{it} + \text{E}\,\text{BMP}_{it} + \text{F}\,\text{EDU}_{it} + \text{error},$$

$$\text{GINI}_{it} = A_i + B_i\,(Y_{it}) + C_i\,(1/Y_{it}) + DS + \text{error}$$

حيث يمثل:

IGDP: الناتج المحلي الإجمالي الأولي.

Growth: نمو الناتج المحلي الإجمالي.

IGINI: المؤشر الأولي لتفاوتات الدخل.

INV: الاستثمار.

BMP: نصيب السوق السوداء.

EDU: التعليم مقاس بمعدلات الالتحاق بالمدارس.

error: حد الخطأ

i: مؤشر البلدان.

t: مؤشر الزمن.

A, B, C, D: معاملات النموذج.

GINI: مؤشر جيني Gini.

Y: نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

S: متغيرة تصف البلدان الاشتراكية.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: النمذجة الآنية.

نتائج الدراسة:

- وجود علاقة سلبية قوية بين التفاوتات الأولية في توزيع الممتلكات و النمو طويل الاجل.
- الفوارق تقوم بتقليص نمو دخل الفقراء، و ليس الأغنياء.
- تُوفر بيانات الدراسة دعما ضئيلا لفرضية Kuznets.
- السياسات التي تشجع الاستثمار الكلي و تسهل استحواذ الفقراء على الأصول و الممتلكات قد تكون ذات منفعة مضاعفة للنمو و الحد من الفقر.
- تعد فوارق الممتلكات و الأراضي أكثر معنوية من فوارق الدخل، و تظل معنوية حتى عند إضافة المتغيرات الصماء الخاصة بالإقليم.

6. دراسة (Barro, 2000) بعنوان " **Inequality and Growth in a Panel of Countries**":

هدف الدراسة: التعرف على محددات النمو الاقتصادي في مجموعة من البلدان ذات مستويات تنمية مختلفة، و ذلك لـ 3 عقود: الفترة 1965 حتى 1975، الفترة 1975 حتى 1985، 1985 حتى 1995.

متغيرات الدراسة: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فوارق الدخل (مؤشر جيني Gini)، الاستثمار، نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، سيادة القانون، مقياس الديمقراطية، معدل التضخم، سنوات التمدرس.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى ذات 3 مراحل.

نتائج الدراسة:

- تعتبر آثار الفوارق ضعيفة على كل من الاستثمار و النمو الاقتصادي.
- تبطئ فوارق الدخل وتيرة النمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة، بينما العلاقة بينهما طردية في البلدان الغنية.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي و مقياس الديمقراطية ضعيفة جدا.

7. دراسة (Ravallion, 2001) بعنوان " : **Growth, Inequality and Poverty looking beyond averages**":

هدف الدراسة: نظرة إلى أبعد من منطلق تساؤل رئيسي مفاده هل النمو الاقتصادي حقا يساعد الفقراء؟ حيث تم إجراء دراستين استقصائيتين لـ 47 دولة نامية في عقد الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي.

متغيرات الدراسة: فوارق الدخل، الفقر، متوسط الدخل الأولي، الانفتاح التجاري، التضخم، نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص، متوسط دخل الأسر المعيشية.

نموذج الدراسة:

$$\Delta \ln P_{it} = \gamma(1 - G_{i,t-\tau})\Delta \ln Y_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$\Delta \ln G_{it}/\tau = (\beta_0 + \beta_1 \ln G_{it-\tau})\Delta \ln Y_{it}/\tau + \mu_{it}$$

حيث يمثل:

P_{it}: الفقر مقاس بنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 1 دولار/ اليوم (تعادل القدرة الشرائية 1993).

$G_{i,t-\tau}$: مؤشر جيني Gini للبلد i في بداية الفترة.

Y_{it}: نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص للبلد i في الفترة t.

G_{it}: مؤشر جيني Gini للبلد i في الفترة t.

τ: الفترة بين الدراسات الاستقصائية.

γ, β_0, β_1: مقدرات النموذجين.

$\mu_{it}, \varepsilon_{it}$: أخطاء عشوائية.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى العادية.

نتائج الدراسة:

- تقليص فوارق الدخل يؤدي إلى تسريع وتيرة الحد من الفقر، حيث أن البلدان التي تتميز بدخل فردي مرتفع، سجلت انخفاضا في الفقر بنسبة 1.3% و ذلك عند مستوي عالي من فوارق الدخل، في حين أن هذا الانخفاض كان 9.6% عند مستوى منخفض من الفوارق.
- شهدت معدلات الفقر ارتفاعا بنسبة 14.3% عند انخفاض متوسط دخل الأسر المعيشية مع ارتفاع فوارق الدخل، بينما شهدت ارتفاع بنسبة 1.7% عند انخفاض متوسط دخل الأسر المعيشية و كذا انخفاض فوارق الدخل.

- أكدت النتائج أن الفقراء يتأثرون بالنمو الاقتصادي في كل حالاته سواء الزيادة أو الانكماش، لكن ما يجدر الإشارة إلية هو العلاقة العكسية في المدى القصير بين المتغيرين، أي في الوقت الذي لا يؤثر فيه النمو على متوسط المستوى المعيشي للأسر.

8. دراسة (Mo, 2001) بعنوان "**Corruption and Economic Growth**":

هدف الدراسة: دراسة قنوات عبور الفساد و تأثيره على النمو الاقتصادي في 46 دولة خلال الفترة 1970-1985.

متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، الاستثمار الخاص، الاستقرار السياسي، رأس المال البشري، النمو السكاني.

نموذج الدراسة:

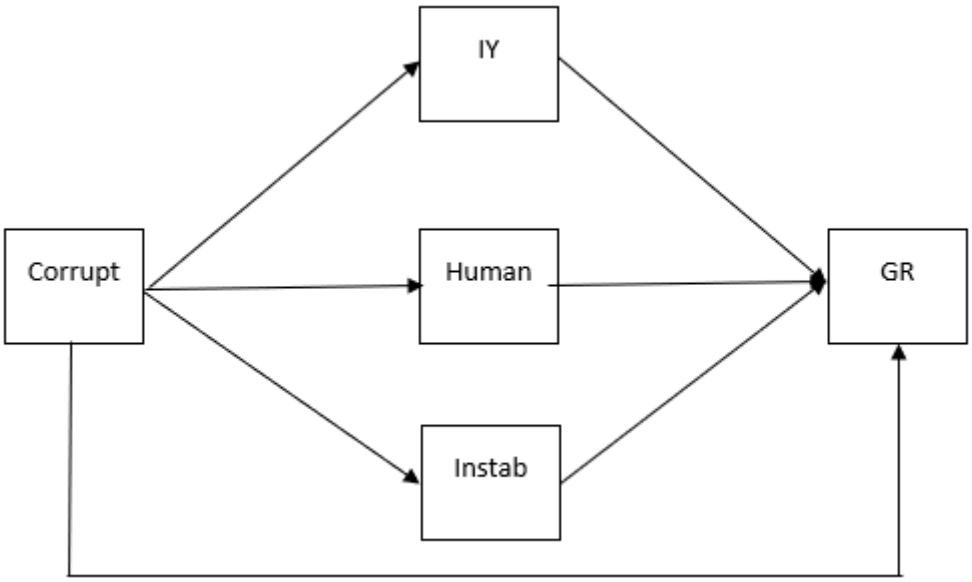

حيث يمثل:

Corrupt: مؤشر الفساد للفترة 1980-1985.

IY: معدل الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي.

Human: متوسط سنوات الدراسة في إجمالي السكان فوق سن 25 سنة من 1970 إلى 1985.

Instab: عدم الاستقرار السياسي.

GR: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى العادية، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

نتائج الدراسة:

- نسبة الأثر المباشر للفساد على النمو الاقتصادي تساوي 11.8%.
- نسبة الأثر غير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر قناة رأس المال البشري تساوي 14.8%.
- نسبة الأثر غير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر قناة عدم الاستقرار السياسي تساوي 53%.
- نسبة الأثر غير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر قناة الاستثمار الخاص تساوي 21.4%.
- الفساد يُخفض من النمو الاقتصادي و رأس المال البشري.
- الفساد يُخفض من الاستقرار السياسي و الاستثمار الخاص.

9. دراسة (Dollar & Kraay, 2002) بعنوان "**Growth is good for the poor**":

هدف الدراسة: تقييم أهمية سياسات النمو الاقتصادي في تقليص الفقر في 92 دولة لـ 4 عقود (1960-2000).

متغيرات الدراسة: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مؤشر Gini، نسبة الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، نسبة أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصول البنوك، سيادة القانون، التعليم الثانوي، عدد السكان، نسبة ضرائب الاستيراد إلى مجموع الواردات، العضوية في منظمة التجارة العالمية، ضوابط رأس المال، التعليم الابتدائي، نسبة الإنفاق الاجتماعي إلى مجموع النفقات العامة، نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة، الإنتاجية النسبية للعمل في القطاع الزراعي.

نموذج الدراسة:

$$y_{ct}^{P} = \alpha_0 + \alpha_1 \cdot y_{ct} + \alpha_2' X_{ct} + \mu_c + \varepsilon_{ct}$$

حيث يمثل:

Y_{ct}^{p}: نصيب الفرد الفقير من الدخل.

Y_{ct}: متوسط نصيب الفرد من الدخل.

c: مؤشر البلد.

t: مؤشر السنة.

X_t: مجموعة من متغيرات التحكم.

$\mu_c + \varepsilon_{ct}$: حد خطأ مركب يضم آثار البلدان غير المرصودة.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى العادية، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، طريقة العزوم المعممة.

نتائج الدراسة: تكمن اتجاهات و تفسيرات المؤلفين فيما يلي:

- سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو مثل: خفض معدل التضخم، التنمية المالية، احترام سيادة القانون، الانفتاح على التجارة الدولية، ترفع متوسط الدخل و تأثر تأثير منتظم ضئيل على توزيعه. و هذا يدعم وجهة النظر القائلة بأن حقوق الملكية الخاصة، الانضباط المالي، استقرار الاقتصاد الكلي و الانفتاح على التجارة يزيد من دخل الفقراء بنفس الدرجة التي يزيد بها دخل الأسر الأخرى في المجتمع – وفي نفس الوقت – حيث يخلق ذلك بيئة جيدة للأسر الفقيرة لزيادة انتاجيتهم و مداخيلهم. تؤثر التشريعات و القوانين الديمقراطية الرسمية و كذا الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية تأثير معتبر على مداخيل الفقراء.

10. دراسة (Kaufmann & Kraay, 2002) بعنوان " **Growth without Governance**":

هدف الدراسة: دراسة التفاعل و السببية بين متغير الحوكمة الرشيدة و متغير النمو الاقتصادي في 175 دولة للفترة 2000-2001 (بالتركيز على أمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبان Caribbean).

متغيرات الدراسة: المشاركة و المسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، السيطرة على الفساد، النمو الاقتصادي.

نموذج الدراسة:

$$y(j,k)=\alpha(k)+\beta(k)\cdot\left[g(j)+\varepsilon(j,k)\right],$$

$$y_j = \alpha + \beta \cdot g_j + e_j,$$

$$g_j = \mu + \gamma \cdot y_j + \delta \cdot x_j + v_j,$$

$$y_j^* = y_j + w_j, \text{ and}$$

$$g_j^* = g_j + u_j.$$

حيث يمثل:

y(j,k): بيانات فعلية ملاحظة في البلد J للمؤشر K.

g(j): الحوكمة الرشيدة.

ε(j,k): الحد العشوائي.

α(k), β(k): معلمات.

y: لوغاريتم الدخل الفردي.

e: متغيرات لم تدرج في النموذج.

x: متغيرات أخرى تم إدراجها.

v: عوامل خارجية.

*y: البيانات الفعلية للدخل.

*g: البيانات الفعلية للحوكمة الرشيدة.

u,w: أخطاء القياس.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة التشابه الأعظم، التقدير بالمتغيرات الصماء، طريقة المربعات الصغرى العادية.

نتائج الدراسة:

- وجود علاقة سببية إيجابية و قوية تنتقل من الحوكمة الرشيدة إلى مستوى الدخل.
- يؤثر مستوى الدخل الفردي تأثير سالب و غير معنوي على الحوكمة الرشيدة.
- تؤدي الحوكمة الرشيدة إلى زيادة الدخل الفردي، بينما يعود انخفاض هذا الأخير إلى تراجع مستوى الحوكمة الرشيدة.

11. دراسة (Gyimah-Brempong, 2002) بعنوان " **Corruption, economic growth, and income inequality in Africa**":

هدف الدراسة: دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي و توزيع الدخول لـ 21 دولة افريقية خلال الفترة 1993-1999.

متغيرات الدراسة: الاستثمار، الفساد، النمو الاقتصادي، التعليم، التصدير، الانفاق الحكومي.

نموذج الدراسة:

$$g = \alpha_0 + \alpha_1 k + \alpha_2\, edu + \alpha_3 \dot{x} + \alpha_4\, corrupt + \alpha_5 y_0 + \alpha_6\, govcon + \epsilon$$

$$gini = \gamma_0 + \gamma_1 g + \gamma_2\, edu + \gamma_3 y + \gamma_4\, corrupt + \gamma_5\, govcon + \xi$$

حيث يمثل:

g: معدل نمو الدخل الحقيقي.

k: معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

edu: تراكم رأس المال البشري.

$\dot{x}$: معدل نمو عوائد الصادرات.

corrupt: مؤشر الفساد لقياس كفاءة المؤسسات.

y: مستوى الدخل الفردي.

y_0: مستوى الدخل الأولي.

govcon: الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

gini: مؤشر جيني Gini.

ε: الخطأ العشوائي.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى العادية، طريقة المربعات الصغرى المعممة، طريقة التشابه الأعظم، طريقة العزوم المعممة.

نتائج الدراسة:

- عوامل الاستثمار، التصدير و التعليم موجبة و معنوية عند 10%، و ذلك يشير إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي و معدل الاستثمار، زيادة الصادرات و التعليم.
- معامل الدخل الاولي سلبي و معنوي عند 5%.
- معامل الاستهلاك الحكومي سلبي و معنوي دلالة على أن الزيادة في هذا الأخير تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.
- معامل مؤشر الفساد موجب و معنوي عند 1%.
- زيادة في الانحراف المعياري لمؤشر الفساد (انخفاض في الفساد) بنقطة واحدة تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 1%.
- زيادة في مؤشر الفساد (انخفاض تفشي الفساد) بنقطة واحدة يصاحبه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.6

12. دراسة (Bourguignon, 2004) بعنوان " **Le Triangle pauvreté – croissance – inégalité**":

هدف الدراسة:

- تحليل العلاقات البينية في إطار المثلث: فقر – نمو – فوارق و ذلك من وجهة نظر حسابية.
- فحص العلاقة المتبادلة بين النمو و الفوارق.
- تفسير دور و أهمية استراتيجيات توزيع الدخل.

متغيرات الدراسة: الدخل الجمالي، توزيع الدخل (الفوارق)، الفقر المطلق، الفقر النسبي، النمو الاقتصادي، السياسات التوزيعية (الدخل و الثروة).

نموذج الدراسة:

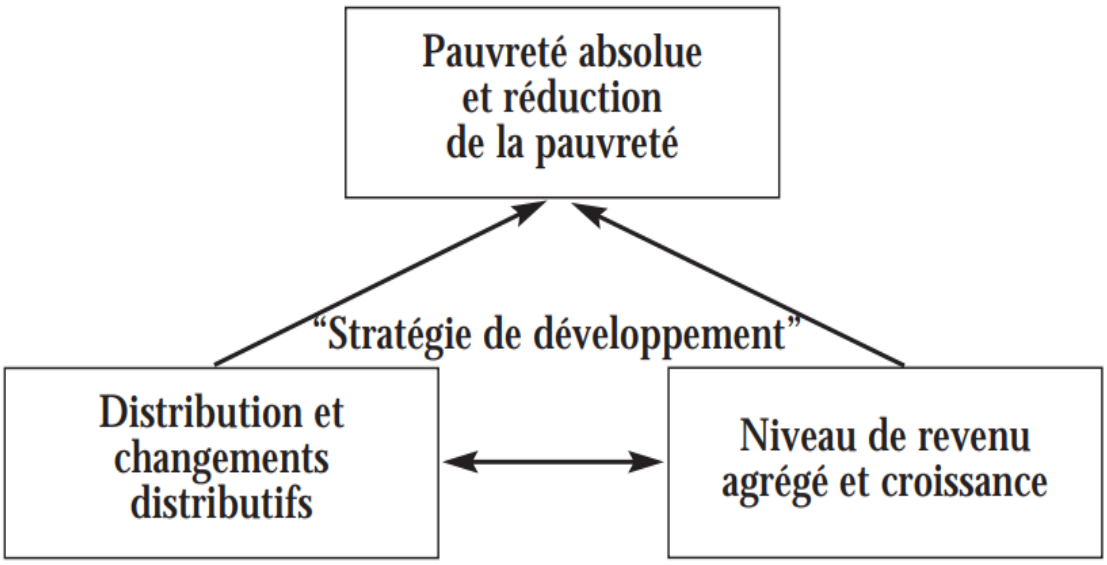

الأدوات المستخدمة: دراسة تحليلية استكشافية.

نتائج الدراسة:

- يشمل أي تغير في توزيع الدخل نوعين من الآثار: تَغير نسبي في جميع الدخول، الذي لا يُغير توزيع الدخل النسبي (أثر النمو)، و تَغير في توزيع الدخل النسبي الذي هو بحكم تعريفه مستقل عن متوسط الدخل (أثر التوزيع).

- تغير معدلات الفقر هو دالة في النمو و الفوارق و تغييرات التوزيع، و من الضروري النظر في آن واحد في نمو الدخل و توزيعه، و معرفة أن أهمية التوزيعات تُعد بنفس أهمية النمو في الحد من الفقر.
- استراتيجيات التوزيع و النمو المثلى للحد من الفقر في إطار زمني معين تكون أكثر أهمية بالنسبة للبلدان ذات الفوارق المرتفعة، في حين أن النمو الاقتصادي يكون أكثر أهمية، من الناحية النسبية، في البلدان ذات الدخول المتقاربة و ذات الدخل المنخفض. و تشير هذه النقطة إلى أن السياسات الفعالة لإعادة التوزيع يمكن أن تحقق عائدا مزدوجا، فهي تحد من الفقر اليوم و تُعجل بالحد منه غدا.
- من شأن إعادة التوزيع المرافقة لعملية التنمية أن تساعد على تغيير الآثار السلبية المحتملة للنمو على الفوارق الأولية.
- لتحفيز النمو الاقتصادي، يجب التركيز على إعادة توزيع الثروة أكثر من التركيز على إعادة توزيع الدخل، أو ربما على الإنفاق الاستهلاكي.
- التحويلات المستهدفة مفيدة للحماية الاجتماعية، كما يمكننا أن تسهم في النمو الذي يراعي مصالح الفقراء (و لا سيما تخفيف حدة الفقر) بتجنب مراحل فك المدخرات التي تؤدي على سبيل المثال إلى الانقطاع عن الدراسة، أو بمساعدة الفقراء المستبعدين من الائتمان على أن يصبحوا عمالا منتجين أو على اغتنام الفرص للاستقرار بمفردهم.
- التفاوتات الأولية في الدخل لها تأثير إيجابي أو سلبي على احتمال إحلال الديمقراطية في البلد و على متوسط معدل نموه في إطار زمني معين. و بالتالي فإن عملية التقسيم الطبقي الاجتماعي لا تنفصل عن عملية الانتقال السياسي.

13. دراسة (Aidt, Dutta, & Sena, 2006) بعنوان " **Growth, Governance and Corruption in the Presence of Threshold Effects : Theory and Evidence**":

هدف الدراسة: دراسة العلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي في 68 دولة من 05 قارات للفترة 1995-2000.

متغيرات الدراسة: مؤشر الفساد، نسبة الاستثمار، النمو السكاني، التسجيل في التعليم الابتدائي، نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المسافة من خط الاستواء، مؤشر المشاركة و المسائلة، الديمقراطية، الناتج المحلي الاجمالي الأولي، العرف، التسجيل في التعليم الثانوي.

نموذج الدراسة:

$$g_i = \alpha + \beta_1 c_i 1(q_i \leq \gamma) + \beta_2 c_i 1(q_i > \gamma)$$
$$+1(q_i \leq \gamma) x_i \beta_3 + 1(q_i > \gamma) x_i \beta_4 + e_i,$$

حيث يمثل:

g: نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

c: الفساد.

q: جودة الحوكمة الرشيدة.

x: شعاع متغيرات أخرى.

1(.): مؤشر وظيفي.

γ: مقدر أثر العتبة.

e: حد الخطأ.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرة العادية، طريقة العزوم المعممة.

نتائج الدراسة:

- عدم وجود علاقة معنوية بين الفساد و النمو الاقتصادي في حالة عدم أخذ آثار العتبة بعين الاعتبار.

- تتمتع البلدان ذات الحوكمة مرتفعة الجودة بمعدلات نمو أعلى و مستويات فساد أقل (مؤشر المشاركة و المسائلة أكثر من 0.76 في 19 دولة) مقارنة بالدول ذات الحوكمة منخفضة الجودة (مؤشر المشاركة و المسائلة أقل من 0.76 في 49 دولة).
- في الدول ذات الحوكمة مرتفعة الجودة، الفساد يقلص معدل النمو الاقتصادي في كل الحالات، أما في حالة الحوكمة ذات الجودة المنخفضة، فإن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي يكون ضعيفا نوعا ما، و النتائج حساسة لاختيار المتغيرات الصماء و متغيرات التحكم المدرجة في النموذج:
  - عند استخدام متغير المسافة من خط الاستواء و مؤشر المشاركة و المسائلة كمتغيرات صماء، تشير النتائج إلى أن الفساد يزيد من معدل النمو، على الرغم من أن التأثير مهم فقط عند إدخال متغير الإقليم.
  - عند استخدام مقياس الديمقراطية و كذا متغير العرف كمتغيرات صماء، فإن التقديرات تشير إلى علاقة سلبية بين الفساد و النمو، غير أن هذا التأثير ليس له دلالة إحصائية.

14. دراسة (Gyimah-Brempong & de Gyimah-Brempong, 2006) بعنوان **" Corruption, Growth, and Income Distribution : Are there Regional Differences ?"**:

هدف الدراسة: دراسة دور الاختلافات الإقليمية في أثر الفساد على النمو الاقتصادي و توزيع الدخل، و ذلك في 61 دولة ذات مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية للفترة 1980-1998.

متغيرات الدراسة: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الفساد، نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، التعليم، فوارق الدخل، الاستهلاك الحكومي، الاستقرار السياسي.

نموذج الدراسة:

$$\dot{y}_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 k_{it} + \alpha_2 edu_{it} + \alpha_3 \dot{x}_{it} + \alpha_4 corrupt_{it} + \alpha_5 y_{0,it} + \alpha_j \sum_j dum_j \times corrupt_{it} + \epsilon,$$

حيث يمثل:

$\dot{y}$: معدل نمو نصيب الفرد من الدخل.

k: معدل الاستثمار.

edu: التحصيل العلمي للسكان البالغين.

$\dot{x}$: معدل نمو عائدات الصادرات الحقيقية.

corrupt: مؤشر الفساد لقياس جودة المؤسسات.

Y_0: المستوى الأولي للدخل.

α_i: مقدرات النموذج.

ε: حد الخطأ العشوائي.

dum: متغيرة صماء تمثل الإقليم (افريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية).

$$gini = \gamma_0 + \gamma_1 \dot{y} + \gamma_2 edu + \gamma_3 y + \gamma_4 corrupt + \gamma_5 govcon + \gamma_j \sum_j dum_j \times corrupt + \xi$$

حيث يمثل:

gini: معامل جيني Gini لتوزيع الدخل.

govcon: الاستهلاك الحكومي.

$\sum \text{dummy} * \text{corrupt}$: تفاعل متغير الإقليم مع متغير جودة المؤسسات.

γ_i: مقدرات النموذج.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة العزوم المعممة، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

نتائج الدراسة:

- للفساد تأثير سلبي كبير و معنوي احصائيا على معدل نمو دخل الفرد.
- وجود اختلافات إقليمية معنوية في آثار الفساد على كل من النمو الاقتصادي و توزيع الدخل.
- شهدت افريقيا أكبر تأثير سلبي للفساد على معدل نمو الدخل، بينما شهدت أمريكا اللاتينية أكبر تأثير سلبي للفساد على توزيع الدخل.
- تؤدي زيادة الفساد بنسبة 10% إلى انخفاض معدل نمو الدخل بنسبة تتراوح بين 1.7% و 2.8%، بينما تؤدي زيادة الانحراف المعياري في الفساد إلى زيادة فوارق الدخل بما يتراوح بين 0.05 و 0.33.
- الحد من الفساد لن يؤدي فقط إلى زيادة معدل نمو الدخل، بل سيؤدي أيضا إلى تحسين توزيع الدخل.
- الحد من الفساد في بلدان افريقيا و أمريكا اللاتينية قد يكون أمرا حاسما لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، و قد لا يكون أمرا بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي و توزيع الدخل في البلدان الآسيوية.
- تقليل الفساد في جميع البلدان بنفس النسبة لن يؤدي فقط إلى زيادة معدل النمو و تحسين توزيع الدخل في جميع مناطق العالم، بل سيساعد أيضا في تضييق فجوات الدخل و التوزيع عبر الأقاليم، و بالتالي تستفيد المناطق الأشد فقرا من غيرها من السيطرة على الفساد.

15. دراسة (Dincer & Gunalp, 2008) بعنوان " **Corruption, Income Inequality and Poverty in the United States**":

هدف الدراسة: تحليل أثر الفساد على فوارق الدخل و على الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك للفترة الممتدة بين 1981 إلى 1997.

متغيرات الدراسة: الدخل الشخصي الحقيقي للفرد، مؤشر الفساد، مؤشرات الفوارق، معدل البطالة، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، الفقر.

نموذج الدراسة:

$$Inequality_{st} = \alpha + \beta \cdot Corruption_{st} + \gamma \cdot X_{st} + \mu \cdot T_t + \phi \cdot R_s + u_{st}$$

$$Inequality_{st}\left(Poverty_{st}\right)=\alpha+\beta\cdot Corruption_{st}+\gamma\cdot X_{st}+\rho\cdot W\cdot Inequality_{st}\left(Poverty_{st}\right)+\mu\cdot T_{t}+\phi\cdot R_{s}+u_{st}$$

حيث يمثل:

$inequality_{st}$: مؤشرات الفوارق في المنطقة (الولاية) s خلال الزمن t.

Corruption: مؤشر الفساد.

Poverty: الفقر.

X_{st}: مجموعة متغيرات التحكم التي تؤثر على فوارق الدخل.

T_t: متغير عدد السنوات.

R_s: متغير عدد المناطق.

u_{st}: حد الخطأ

W: مصفوفة ترجيح الفجوات.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى العادية.

نتائج الدراسة:

- تؤدي زيادة الفساد إلى ارتفاع فوارق الدخل و انتشار الفقر.
- زيادة الانحراف المعياري للفساد بمقدار واحد يؤدي إلى ارتفاع مؤشر جيني Gini بمقدار 0.3%، و معدل الفقر بـ 0.5%.

16. دراسة (Guiga & Ben Rejeb, 2012) بعنوان "**Poverty, Growth and Inequality in Developing Countries**":

هدف الدراسة: توضيح الترابط بين المتغيرات الثلاث (فقر، نمو، فوارق)، و ذلك في 52 دولة نامية للفترة ما بين 1990-2005.

متغيرات الدراسة: معدل الفقر، النمو الاقتصادي، الفوارق (مؤشر جيني Gini)، معدل التضخم، معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي، معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوي، معدل وفيات الأطفال، معدل الإدخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة سكان الريف لعدد السكان الكلي.

نموذج الدراسة:

$$\log(Pauvreté_{it}) = \lambda_0 + \lambda_1 \log(Pnb_{it}) + \lambda_2 \log(Gini_{it}) + \varepsilon_{i,1t}$$

$$\log(Gini_{it}) = \alpha_0 + \alpha_1 \log(Pnb_{it}) + \alpha_2 \log(Invst_{it}) + \alpha_3 \log(Infl_{it}) + \varepsilon_{i,2t}$$

$$\log(Crois_{it}) = \beta_0 + \beta_1 \log(Pnb_{it}) + \beta_2 \log(Gini_{it}) + \beta_3 \log(Txscho_{it}) + \beta_4 \log(Sante_{it}) + \beta_5 \log(Rural_{it}) + \beta_6 \log(Epargne_{it}) + \varepsilon_{i,3t}$$

حيث يمثل:

Pauvreté: معدل الفقر.

Pnb: نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي.

Gini: مؤشر جيني Gini.

Invst: معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

Infl: معدل التضخم.

Crois: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Txscho: معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي.

Sante: معدل وفيات الأطفال الذين أعمارهم 5 سنوات و أقل.

Rural: نسبة سكان الريف لعدد السكان الكلي.

Epargne: معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ε_i: حدود الأخطاء.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل، طريقة العزوم المعممة، طريقة السيناريوهات.

نتائج الدراسة:

- استثمارات الدولة في المجال الاجتماعي (التعليم، الصحة، و تحسين ظروف المعيشة في الريف) من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي و تخفيض الفوارق.
- أكد الباحثان أن فرضية Kuznets محققة في عينة الدراسة.
- وفقا لتقدير النموذج الأول، يميل معدل الفقر إلى الانخفاض من خلال آثار جميع المتغيرات التي تعزز النمو الاقتصادي مثل التعليم و الصحة و الادخار و تزايد سكان الريف.
- يؤدي التضخم إلى تفاقم وضع الفقراء مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء و الفقراء في المجتمع.
- فيما يتعلق بالسببية العكسية من الفوارق إلى النمو، لا يرى الباحثان تأثيرا كبيرا لمعامل جيني Gini على معدل النمو الاقتصادي. و خلصوا إلى أن فرضية Kuznets التي تدعم العلاقة من النمو إلى الفوارق هي الأكثر ملائمة.
- معامل معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية معنوي عند 1% غير أنه لا يحمل الإشارة المتوقعة (موجبة).
- أدى ارتفاع مستوى فوارق الدخل إلى زيادة نسبة الفقراء بين السكان.
- زيادة نسبة سكان الريف تُولد زيادة في النمو الاقتصادي، مما يعني أن سكان البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية و ينشطون في قطاع الزراعة.
- للادخار المحلي الإجمالي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

17. دراسة (Dhrifi, 2013) بعنوان " : **Financial Development and Poverty what role for Growth and Inequality ?**":

هدف الدراسة: دراسة أثر التنمية المالية على تقليص الفقر في 89 دولة للفترة من 1990 إلى 2011.

متغيرات الدراسة: النمو الاقتصادي، الفوارق، الفقر، التنمية المالية، البنية التحتية، نمو السكان، الانفتاح التجاري، التضخم، الإنفاق الحكومي، جودة المؤسسات، رأس المال البشري.

نموذج الدراسة:

$$P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 GDPG_{it} + \alpha_2 INQ_{it} + \alpha_3 FD_{it} + \alpha_4 POP_{it} + \alpha_5 TEL_{it} + \xi_{1it}$$

$$GDPG_{it} = \beta_0 + \beta_1 INQ_{it} + \beta_2 FD_{it} + \beta_3 OPEN_{it} + \beta_4 GS_{it} + \beta_5 \mathrm{SCH}_{it} + \beta_6 INF_{it} + \xi_{2it}$$

$$INQ_{it} = \lambda_0 + \lambda_1 GDPG_{it} + \lambda_2 (GDPG_{it})^2 + \lambda_3 FD_{it} + \lambda_4 INST_{it} + \xi_{3it}$$

حيث يمثل:

P: مؤشر الفقر مقاس بالنفقات الاستهلاكية النهائية.

GDPG: نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

INQ: فوارق الدخل مقاسة بمؤشر Theil.

AFD: مؤشر التنمية المالية.

TEL: مؤشر البنية التحتية مقاس بعدد المشتركين في خطوط الهاتف لكل 100 نسمة.

POP: النمو السكاني.

OPEN: الانفتاح التجاري.

INF: مؤشر التضخم.

GS: الإنفاق الحكومي.

SCH: رأس المال البشري مقاس بنسبة التسجيل في التعليم الثانوي إلى مجموع السكان.

INST: مؤشر قياس جودة المؤسسات.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل.

نتائج الدراسة:

- وجود أثر إيجابي و معنوي للتنمية المالية على الحد من الفقر.
- البلدان التي لديها أنظمة مالية أكثر تطورا لديها معدلات فقر أقل.
- يعتمد هذا التأثير على عمق و إشارة آثار التنمية المالية على الفوارق و النمو.
- التأثير الإيجابي المباشر للتنمية المالية على الحد من الفقر من خلال الادخار و خدمات التأمين و الحصول على الائتمانات يفوق الآثار السلبية غير المباشرة من خلال النمو و الفوارق.
- تلعب جودة المؤسسات دورا حاسما في العلاقة بين التنمية المالية و الفقر.
- وجوب أخذ فوائد التنمية المالية بعين الاعتبار عند تقييم البرامج التي تهدف إلى الحد من الفقر.

18. دراسة (Atangana Ondoa, 2013) بعنوان " **Gouvernance et Croissance Economique en Afrique**":

هدف الدراسة: تحديد مؤشرات الحوكمة الرشيدة التي تعزز النمو الاقتصادي في افريقيا للفترة 1998-2011.

متغيرات الدراسة: النمو الاقتصادي، الحوكمة الرشيدة، الفساد، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، التضخم، الالتحاق بالتعليم الابتدائي، العمالة.

نموذج الدراسة:

$$\log Y_{i,t} = \theta_i + \phi Xi,t + \gamma \log IDE_{i,t} + \alpha \log K_{i,t} + B \log H_{i,t} + \varphi \log L_{i,t} + \Psi_{i,t}$$

Y: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

X: مؤشرات الحوكمة الرشيدة.

IDE: الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

K: مخزون رأس المال المادي.

H: متوسط مستوى التعليم في البلاد.

L: حجم العمالة.

θ: التأثير الخاص الثابت أو العشوائي للبلد i (إدخال متغيرات أخرى غير مدرجة في قائمة المتغيرات المفسِرة)

ϕ: مجموعة معلمات مقدرة.

γ: مرونة الإنتاج بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

α: مرونة الإنتاج بالنسبة لمخزون رأس المال المادي.

β: مرونة الإنتاج بالنسبة لمتوسط مستوى التعليم في البلاد.

φ: مرونة الناتج الداخلي الخام بالنسبة للعدد الإجمالي للعمال.

Ψ: حد الخطأ

i: مؤشر الدول الافريقية.

t: مؤشر الزمن.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: التقدير بطريقة بانل الديناميكية

نتائج الدراسة:

- تؤثر جودة التشريعات و الاستقرار السياسي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.
- تعزز مكافحة الفساد النمو الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية و التي تطبق المبادئ الديمقراطية. أما مؤشرات الحوكمة الرشيدة المتمثلة في احترام مبادئ سيادة القانون، و السيطرة على الفساد فلا تعزز النمو في البلدان التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية، و التي هي في الأساس من أقل البلدان نموا (دول PMA).

19. دراسة (Anyanwu, Kayizzi-mugerwa, & John, 2013) بعنوان **" Determining the Correlates of Poverty for inclusive Growth in Africa":**

هدف الدراسة: محاولة تحديد سياسات النمو الشامل و دراسة علاقات الفقر في 43 دولة إفريقية للفترة 1980-2011.

متغيرات الدراسة: الفقر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الفوارق، التضخم، الانفتاح التجاري، النمو السكاني، نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي و الثانوي، المساعدات الإنمائية، ريع المعادن.

نموذج الدراسة:

$$\log P_{it} = \alpha_i + \beta_1 \log(g_{it}) + \beta_2 \log(y_{it}) + \beta_3 \log(X_{it}) + \varepsilon_{it}$$

حيث يمثل:

P: مقياس الفقر (عدد الأفراد تحت خط الفقر الدولي 1.25 دولار/اليوم).

g: معامل جيني Gini.

y: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

X: متغيرات التحكم بما في ذلك معدل التضخم، الانفتاح التجاري (الصادرات+الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، نسبة الالتحاق الاجمالية بالمدارس الابتدائية، نسبة الالتحاق الاجمالي بالمدارس الثانوية، المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ريع المعادن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة النمو السكاني، الاتجاه الزمني، متغيرات وهمية (الأقاليم الفرعية) تستخدم كتأثيرات ثابتة.

ε: حد الخطأ.

α_i: تأثير ثابت يعكس الفروق الزمنية بين البلدان.

β_1: مرونة الفقر اتجاه فروقات الدخل.

β_2: مرونة الفقر بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى العادية، طريقة المربعات الصغرى الممكنة، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، طريقة العزوم المعممة.

نتائج الدراسة:

- يعتبر التعليم الابتدائي عامل يرتبط بشكل إيجابي و كبير بعدد الفقراء. بينما تصبح العلاقة بين التعليم و الفقر سلبية و هامة عندما يحصل الأفراد على تعليم ثانوي على الأقل.
- اعتماد أي بلد على ريع المعادن يرتبط ارتباطا وثيقا بتدهور أوضاع الفقراء في افريقيا.
- وجود أثر إيجابي و معنوي كبير للتضخم على الفقر في افريقيا.
- وجود أثر إيجابي و غير معنوي للانفتاح التجاري على الفقر في افريقيا. و هذا يشير إلى عدم استفادة الفقراء من الجهود الأخيرة المبذولة في سبيل تحرير التجارة في افريقيا.
- الانفجار السكاني المستمر يساهم في حدوث مشاكل اجتماعية و اقتصادية و يسبب ارتفاع مستوى الفقر في عدد من البلدان الإفريقية.
- يتناقص عدد الفقراء بمعدل بطيء، أما بالنسبة للمتغيرات الوهمية (الأقاليم الفرعية) فكانت معاملاتها سالبة لكل من غرب افريقيا، شرق إفريقيا، إفريقيا الوسطى و شمال افريقيا، و موجبة بالنسبة لجنوب افريقيا.
- المستويات المرتفعة للفوارق في الدخل تعتبر كحاجز يؤرق عملية النمو الشامل و محاربة الفقر في قارة افريقيا.
- تؤثر زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و كذا زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية تأثير سلبي كبير على الفقر في افريقيا.

20. دراسة (البشير & سراج, 2013) بعنوان " **تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي و الفقر في الدول العربية** ":

هدف الدراسة: تحليل العلاقة ما بين النمو و توزيع الدخل و الفقر في الدول العربية.

متغيرات الدراسة: الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو السنوي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر نسبة الفقر، مؤشر فجوة الفقر، مؤشر حدة الفقر، معامل جيني، متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد، مؤشر ثايل، النمو السكاني.

نتائج الدراسة:

- زيادة متوسط الدخل الفردي في كافة الدول العربية بشكل طفيف.
- انخفاض فروقات الدخل ما بين بعض الدول العربية، حيث اقتربت متوسطات الدخول في البلدان النفطية مع متوسطات الدخول في البلدان غير النفطية، و ذلك إثر انهيار أسعار البترول في الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي.
- يؤدي الاختلال الكبير في توزيعات الدخل إلى الاحتجاجات الاجتماعية و عدم الاستقرار الأمني، مما يؤثر سلبا على الاستثمار و النمو الاقتصادي.
- يمثل القضاء على الفقر وسيلة لرفع الناتج الإجمالي، كما يمثل سببا لتحسين و تنويع الإنتاج ليشمل معم فئات المجتمع.
- إن انخفاض دخل الفقراء الذي يظهر في افتقارهم للتغذية و التعليم و للخدمات الصحية، من شأنه أن يخفض الإنتاجية الاقتصادية مما يتسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي.

21. دراسة (Kwon, Kim, & Change, 2014) بعنوان " **Poverty Reduction and good governance : Examaning the Rationale of the Millenium Development Goals**":

هدف الدراسة: فحص الفرضية القائلة أن الحوكمة الرشيدة من شأنها تقليص الفقر، و ذلك في 98 دولة نامية للفترة 2002-2009.

متغيرات الدراسة: مؤشرات الحوكمة الرشيدة (المشاركة و المسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، السيطرة على الفساد)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، نفقات الصحة العامة، نسبة المعونات.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرة العادية، انحدار آثار العتبة، طريقة المربعات الصغرى المعممة.

نتائج الدراسة:

- لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الحوكمة الرشيدة و محاربة الفقر.
- تحد الحوكمة الرشيدة من الفقر فقط في الدول ذات الدخول المتوسطة.

- لا يوجد أي أثر للحوكمة الرشيدة على محاربة الفقر سواء في جنوب آسيا أو جنوب صحراء افريقيا بالرغم من أن كلا المنطقتين قد شهدتا تنمية اجتماعية و اقتصادية في العقود الأخيرة، و ذلك راجع إلى الفوارق الهيكلية التي تستبعد الفقراء و تعيق النمو الشامل.

22. دراسة (حاجي, 2013/2014) بعنوان "**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**":

هدف الدراسة: تحليل و قياس واقع الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية التي تم تطبيقها من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 و البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014، و مدى فعالية السياسات المنتهجة لمكافحة هذه الظاهرة.

متغيرات الدراسة: الفقراء كنسبة مئوية من اجمالي الأسر في المجتمع الجزائري (و هي نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر الأعلى، أي الفقراء الذين لا يحصلون على الخدمات الترفيهية و الثقافية)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معامل جيني Gini، النسب المئوية من اجمالي الإنفاق العام على التعليم، النسب المئوية من اجمالي الإنفاق العام على الصحة، الضمان الاجتماعي كنسبة من اجمالي الإنفاق العام، النسب المئوية من الإنفاق العام على الدفاع، معدل القراءة و الكتابة، نسبة التسجيل بالتعليم الابتدائي و الثانوي و الجامعي معا، الأطفال خارج التعليم الابتدائي أو الثانوي، معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود، وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات لكل 1000 مولود، نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي (حضر و ريف)، نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب (حضر و ريف)، معدلات البطالة، معدل النمو السنوي للسكان، نسبة الخصوبة، نسبة كل من الاستهلاك العائلي و الاستهلاك الحكومي، الاستثمار المحلي، الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، دليل التنمية البشرية، نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية، نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الفائدة على الودائع، نسبة الاكتفاء الذاتي، نسبة كل من الصادرات و الواردات من الناتج المحلي الإجمالي.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: تحليل الارتباط البسيط، تحليل الانحدار المتدرج، تحليل السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب توفيق المنحنيات.

نتائج الدراسة:

- توجد علاقة بين التنمية البشرية و الحد من الفقر، و بالتالي فإن الفقر هو المؤشر الرئيسي للتنمية البشرية.
- السياسات الاقتصادية في الجزائر أدت إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، إلا أن بعض سمات هذه الظاهرة (مشكلة السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية و الدخل) و التي تساهم اسهاما كبيرا في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر لا تزال موجودة في المجتمع الجزائري.
- سياسة التضامن الوطني في الجزائر تساهم في الإعانة المباشرة للفقراء و لو بشكل محدود، كما يساهم صندوق الزكاة في خفض معدلات الفقر لكن بشكل محدود.
- أهم المتغيرات المؤثرة في الفقر في الجزائر حسب النموذج القياسي هي: نسبة اجمالي الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي، و نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية، بالإضافة إلى نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي.
- أسباب عدم تحقيق نتائج جد إيجابية في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر، ترجع إلى انخفاض جميع المشاريع الصغيرة، بالإضافة إلى الدور المحدود لمنظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص في هذا المجال مقارنة بتجارب ماليزيا، الصين و بنغلادش التي استطاعت أن تخفض من ظاهرة الفقر.
- نجاح الجزائر بخفض معدلات الفقر مرتبط باستقرار السياسة الاقتصادية الكلية للجزائر، مع ضرورة تبني حزمة من السياسات و الإصلاحات المؤسسية و التنظيمية. حيث أن ارتفاع نفقات التسيير كان سببه الأول الزيادة في قيمة التحويلات الجارية، و المتمثلة أساسا في الإعانات الاجتماعية و التحويلات الجارية إلى الأسر نقدا أو عينا، للتخفيف من الأعباء المالية المتعلقة بمخاطر اجتماعية معينة، و السبب الثاني إلى ارتفاع الأجور إما بسبب زيادة مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الحكومي أو تعديل شبكة الأجور. كما تبنت الجزائر مجموعة من السياسات التنظيمية و الإدارية التي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر، و تحقيق بعض أهداف الألفية، إلا أن توازن الاقتصاد الجزائري يبقى حبيس أسعار البترول الخام و الذي يتأثر مباشرة بتقلبات أسعاره.

23. دراسة (Djennas & Bendiabdellah, 2014) بعنوان " **Poverty Decomposition by Growth and Income Redistribution under Government Regulation**":

هدف الدراسة: تحليل مساهمة النمو و إعادة توزيع الدخل و مستوى الفقر في تغيرات الفقر في 24 اقتصاد ناشئ و 32 اقتصاد متقدم للفترة 1990-2011 (الفترة الأولى 1990-2000 و الفترة الثانية 2001-2011).

متغيرات الدراسة: نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، الدخل الوطني الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، صافي الدخل من الخارج، الدخل الأجنبي من العمل، الدخل المحلي من العمل.

نموذج الدراسة:

$$GNI = GDP + NIFAB + (FL - DL)$$

حيث يمثل:

GNI: الدخل الوطني الإجمالي.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

NIFAB: صافي الدخل من الخارج.

FL: الدخل الأجنبي من العمل.

DL: الدخل المحلي من العمل.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: تحليل قيمة Shapley (تحليل المكونات).

نتائج الدراسة:

- انخفاض مستوى الفقر المطلق في الاقتصادات الناشئة خلال فترة الدراسة، و عنصر النمو الاقتصادي يهيمن بشكل كبير على عنصر إعادة التوزيع في إحداث هذا الانخفاض. و الحالة في الاقتصادات المتقدمة تختلف اختلافا تاما.

- تؤكد نتائج الدراسة على أهمية النمو الاقتصادي المستدام للحد من انتشار الفقر. و مع ذلك، و بالرغم من الهيمنة الساحقة لعنصر النمو الاقتصادي في حالة الاقتصادات الناشئة، لوحظ ان فوارق الدخل تقلل الفقر أيضا في فترات معينة. و بذلك تبرز هذه النتيجة أن النمو الاقتصادي وحده ينبغي ألا يكون الأولوية الوحيدة لتقليص الفقر، و لابد من إتباع سياسة فعالة لتوزيع الدخل تستهدف أساسا الفقراء في المجتمع.

24. دراسة (Ahou, 2015) بعنوان " **Gouvernance et Croissance Economique : une Analyse des effets de seuil**":

هدف الدراسة:

دراسة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة و النمو الاقتصادي لـ 120 دولة في الفترة 1996-2011.

متغيرات الدراسة:

النمو الاقتصادي، مؤشرات الحوكمة الرشيدة (المشاركة و المسائلة، الاستقرار السياسي، جودة التشريعات، سيادة القانون، فعالية الحكومة، السيطرة على الفساد)، التضخم، التعليم، الانفتاح التجاري، الإنفاق الاستهلاكي النهائي للإدارة العامة، الناتج الداخلي الخام في الفترة الأولية (فترة الأساس).

نموذج الدراسة:

نموذج الدراسة للآثار الثابتة:

$$gpib_{it} = \alpha_i + aIG_{it} + bX_{it} + \varepsilon_{it}$$
$$gpib_{it} = \alpha_i + aIG_{it} + \rho IG_{it}^2 + bX_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث يمثل:

gpib: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

IG: مؤشر الحوكمة الرشيدة.

IG^2: مربع قيمة مؤشر الحوكمة الرشيدة.

X: مجموعة متغيرات التحكم.

α_i: الأثر الثابت الفردي لكل بلد على طول فترة الدراسة.

t: البعد الزمني.

نموذج الدراسة للآثار العشوائية:

$$gpib_{it} = aIG_{it} + bX_{it} + \varepsilon_{it}$$
$$gpib_{it} = aIG_{it} + \rho IG_{it}^2 + bX_{it} + \varepsilon_{it}$$

U_{it}, α_i: حدود عشوائية غير مترابطة و تسمى على التوالي الأثر الفردي و أثر البواقي.

$$\varepsilon_{it} = \alpha_i + U_{it}$$

الأدوات الإحصائية المستخدمة: انحدار آثار العتبة.

نتائج الدراسة:

- مؤشرات الحوكمة الرشيدة المتمثلة في: المشاركة و المسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة و كذا السيطرة على الفساد تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي.
- يؤثر مؤشري الحوكمة الرشيدة: جودة التشريعات و سيادة القانون سلبا على النمو الاقتصادي.
- يرتبط مؤشر المشاركة و المسائلة ارتباط غير خطي مع النمو الاقتصادي في البلدان منخفضة الدخل.
- يرتبط مؤشري الاستقرار السياسي و سيادة القانون ارتباط غير خطي مع النمو الاقتصادي في البلدان متوسطة الدخل.
- لمؤشري فعالية الحكومة والسيطرة على الفساد علاقة غير خطية مع النمو الاقتصادي فقط في البلدان ذات الدخل المنخفض.
- بالنسبة لعدد معين من هذه المؤشرات، فإن تأثيرها على الدول حسب مستوى دخلها يتغير عندما تبلغ هذه المؤشرات قيمة معينة (عتبة معينة).

25. دراسة (عياد & لشهب, 2016) بعنوان "**أثر النمو الاقتصادي و اللامساواة على معدلات الفقر– دراسة حالة الجزائر للفترة 1970–2013**":

هدف الدراسة: تبيان العلاقات البينية في إطار مثلث الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2013 و دراسة هذه العلاقات في المديين القصير و الطويل.

متغيرات الدراسة: الفقر، اللامساواة، النمو الاقتصادي.

نموذج الدراسة:

$$\Delta POV_t = \alpha + \beta 1\ POV_{t-1} + \beta_2\ INQ_{t-1} + \beta_3\ GRW_{t-1} + \beta_4 \sum POV_{t-i} + \beta_5 \sum INQ_{t-i} + \beta_6 \sum GRW_{t-i} + \varepsilon_i$$

حيث يمثل:

α و ε الحد الثابت و حد الخطأ على التوالي.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معلمات المدى القصير.

$\beta_4, \beta_5, \beta_6$: معلمات المدى الطويل.

POV: معدل الفقر (الاستهلاك الفردي).

INQ: مؤشر اللامساواة (معامل Theil).

GRW: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: منهجية ARDL (نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة) للتكامل المتزامن مصحوبا بنموذج تصحيح الخطأ VECM–ARDL

نتائج الدراسة:

- وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الثلاثة، أي أنها تسلك سلوكا متشابها في المدى الطويل و لا تبتعد عن بعضها البعض.

- من خلال معادلة الانحدار و نموذج تصحيح الخطأ، اتضح وجود علاقة طردية بين معدل الفقر و مؤشر اللامساواة في المديين القصير و الطويل، و من جهة أخرى وجود علاقة عكسية بين معدل الفقر و النمو الاقتصادي في كلا المديين.

26. دراسة (Akobeng, 2016) بعنوان " **Growth and Institutions: A Potential Medicine for the Poor in Sub-Saharan Africa**":

هدف الدراسة: تأكيد وجود أثر مباشر لنمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد و النمو القطاعي على الفقر و دراسة كيف يمكن للمؤسسات تعزيز الارتباط بين النمو و الفقر في 41 دولة من جنوب صحراء افريقيا للفترة 1981-2010.

متغيرات الدراسة: الفقر، الناتج المحلي الإجمالي، الفوارق، التضخم، الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (التمويل)، تكوين رأس المال الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الاستثمار)، الانفاق الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، الديمقراطية، نظام الحكم، الجودة التنظيمية، المشاركة، المسائلة، سيادة القانون، مقاربة الفساد، جودة البيروقراطية.

نموذج الدراسة:

$$Pov_{it} = \beta_1 Pov_{i,t-1} + \beta_2 gdp_percapita_growth_{it} + \beta_3 gini_{it} + \beta_4 inst_{it} + \gamma X'_{it} + \mu_{it}$$

$$Pov_{it} = \varphi_1 Pov_{i,t-1} + \varphi_2 sectoral_growth_{it} + \varphi_3 gini_{it} + \varphi_4 inst_{it} + \delta X'_{it} + \mu_{it}$$

$$\mu_{it} = \nu_i + \lambda_t + \varepsilon_{it}$$

$$Pov_{it} = \beta_1 Pov_{i,t-1} + \beta_2 gdp_percapita_growth_{it} + \beta_3 gini_{it} + \beta_4 inst_{it} + \beta_5 (gdp_percapita_growth_{it} * inst_{it}) + \gamma X'_{it} + \mu_{it}$$

حيث يمثل:

Pov: مقاييس الفقر.

gdp percapita growth: نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

gini: معامل جيني Gini.

Inst: المؤسسات.

Pov_{it-1}: مقياس الفقر للسنة السابقة.

X': شعاع المتغيرات الأخرى المؤثرة على الفقر.

Sectoral growth: النمو القطاعي.

inst*gdp percapita growth: تفاعل المتغيرين.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة العزوم المعممة.

نتائج الدراسة:

- يعد نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عامل مهم للحد من الفقر.
- نمو قطاعي الزراعة و الخدمات له آثار مباشرة على الحد من الفقر.
- الحكومة الجيدة و الخاضعة للمسائلة، الجودة البيروقراطية، السياسات السليمة و الفعالة تعتبر مؤشرات مهمة في الحفاظ على العلاقة نمو اقتصادي–فقر بجنوب صحراء افريقيا.

27. دراسة (شقبقب & عدلي, 2016) بعنوان "**الحوكمة الجيدة و النمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر**":

هدف الدراسة: محاولة نمذجة العلاقة بين الحوكمة الرشيدة و النمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر و ذلك للفترة من 1996 إلى 2013.

متغيرات الدراسة: الناتج المحلي الإجمالي للفرد، مؤشرات الحوكمة الرشيدة، المؤشر التجميعي للحوكمة، عدد العمال، قيمة التراكم الخام للأصول الثابتة.

نموذج الدراسة:

$$Y_t = K_t^{\alpha} H_t^{\beta} (A_t L_t)^{1-\alpha-\beta}$$
$$L_t = L_0 e^{nt}$$
$$K_t = I_t + (1-\sigma) K_{t-1}$$
$$A_t = A_0 e^{gt+p\theta}$$

حيث يمثل:

Y: الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

K: مخزون رأس المال الثابت.

L: عنصر العمل.

A: التقدم التكنولوجي.

H: مخزون رأس المال البشري.

g: معدل النمو الخارجي للمستوى التكنولوجي.

p: شعاع المتغيرات المؤسساتية التي يمكن أن تؤثر في مستوى التقدم التكنولوجي.

θ: المعلمات التي بين هذه المتغيرات.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: التكامل المشترك باستخدام طريقة Engle & Granger.

نتائج الدراسة:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من المؤشر التجميعي للحوكمة و النمو الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقة ضعيفة جدا (قيمة المرونة طويلة الأجل 0.003)، لكن رغم ضعف هذه العلاقة إلى أنها أكبر بعشرة أضعاف من المرونة قصيرة الأجل.
- بيّن اختبار Engle & Granger للسببية وجود علاقة تأثير في اتجاه واحد وهو من الحوكمة الرشيدة نحو النمو الاقتصادي و ليس العكس.

28. دراسة (سراج & ناويس, 2017) بعنوان "**التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر**":

هدف الدراسة: قياس أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2013.

متغيرات الدراسة: النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، التضخم، البطالة، إنتاجية العمالة، إنتاجية رأس المال، الأمن، سعر الصرف.

نموذج الدراسة:

$$EG = \alpha + \beta_1 dCHOM + \beta_2 dER + \beta_3 dINF + \beta_4 dPRO_CA + \beta_5 dPRO_Emp + \beta_6 GINI + \beta_7 SEC + e_t$$

حيث يمثل:

EG: النمو الاقتصادي مقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.

CHOM: معدل البطالة.

ER: سعر الصرف.

INF: معدل التضخم.

PRO_CA: إنتاجية رأس المال.

PRO_Emp: إنتاجية العمالة.

GINI: مؤشر توزيع الدخل.

SEC: متغيرة صماء تقيس الأمن.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى العادية.

نتائج الدراسة:

- لم يكن لمعامل جيني Gini أي أثر على النمو الاقتصادي على طول فترة الدراسة (1980-2013) في الجزائر، نظرا لأن السياسة الاقتصادية الجزائرية أولت اهتماما أكبر لتحقيق النمو الاقتصادي بدلا من تحقيق العدالة في توزيع الدخول.

- وجود تأثير طردي لمعامل جيني Gini على النمو الاقتصادي في الفترة (1989-1999)، لأن هذه الأخيرة شهدت اختلالا في توزيع الدخول كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي أدى إلى زيادة تراكم رأس المال و من ثم الاستثمار فالنمو الاقتصادي.
- فسَر معامل جيني Gini إلى جانب متغيرات المستقلة الأخرى 54.8% من النمو الاقتصادي على طول فترة الدراسة (1980-2013)، و الباقي يعود تفسيره إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

29. دراسة (Ben Hamouda, 2018) بعنوان " **La qualité de gouvernance et le triangle croissance-inégalité-pauvreté**":

هدف الدراسة: دراسة أثر جودة الحوكمة الرشيدة على مثلث: النمو- الفوارق- الفقر في 53 دولة من بينها ذات الدخول الضعيفة و أخرى ذات الدخول المتوسطة للفترة 1996-2012.

متغيرات الدراسة: مؤشرات الحوكمة الرشيدة، النمو الاقتصادي، فوارق الدخل، الفقر.

نموذج الدراسة:

$$TCPIBH_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 GINI_{it} + \alpha_2 GOV_{it} + \alpha_3 A_{it} + \mu_{it}$$

$$GINI_{it} = \beta_0 + \beta_1 TCPIBH_{it} + \beta_2 GOV_{it} + \beta_3 B_{it} + \vartheta_{it}$$

$$IPOV_{it} = \gamma_0 + \gamma_1 TCPIBH_{it} + \gamma_2 GINI_{it} + \gamma_3 GOV_{it} + \gamma_4 C_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث يمثل:

TCPIBH: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

IPOV: معدل انتشار الفقر.

GINI: مؤشر جيني Gini.

GOV: مؤشرات الحوكمة الرشيدة.

A, B, C: شعاع متغيرات التحكم لكل معادلة.

$\mu, \vartheta, \varepsilon$: حدود الأخطاء.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى ذات 3 مراحل.

نتائج الدراسة:

- متغيرات الحوكمة الرشيدة لها أثر مزدوج، الأثر الأول على النمو الاقتصادي إيجابي بينما الأثر الثاني على الفوارق سلبي. هذه الأثار تخص المجموعات الثلاث من البلدان محل الدراسة.
- في حالات البلدان منخفضة الدخل، فإن تحسين جودة الحوكمة الرشيدة لا تؤدي مباشرة إلى الحد من الفقر. في حين أنه بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل يمكن الحد من الفقر من خلال اصلاح الحوكمة.
- طبيعة النظام السياسي، الاستقرار السياسي و فعالية الحكومة هي عوامل يمكن أن تقلل من الفقر و ذلك عند مستوى معين من التنمية.
- بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، فإن أكثر الوسائل فعالية للحد من الفقر هي من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي و تقليص الفوارق من خلال إعادة توزيع أفضل للثروة.
- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلبا على معدل انتشار الفقر، و في نفس الوقت فإن الفوارق لها علاقة سبب/أثر مع النمو الاقتصادي.
- بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، فإنه توجد علاقة سالبة و معنوية بين معدل انتشار الفقر و مؤشرات الحوكمة الرشيدة، بينما بالنسبة للبلدان ذات الدحل المتوسط الأعلى، يتعلق هذا الارتباط بالحوكمة الرشيدة السياسية و الإدارية فقط.

30. دراسة (بوجانة & برقوقي, 2018) بعنوان "**الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد و تحقيق النمو الاقتصادي**":

هدف الدراسة: إيجاد العلاقة بين الحكم الراشد و ظاهرة الفساد، و معرفة آثاره على النمو الاقتصادي في 19 دولة عربية خلال الفترة 1996-2016.

متغيرات الدراسة: الفساد، النمو الاقتصادي، العمالة، رأس المال المادي، الإنفاق العام، مؤشر الحكم الراشد.

نموذج الدراسة:

$$Lgdp = F(LL, LK , LG, control)$$

حيث يمثل:

Lgdp: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي.

LL: لوغاريتم العمالة.

LK: لوغاريتم رأس المال المادي.

LG: لوغاريتم الإنفاق العام.

Control: المؤشرات العالمية لإدارة الحكم الراشد الصادرة عن البنك العالمي.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: التحليل إلى مركبات أساسية، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

نتائج الدراسة:

- وجود علاقة طردية قوية بين مؤشر السيطرة على الفساد و مؤشرات الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التشريعات و سيادة القانون.
- وجود علاقة طردية متوسطة بين مؤشر السيطرة على الفساد و مؤشر المسائلة.
- وجود أثر سلبي للسيطرة على الفساد على النمو الاقتصادي على المدى القصير، بمعنى أن الفساد يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة. يصبح هذا الأثر إيجابي في المدى البعيد.
- عند إضافة متغير تفاعل السيطرة على الفساد و الإنفاق العام (Control*LG) و متغير تفاعل السيطرة على الفساد و رأس المال الثابت (Control*LK) بهدف قياس الأثر غير المباشر للفساد على النمو الاقتصادي عبر قناتي الانفاق و رأس المال الثابت، فإن النتائج تشير إلى أن الإشارة الموجبة لمتغير التفاعل (Control*LG) تعني بأن السيطرة على الفساد تؤدي إلى تحسين أداء الإنفاق العام و زيادة أثره على النمو الاقتصادي، أما الإشارة السالبة لمتغير (Control*LK) فتعني أنه كلما زادت السيطرة على الفساد أدى ذلك إلى إضعاف

أداء رأس المال الثابت و تراجع أثره على النمو الاقتصادي، و هذا ما يتوافق مع فرضية "الفساد يقوم بتشجيع عجلة النمو".

31. دراسة (Ayad & Belmokaddem, 2018) بعنوان " **The effect of Inequality and Economic Growth Shocks on Poverty Rates in Arab Countries : An SVAR Approach**":

هدف الدراسة: استكشاف العلاقات بين معدل الفقر و مؤشر فوارق الدخل و معدل النمو الاقتصادي في 21 دولة عربية للفترة 1970-2013.

متغيرات الدراسة: الاستهلاك الفردي (الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، مؤشر Theil لقياس فوارق الدخل.

نموذج الدراسة:

$$G_{it} = \alpha_{1it} + \sum_{k=1}^{c} G_{it-j} + \sum_{i=1}^{h} \beta_{1it} P_{it-i} + \sum_{j=1}^{l} y_{1it} I_{it-j} + \varepsilon_{1it}$$

$$I_{it} = \alpha_{2it} + \sum_{j=1}^{l} y_{2it} I_{it-j} + \sum_{i=1}^{h} \beta_{2it} P_{it-i} + \sum_{k=1}^{c} G_{it-k} + \varepsilon_{2it}$$

$$P_{it} = \alpha_{3it} + \sum_{i=1}^{h} \beta_{3it} P_{it-I} + \sum_{j=1}^{l} y_{3it} I_{it-ji} + \sum_{k=1}^{c} G_{it-k} + \varepsilon_{3it}$$

حيث يمثل:

G: النمو الاقتصادي مقاس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

I: فوارق الدخل مقاسة بمعامل Theil.

P: معدل الفقر مقاس بالاستهلاك الفردي.

c, h, j: طول التأخير الأمثل لـ I، P، G على التوالي.

ε: حدود الخطأ و يشترط أن تكون عبارة عن تشويش أبيض.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، سببية Granger.

نتائج الدراسة:

- تُظهر جميع المتغيرات استجابة ضعيفة لأي صدمة من المتغيرات الأخرى، حيث أن جميع المضاعفات صغيرة جدا بمعنى أن كل متغير لا يؤثر بشكل كبير على المتغيرين الآخرين (ديناميكية المتغيرات متشابهة).
- تبين نتائج منهج تحليل التباين الهيكلي أن الجزء الأكبر من الفقر يفسِره النمو الاقتصادي بما لا يزيد عن 10% على المدى الطويل. بينما تفسَر جميع الأجزاء الأخرى بأقل من 10% لكل من المدى القصير و الطويل في جميع الحالات. ما يعني أن المتغيرات الثلاث مستقلة فيما بينها في الدول العربية للفترة 1970-2013، هذه النتيجة أكدها اختبار سببية Granger عند وجود أي علاقة سببية بين المتغيرات الثلاث.

32. دراسة (Krimi & Dhahri, 2018) بعنوان " **L'Investissement Direct Etranger et le triangle «croissance, inégalité et pauvreté» en Afrique du Nord**":

هدف الدراسة: تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في شمال افريقيا خلال الفترة 1995-2013 من خلال أثر النمو و أثر فوارق الدخل.

متغيرات الدراسة: النمو الاقتصادي، فوارق الدخل، الفقر، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، التعليم، الانفتاح التجاري، النمو السكاني، نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب، البطالة بين المناطق الريفية و الحضرية.

نموذج الدراسة:

$$C_{i,t} = \beta_1 I_{i,t} + E_1 IDE_{i,t} + D_1 X_{i,t} + \mu_{i,t}$$

$$I_{i,t} = A_2 C_{i,t} + E_2 IDE_{i,t} + D_2 W_{i,t} + e_{i,t}$$

$$IPH_{i,t} = A_3 C_{i,t} + \beta_3 I_{i,t} + E_3 IDE_{i,t} + D_3 Z_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث يمثل:

C: نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

I: فوارق الدخل مقاسة بمؤشر جيني Gini.

IPH: مؤشر الفقر البشري.

X: شعاع متغيرات التحكم لمعادلة النمو.

W: شعاع متغيرات التحكم لمعادلة الفوارق.

Z: شعاع متغيرات التحكم لمعادلة الفقر.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين و ذات 3 مراحل.

نتائج الدراسة:

- للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي وضعيف على النمو الاقتصادي و أثر سلبي على الفوارق.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير قادرة على الحد من انتشار الفقر في شمال افريقيا و يُفَسر ذلك بضعف دعم المؤسسات والشركات متعددة الجنسيات، حيث أن هذا الأخير له آثار سلبية على توزيع الثروة على جميع السكان، ولاسيما الفقراء.

33. دراسة (ابراهيم, 2021) بعنوان " **أثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1991-2018** ":

هدف الدراسة: اختبار أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر، و التحقق التجريبي من النظرية الحديثة التي تفترض وجود علاقة عكسية بين المتغيرين ضد الفكر التقليدي للمدخل الكلاسيكي الذي يفترض علاقة موجبة بينهما.

متغيرات الدراسة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معامل جيني، معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية، التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الحقيقي، نسبة التوظيف.

نموذج الدراسة:

$$LRGDP = LGINI + LFCAPITAL + LSCHOOLING + L\,EMPLOYMENT + \varepsilon$$

حيث يمثل:

LRGDP: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

LGINI: اللوغاريتم الطبيعي لمعامل جيني.

LFCAPITAL: اللوغاريتم الطبيعي لقيمة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي.

LSCHOOLING: اللوغاريتم الطبيعي لمعدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي.

LEMPLOYMENT: اللوغاريتم الطبيعي لمعدلات التوظيف.

الأدوات الإحصائية المستخدمة: اختبار التكامل المشترك، اختبار سببية غرانجر.

نتائج الدراسة:

- عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين التفاوت في توزيع الدخل و النمو الاقتصادي في مصر.
- لا يؤثر التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الأجل القصير إلا من خلال قناة الاستثمار.

II. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

هدفت دراستنا إلى التعرف على ما إذا كانت الحوكمة الرشيدة تؤثر بشكل مباشر على الفقر أو أن هذا الأثر يكون من خلال النمو الاقتصادي و فوارق الدخل، حيث طُبقت الدراسة على بعض الدول العربية خلال الفترة 1996-2016 و بإدراج معظم المتغيرات التي تم التطرق إليها في الدراسات السابقة التي تناولت العلاقات بين الحوكمة الرشيدة و النمو و الفوارق و الفقر باعتبار التعليم، الانفتاح التجاري، الاستثمار، التضخم، الانفاق على الصحة، النمو السكاني، و البطالة متغيرات تحكم.

تم إدراج مؤشرات الحوكمة الرشيدة في نموذج الدراسة كل على حدى ثم تقييم جودة هذه النماذج بعد تقديرها انطلاقا من منهجية النمذجة بالمعادلات الآنية و باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات 3 مراحل و بالاستعانة ببرنامج Stata 15.

الدراسة التطبيقية لأثر الحوكمة الرشيدة على مثلث النمو، الفوارق، و الفقر

1) طبيعة نماذج المعادلات الآنية (Gujarati & Porter, 2009, pp. 673,674,684,690):

إن نماذج المعادلة المنفردة تفترض اتجاه واحد للسببية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، و لكن هذه العلاقة السببية قد تكون باتجاهين، من المتغير المستقل (أو المتغيرات المستقلة) إلى المتغير التابع و كذلك من المتغير التابع إلى المتغير المستقل (أو المتغيرات المستقلة). و هذا التأثير المتبادل يبطل صحة الفرضية التي تتعلق باستقلال المتغير المستقل عن حد الخطأ، أي $E(X_i\mu_i) \neq 0$ و بالتالي فإن مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية MCO تصبح متحيزة و غير متسقة، و لذلك يتم اللجوء إلى التقدير بطرق أخرى.

إن وجود تأثير ذو اتجاهين يعني بحد ذاته ضرورة وجود معادلتين أو مجموعة من المعادلات تصف العلاقة بين متغيرين، فالمتغير التابع لمعادلة ما قد يتواجد ضمن مجموعة المتغيرات المستقلة في معادلة أخرى، فيؤدي دورا مزدوجا، إذ يكون هو المفسَر في المعادلة الأولى و المفسِر في المعادلة الثانية. إن هذا النظام ذو التأثير المتبادل بين المتغيرات يسمى بنظام المعادلات الآنية و يأخذ الشكل التالي:

$$Y_1 = \alpha_0 + \alpha_1 Y_2 + \alpha_2 Y_3 + \alpha_3 X_1 + \alpha_4 X_2 + \mu_1$$
$$Y_2 = \beta_0 + \beta_1 Y_1 + \beta_2 Y_3 + \beta_3 X_1 + \beta_4 X_2 + \mu_2$$
$$Y_3 = \lambda_0 + \lambda_1 Y_1 + \lambda_2 Y_2 + \lambda_3 X_1 + \lambda_4 X_2 + \mu_3$$

و بشكل عام يمكن تعريف نظام المعادلات الآنية بأنه عبارة عن مجموعة معادلات يكون فيها المتغير التابع لمعادلة أو أكثر متغيرا مستقلا في معادلة أو أكثر ضمن تلك المجموعة. حيث تسمى المتغيرات التابعة بالمتغيرات الداخلية و يكون عددها مساويا لعدد المعادلات الآنية. أما المتغيرات الخارجية فيكون عددها غير محدد.

الشكل الهيكلي: هو نظام المعادلات المتعددة الذي يحدده الباحث الاقتصادي و الذي يعكس بشكل مباشر العلاقات بين المتغيرات .

الشكل المختزل: هو النموذج الذي يعبر عن المتغيرات الداخلية كدالة للمتغيرات الخارجية فقط.

2) تشخيص معادلات النظام الآني (Bourbonnais, 2018, pp. 220, 234-235):

يهدف تشخيص المعادلات الآنية إلى التعرف على إمكانية حساب معلمات الشكل الهيكلي، حيث تلعب هذه الأخيرة دور محوري في رصد الآثار المباشرة للسياسات الاقتصادية و الصدمات الخارجية على النظام الاقتصادي، في حين تقيس معلمات الشكل المختزل الآثار الكلية المباشرة و غير المباشرة. حيث يعتبر الفصل بين الآثار المباشرة و غير المباشرة للمتغيرات الخارجية على المتغيرات الداخلية خطوة مهمة في مرحلة تنفيذ السياسات الاقتصادية، و التنبؤ بمسار المتغيرات الداخلية في المستقبل.

تكون المعادلة معرفة تماما إذا كان من الممكن الحصول على مقدرات معلمات الشكل الهيكلي من معاملات الشكل المختزل المقدرة، و إن لم يكن كذلك فالمعادلة غير معرفة (ناقصة التعريف)، و تكون المعادلة زائدة التعريف في حالة إمكانية الحصول على أكثر من مقدر لبعض معلمات الشكل الهيكلي من معاملات الشكل المختزل المقدرة (Gujarati & Porter, 2009, p. 692).

توجد 3 حالات لتعريف النموذج:

- يكون النموذج ناقص التعريف إذا كان يحتوي على الأقل على معادلة واحدة ناقصة التعريف.
- يكون النموذج معرف تماما إذا كانت كل معادلاته معرفة تماما.
- يكون النموذج زائد التعريف إذا كانت معادلاته كلها أو جزء منها زائدة التعريف.

لا يمكن تقدير معاملات النموذج ناقص التعريف، و بالتالي يجب إعادة توصيفه.

يتطلب تشخيص (تعريف) المعادلات الآنية دراسة شرطين، شرط الدرجة (الشرط الضروري) و شرط الرتبة (الشرط الكافي)، حيث يُحدد هذين الشرطين لكل معادلة على حدى.

حيث إذا كان:

g: عدد المتغيرات الداخلية في النموذج (عدد معادلات النموذج).

k: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج.

g': عدد المتغيرات الداخلية التي تظهر في المعادلة المراد تشخيصها.

k': عدد المتغيرات الخارجية التي تظهر في المعادلة المراد تشخيصها.

فإن شروط الدرجة (الشروط الضرورية) لتعريف معادلات النموذج تكون كالتالي:

g−1 > g−g'+k−k' ← المعادلة ناقصة التعريف

g−1 = g−g'+k−k' ← المعادلة معرفة تماما

g−1 < g−g'+k−k' ← المعادلة زائدة التعريف

في حالة وجود قيود على معاملات معادلة ما (مثلا تساوي معاملين)، فإن الشروط السابقة تصبح كالتالي:

g−1 > g−g'+k−k'+r ← المعادلة ناقصة التعريف

g−1 = g−g'+k−k'+r ← المعادلة معرفة تماما

g−1 < g−g'+k−k'+r ← المعادلة زائدة التعريف

أما شروط الرتبة (الشروط الكافية) لتعريف معادلات النموذج فتكون وفق الخطوات الآتية:

1- كتابة النموذج على الشكل المصفوفي:

$$\underset{(g,g)}{B}\quad \underset{(g,1)}{Y} + \underset{(g,k)}{C}\quad \underset{(k,1)}{X} = \underset{(g,1)}{\varepsilon}$$

2- كتابة المصفوفة P حيث P=$[BC]$ ذات البعد (g,g+k).

3- كتابة مصفوفة القيود $\emptyset_i$ المتعلقة بالمعادلة i حيث $P_i\emptyset_{ih} = 0$ و i هو السطر رقم i للمصفوفة P و h هو العمود رقم h للمصفوفة $\emptyset_i$.

- يمثل العمود الأول للمصفوفة $\emptyset_i$ قيد الاستبعاد حيث يحتوي على أصفار ماعدا المتغيرات المستبعدة من المعادلة المعنية فيعطى لها قيمة 1.
- يمثل العمود الثاني للمصفوفة $\emptyset_i$ القيد الخطي على المعاملات (إن وجد) حيث يحتوي على أصفار، أما بالنسبة للمعاملات التي تُفرض عليها قيود فيتم شرح العلاقة بين المعاملات.
- يمثل كل سطر من سطور المصفوفة $\emptyset_i$ متغير ما حيث عدد السطور هو عدد المتغيرات الداخلية و الخارجية.

4- حساب المصفوفة $P\emptyset_i$

5- مقارنة رتبة المصفوفة $P\emptyset_i$ $(\mu_i = rang\ P\emptyset_i)$ بعدد المتغيرات الداخلية ناقص 1 $(g-1)$

حيث:

$\mu i < g-1$ ← المعادلة ناقصة التعريف

$\mu i = g-1$ ← المعادلة معرفة تماما

$\mu i > g-1$ ← المعادلة زائدة التعريف

3) طرق تقدير نظام المعادلات الآنية:

توجد طرق عديدة لتقدير نماذج المعادلات الآنية، سواء المعادلات المنفردة أو النظام ككل، و منها طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل، طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة، و طريقة العزوم المعممة.

طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة (ILS) Indirect Least Squares (Bourbonnais, 2018, p. 241):

تتمثل طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة في تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على معادلات الشكل المختزل و التي تكون معرفة تماما. تقوم هذه الطريقة على ثلاث مراحل:

1- وضع النموذج الهيكلي في شكله المختزل.
2- تقدير معلمات كل معادلات الشكل المختزل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
3- تحديد معاملات المعادلات الهيكلية انطلاقا من العلاقات الجبرية بين المعاملات الهيكلية و المختزلة (المطابقة)، و بما أن المعادلات كلها معرفة تماما فالحلول تكون واحدة فقط.

قد يكون مقدر المربعات الصغرى غير المباشرة للصيغة الهيكلية متحيز في حالة العينات الصغيرة، و سرعان ما يتلاشى هذا التحيز عند كبر حجم العينة.

نادرا ما يستخدم مقدر المربعات الصغرى غير المباشرة ILS في التقدير نظرا لصعوبة تحديد الشكل المختزل لبعض النماذج المهمة و الصعبة.

نتائج هذه الطريقة تكون مطابقة لنتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين في حالة المعادلات المعرفة تماما.

طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) Two-Stage Least Squares:

تعد طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين من الطرق المهمة في تقدير معادلة هيكلية منفردة في نظام المعادلات الآنية و التي تكون معرفة تماما أو زائدة التعريف، كما أنها تعطي تقديرات متسقة و غير متحيزة ، فضلا عن أنها طريقة بسيطة في حساباتها مما جعلها من أكثر الطرق أهمية في الاقتصاد القياسي (Gujarati & Porter, 2009, p. 730).

سُميت هذه الطريقة بذات المرحلتين لأنها تمر بمرحلتين (تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على مرحلتين) يمكن تلخيصهما كالتالي (Bourbonnais, 2018, pp. 241-242):

بافتراض وجود نموذج معادلات آنية مكون من g متغير داخلي و k متغير خارجي:

$$b_{11}y_{1t} + b_{12}y_{2t} + \ldots + b_{1g}y_{gt} + c_{11}x_{1t} + c_{12}x_{2t} + \ldots + c_{1k}x_{kt} = \varepsilon_{1t}$$
$$b_{21}y_{1t} + b_{22}y_{2t} + \ldots + b_{2g}y_{gt} + c_{21}x_{1t} + c_{22}x_{2t} + \ldots + c_{2k}x_{kt} = \varepsilon_{2t}$$
$$\ldots$$
$$b_{g1}y_{1t} + b_{g2}y_{2t} + \ldots + b_{gg}y_{gt} + c_{g1}x_{1t} + c_{g2}x_{2t} + \ldots + c_{gk}x_{kt} = \varepsilon_{gt}$$

فإن المرحلة الأولى تكمن في إجراء انحدار كل متغير داخلي على كل المتغيرات الخارجية، كالآتي:

$$y_{1t} = \alpha_{11}x_{1t} + \alpha_{12}x_{2t} + \ldots + \alpha_{1k}x_{kt} + u_{1t}$$
$$y_{2t} = \alpha_{21}x_{1t} + \alpha_{22}x_{2t} + \ldots + \alpha_{2k}x_{kt} + u_{2t}$$
$$\ldots$$
$$y_{gt} = \alpha_{g1}x_{1t} + \alpha_{g2}x_{2t} + \ldots + \alpha_{gk}x_{kt} + u_{gt}$$

و تكمن المرحلة الثانية في تعويض المتغيرات الداخلية التي تظهر في الطرف الأيمن للمعادلات الهيكلية بقيمها المعدّلة (من خلال تقدير معادلات المرحلة الأولى)، ثم التقدير مرة أخرى:

$$y_{1t} = \beta_{12}\hat{y}_{2t} + \ldots + \beta_{1g}\hat{y}_{gt} + c_{11}x_{1t} + c_{12}x_{2t} + \ldots + c_{1k}x_{kt} + \varepsilon_{1t}$$
$$y_{2t} = \beta_{21}\hat{y}_{1t} + \ldots + \beta_{2g}\hat{y}_{gt} + c_{21}x_{1t} + c_{22}x_{2t} + \ldots + c_{2k}x_{kt} + \varepsilon_{2t}$$
$$\ldots$$
$$y_{gt} = \beta_{g1}\hat{y}_{1t} + \beta_{g2}\hat{y}_{2t} + \ldots + c_{g1}x_{1t} + c_{g2}x_{2t} + \ldots + c_{gk}x_{kt} + \varepsilon_{gt}$$

كما يمكن الوصول إلى مقدرات طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين باستخدام مقدر المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares estimator (GLS)، و توضيح هذه الطريقة بالصيغة الرياضية يكون كالآتي (Zellner & Theil, 1962, pp. 148-150):

بافتراض وجود T من المشاهدات، و أن المعادلة الهيكلية μ المراد تقديرها في نظام المعادلات الآنية هي:

$$y_\mu = Y_\mu \gamma_\mu + X_\mu \beta_\mu + u_\mu = Z_\mu \delta_\mu + u_\mu \quad (1)$$

حيث أن:

y_μ: يمثل الشعاع العمودي لمشاهدات المتغير الداخلي الذي في الطرف الأيسر للمعادلة.

Y_μ: يمثل مصفوفة من الرتبة $T*m_\mu$ للمتغيرات الداخلية الموجودة في الطرف الأيمن للمعادلة.

X_μ: يمثل مصفوفة من الرتبة $T*l_\mu$ للمتغيرات الخارجية المدرجة في الطرف الأيمن للمعادلة.

u_μ: يمثل شعاع عمودي لـ T من الأخطاء العشوائية الهيكلية.

γ_μ: يمثل شعاع معلمات المتغيرات الداخلية الموجودة في الطرف الأيمن للمعادلة.

β_μ: يمثل شعاع معلمات المتغيرات الخارجية الموجودة في الطرف الأيمن للمعادلة.

مع العلم أن:

$$Z_\mu = [Y_\mu \quad X_\mu] \; ; \qquad \delta_\mu = \begin{bmatrix} \gamma_\mu \\ \beta_\mu \end{bmatrix}$$

بالضرب المسبق للمعادلة (1) في المصفوفة 'X نجد:

$$X' y_\mu = X' Z_\mu \delta_\mu + X' u_\mu \quad (2)$$

في حالة المعادلة المحددة تماما فمن المعتاد تقدير δ_μ استنادا إلى:

$$d_\mu = (X'Z_\mu)^{-1}X'y_\mu \quad (3)$$

و بافتراض أن كل المتغيرات الخارجية هي متغيرات ثابتة، فإن مصفوفة التباين المشترك لشعاع الأخطاء العشوائية $X'u_\mu$ تكون كالتالي:

$$V(X'u_\mu) = E(X'u_\mu u_\mu'X) = \sigma_{\mu\mu}X'X \quad (4)$$

حيث أن $\sigma_{\mu\mu}$ هو التباين لـ T خطأ عشوائي للمعادلة الهيكلية μ.

و بتطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS لآيتكن Aitken على المعادلة (2) نتحصل على:

$$Z_\mu'X(\sigma_{\mu\mu}X'X)^{-1}X'y_\mu = Z_\mu'X(\sigma_{\mu\mu}X'X)^{-1}X'Z_\mu d_\mu \quad (5)$$

و التي نشتق منها مقدر طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS كالتالي:

$$d_\mu = [Z_\mu'X(X'X)^{-1}X'Z_\mu]^{-1}Z_\mu'X(X'X)^{-1}X'y_\mu \quad (6)$$

يتقلص هذا المقدر إلى المعادلة (3) في حالة ما إذا كانت المصوفة $X'Z_\mu$ مربعة و غير شاذة. و تتمثل مصفوفة التباين المشترك لهذا المُقدر في:

$$V(d_\mu) = \sigma_{\mu\mu}[Z_\mu'X(X'X)^{-1}X'Z_\mu]^{-1} \quad (7)$$

تتميز مقدرات هذه الطريقة بالاتساق إلا أنها قد تكون متحيزة في حالة العينات الصغيرة (Bourbonnais, 2018, p. 242)، و يتلاشى هذا التحيز مع زيادة حجم العينة (Gujarati & Porter, 2009, p. 730).

طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل Three-Stage Least Squares (3SLS)

(Zellner & Theil, 1962, pp. 150-153):

تعتبر طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل امتداد لطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين حيث إضافةً إلى مرحلتي طريقة 2SLS، توجد مرحلة ثالثة تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة في إيجاد معلمات كل معادلات الشكل الهيكلي دفعة واحدة (آنيا).

تأخذ طريقة 3SLS بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء و مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ (Bourbonnais, 2018, p. 242)، كما توفر مقدرات أكثر كفاءة من مقدرات 2SLS.

الفكرة الأساسية لطريقة المربعات الصغرى ذات 3 مراحل تكمن في أنه يمكن كتابة المعادلة (2) لكل معادلات النظام مجتمعة على الشكل التالي:

$$\begin{bmatrix} X'y_1 \\ X'y_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ X'y_M \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X'Z_1 & 0 & \dots & 0 \\ 0 & X'Z_2 & \dots & 0 \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ 0 & 0 & \dots & X'Z_M \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \delta_1 \\ \delta_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ \delta_M \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} X'u_1 \\ X'u_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ X'u_M \end{bmatrix} \quad (8)$$

و لغرض تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة على الصيغة (8) لتقدير كل عناصر δ آنيا، يجب إيجاد مصفوفة التباين المشترك لشعاع الأخطاء العشوائية للمعادلة (8):

$$V\begin{bmatrix} X'u_1 \\ X'u_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ X'u_M \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \sigma_{11}X'X & \sigma_{12}X'X & \dots & \sigma_{1M}X'X \\ \sigma_{21}X'X & \sigma_{22}X'X & \dots & \sigma_{2M}X'X \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ \sigma_{M1}X'X & \sigma_{M2}X'X & \dots & \sigma_{MM}X'X \end{bmatrix} \quad (9)$$

حيث أن $\sigma_{\mu\mu'}$ هو التباين المشترك المتزامن للأخطاء الهيكلية للمعادلة μ و المعادلة 'μ :

$$E(\mu_\mu \mu_{\mu'}') = \begin{bmatrix} \sigma_{\mu\mu'} & 0 & \dots & 0 \\ 0 & \sigma_{\mu\mu'} & \dots & 0 \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ 0 & 0 & \dots & \sigma_{\mu\mu'} \end{bmatrix} = \sigma_{\mu\mu'} I \quad (10)$$

و مقلوب مصفوفة التباين المشترك يكون كالتالي:

$$V^{-1}\begin{bmatrix} X'u_1 \\ X'u_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ \cdot \\ X'u_M \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \sigma^{11}(X'X)^{-1} & \sigma^{12}(X'X)^{-1} & \dots & \sigma^{1M}(X'X)^{-1} \\ \sigma^{21}(X'X)^{-1} & \sigma^{22}(X'X)^{-1} & \dots & \sigma^{2M}(X'X)^{-1} \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ \cdot & \cdot & & \cdot \\ \sigma^{M1}(X'X)^{-1} & \sigma^{M2}(X'X)^{-1} & \dots & \sigma^{MM}(X'X)^{-1} \end{bmatrix} \quad (11)$$

حيث: $[\sigma^{\mu\mu'}]=[\sigma_{\mu\mu'}]^{-1}$

و بالتالي التطبيق المباشر لطريقة المربعات الصغرى المعممة GLS يعطي النتائج الآتية:

يتم استبدال الشعاع العمودي الذي في الطرف الأيسر للمعادلة (5)، أي استبدال المقدار $Z'_\mu X(\sigma_{\mu\mu}X'X)^{-1}X'y_\mu$ بالمقدار التالي:

$$\begin{bmatrix} \sigma^{11}Z'_1X(X'X)^{-1}X'y_1 + \dots + \sigma^{1M}Z'_1X(X'X)^{-1}X'y_M \\ \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots \\ \sigma^{M1}Z'_MX(X'X)^{-1}X'y_1 + \dots + \sigma^{MM}Z'_MX(X'X)^{-1}X'y_M \end{bmatrix}$$

و استبدال المصفوفة التي في الطرف الأيمن للمعادلة (5)، أي استبدال المقدار $Z'_\mu X(\sigma_{\mu\mu}X'X)^{-1}X'Z_\mu$ بالمقدار:

$$\begin{bmatrix} \sigma^{11} Z_1' X (X'X)^{-1} X' Z_1 & \dots & \sigma^{1M} Z_1' X (X'X)^{-1} X' Z_M \\ \vdots & & \vdots \\ \sigma^{M1} Z_M' X (X'X)^{-1} X' Z_1 & \dots & \sigma^{MM} Z_M' X (X'X)^{-1} X' Z_M \end{bmatrix}$$

يُلاحظ أن المصفوفتين أعلاه قد تضمنتا العناصر σ و التي هي غالبا غير معلومة، لذلك تُعوض بقيمها التقديرية من المرحلة الثانية (طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين)، و يرمز لها بـ $S^{\mu\mu'}$. و عليه يكون مقدر المربعات الصغرى ذات 3 مراحل على النحو التالي:

$$\hat{\delta} = \begin{bmatrix} s^{11} Z_1' X (X'X)^{-1} X' Z_1 & \dots & s^{1M} Z_1' X (X'X)^{-1} X' Z_M \\ \vdots & & \vdots \\ s^{M1} Z_M' X (X'X)^{-1} X' Z_1 & \dots & s^{MM} Z_M' X (X'X)^{-1} X' Z_M \end{bmatrix}^{-1} \times \begin{bmatrix} \sum s^{1\mu} Z_1' X (X'X)^{-1} X' y_\mu \\ \vdots \\ \sum s^{M\mu} Z_M' X (X'X)^{-1} X' y_\mu \end{bmatrix}, \quad (12)$$

حيث أن المجاميع في الشعاع العمودي (في الطرف الأيمن للمعادلة 12) تمتد ما بين μ=1,…,M (M هو عدد المعادلات الهيكلية).

مصفوفة التباين المشترك للمقدر $\hat{\delta}$ تتمثل في:

$$V(\hat{\delta}) = \begin{bmatrix} s^{11}Z_1'X(X'X)^{-1}X'Z_1 & \dots & s^{1M}Z_1'X(X'X)^{-1}X'Z_M \\ \vdots & & \vdots \\ s^{M1}Z_M'X(X'X)^{-1}X'Z_1 & \dots & s^{MM}Z_M'X(X'X)^{-1}X'Z_M \end{bmatrix}^{-1} \quad (13)$$

تكون نتائج طريقة 2SLS و طريقة 3SLS متطابقة إذا كانت $[\sigma_{\mu\mu\prime}]$ قطرية حيث تكون العناصر غير القطرية تساوي الصفر و $\sigma^{\mu\mu} = 1/\sigma_{\mu\mu}$ أما طريقة المربعات الصغرى ذات 3 مراحل فإنها تكون أكثر كفاءة من طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين في حالة ما إذا كانت $[\sigma_{\mu\mu\prime}]$ غير قطرية.

4) منهجية الدراسة:

تم استخدام نموذج هيكلي بمعادلات آنية لاستكشاف التفاعل الآني بين النمو الاقتصادي و فوارق الدخل، وكذلك لإضافة معادلة ثالثة تقيس الفقر. و تميز هذه المنهجية بين الآثار المباشرة و غير المباشرة لمؤشرات الحوكمة الرشيدة على الفقر من خلال النمو الاقتصادي و فوارق الدخل.

الغرض من بحثنا التجريبي هو التعرف على العوامل التي تحدد الفقر، و لذلك تمت صياغة نموذج بثلاث معادلات: الأولى تفسر النمو الاقتصادي (Barro, 2000) (Kaufmann & Kraay, 2002)، و الثانية تناقش التفاوتات في الدخل (Kuznets, 1955) (Deininger & Squire, 1998) و الثالثة تصف الفقر (Bourguignon, 2004) (Dollar & Kraay, 2002) (Ravallion, 2001). و تم تقدير هذه المعادلات الثلاث من أجل تحديد العلاقات المختلفة بين المتغيرات الداخلية، حيث تعتبر مؤشرات الحوكمة الرشيدة كمتغيرات خارجية (يستند إدخال مؤشرات الحوكمة الرشيدة في معادلتي الفوارق و الفقر إلى الدراسات السابقة).

بالنسبة لمتغيرات التحكم الخاصة بكل معادلة، فإننا نستعين بمجموعة من المتغيرات وفقًا للأهداف النظرية لكل من المعادلات الثلاث.

يتمثل نظام المعادلات الآنية في النموذج التالي:

$$\begin{cases} GDP_{per\ capita_{it}} = \alpha_0 + \alpha_1 Gini_{it} + \alpha_2 Gov_{it} + \alpha_3 A_{it} + \varepsilon_{1it} \\ Gini_{it} = \beta_0 + \beta_1 GDP_{per\ capita_{it}} + \beta_2 Gov_{it} + \beta_3 B_{it} + \varepsilon_{2it} \\ IPov_{it} = \gamma_0 + \gamma_1 GDP_{per\ capita_{it}} + \gamma_2 Gini_{it} + \gamma_3 Gov_{it} + \gamma_4 C_{it} + \varepsilon_{3it} \end{cases}$$

الشكل (05): نموذج الدراسة

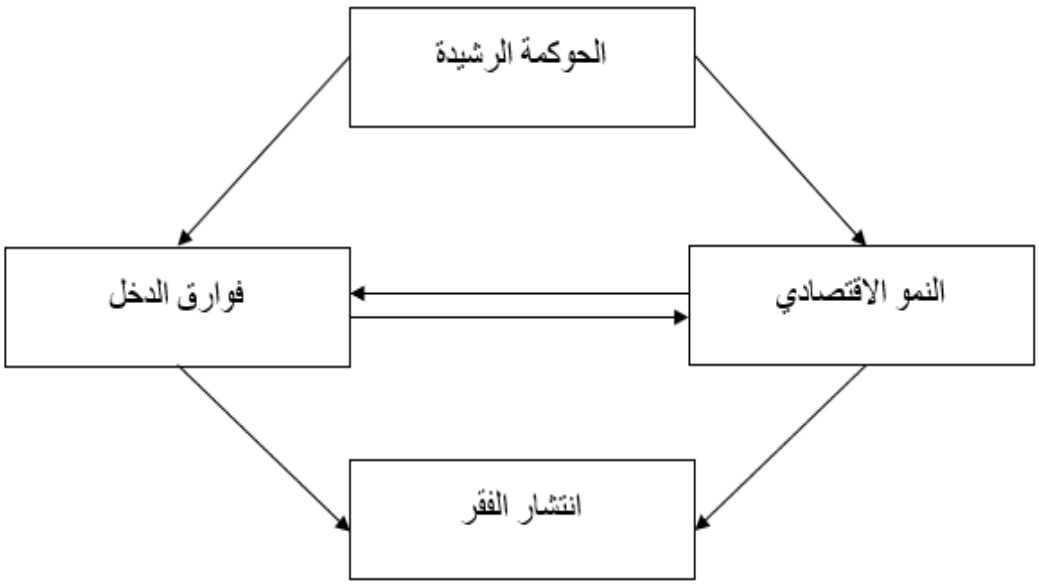

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

حيث:

i = 1,….,7 (7 دول عربية: الجزائر/تونس/المغرب/مصر/الأردن/اليمن/موريطانيا)

t = 1996….2016

$GDP_{per\ capita_{it}}$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

$Gini_{it}$: مؤشر جيني لقياس فوارق الدخل

$IPov_{it}$: مؤشر نسبة الفقر (انتشار الفقر)

Gov_{it}: مؤشرات الحوكمة الرشيدة

A_{it}: شعاع متغيرات التحكم لمعادلة النمو الاقتصادي

B_{it}: شعاع متغيرات التحكم لمعادلة فوارق الدخل

C_{it}: شعاع متغيرات التحكم لمعادلة الفقر

ε_{1it} : حد الخطأ العشوائي لمعادلة النمو الاقتصادي

ε_{2it} : حد الخطأ العشوائي لمعادلة فوارق الدخل

ε_{3it} : حد الخطأ العشوائي لمعادلة الفقر

الجدول (04): متغيرات الدراسة و مصادر البيانات

متغيرات الدراسة	مصادر البيانات
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة 2005)	مؤشرات التنمية في العالم World Development Indicators
مؤشر جيني	قاعدة بيانات PovcalNet (البنك العالمي)
نسبة عدد الفقراء تحت خط الفقر 1.90 دولار/اليوم	
مؤشر السيطرة على الفساد	المؤشرات العالمية للحوكمة Worldwide Governance Indicators
مؤشر فعالية الحكومة	
مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف/الإرهاب	
مؤشر جودة التشريعات	
مؤشر سيادة القانون	
مؤشر المشاركة و المسائلة	
نسبة التسجيل في التعليم الثانوي	مؤشرات التنمية في العالم World Development Indicators
الانفتاح التجاري	
الاستثمار الأجنبي المباشر	
نسبة التضخم	
الإنفاق الحكومي العام على الصحة	
نسبة النمو السكاني	
نسبة البطالة	

المصدر: من إعداد الباحثة

معالجة البيانات المفقودة:

تمت معالجة البيانات المفقودة من خلال تقنية حساب البيانات السنوية و التي تستند إلى حساب متوسط معدل النمو السنوي على مدى فترة مؤطرة بمشاهدتين في قاعدة البيانات الأولية.

شروط الدرجة لتعريف معادلات النموذج:

يتطلب حل نموذج المعادلات الآنية التحقق من شروط تعريف النموذج: شرط الدرجة (الشرط الضروري) و شرط الرتبة (الشرط الكافي).

يعتبر شرط الرتبة صعب التطبيق عمليا، و لهذا السبب غالبًا ما يكتفي الباحثين بشرط الدرجة الذي يتم تحديده لكل معادلة على حدى (Bourbonnais, 2018, pp. 221,255).

يحتوي نموذج الدراسة على:

- 3 معادلات (3 متغيرات داخلية): معادلة النمو الاقتصادي، معادلة فوارق الدخل، و معادلة الفقر إذن g=3.
- 8 متغيرات خارجية تتمثل في مؤشر الحوكمة الرشيدة المختار و 7 متغيرات تحكم، إذن k=8.

تبين مصفوفة الارتباط أدناه أن هناك ارتباط قوي بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة نفسها، ولذلك سيتم إدخالها في النموذج كل على حدى.

الجدول (05): مصفوفة الارتباطات بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة

	السيطرة على الفساد	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسي	جودة التشريعات	سيادة القانون	المشاركة و المسائلة
السيطرة على الفساد	1					
فعالية الحكومة	0.8597	1				
الاستقرار السياسي	0.7229	0.8331	1			
جودة التشريعات	0.7796	0.7994	0.7183	1		
سيادة القانون	0.8666	0.8147	0.7008	0.8000	1	
المشاركة و المسائلة	0.6113	0.4502	0.4678	0.4327	0.4844	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

بالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي فإن g'=2 و k'=5 و g-1 < g-g'+k-k' و بالتالي المعادلة زائدة التعريف.

بالنسبة لمعادلة فوارق الدخل فإن g'=2 و k'=4 و g-1 < g-g'+k-k' و بالتالي المعادلة زائدة التعريف.

بالنسبة لمعادلة الفقر فإن g'=3 و k'=4 و g-1 < g-g'+k-k' و بالتالي المعادلة زائدة التعريف.

يُعتبر النموذج بصفة عامة زائد التعريف، لذلك سيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى ذات 3 مراحل كونها تسمح بمراعاة مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء و مشكل عدم ثبات تباين الخطأ، مع توفير مقدرات فعالة.

5) تحليل و مناقشة نتائج الدراسة:

- **الصدق التقاربي:** و يشير إلى دقة النموذج أي تقارب القيم الملاحظة للمتغيرات الداخلية مع قيمها المقاسة. و يجدر النظر إلى القيمة المنخفضة لجذر متوسط الخطأ المربع RMSE عند الحكم على درجة التقارب في 3SLS (Nichols, 2007).
- **الصدق التمييزي:** و هو تميز المتغيرات المستقلة في شرح و تفسير المتغير التابع لكل معادلة، أي أن كل متغير يمثل نفسه. و تشير القيمة المرتفعة لمعامل التحديد R-Square إلى إثبات صحة التمييز. أما قيمة معامل R-Square السالبة في 3SLS فتشير إلى أن التنبؤ بالمتغير التابع انطلاقا من النموذج الهيكلي يكون أسوأ من التنبؤ بالنموذج الثابت (Greene, 2012).
- **الصدق المساري للنمذجة النظرية التنبؤية (صدق السببية):** و يستلزم تحديد شبكة من المتغيرات الرئيسية المرتبطة من أجل تفسير نمط العلاقة المتبادلة التي ينبغي أن توجد بينهم. و يُنظر إلى المعنوية الكلية للنموذج على أنها مهمة لإثبات الصدق المساري دون أي تعدد خطي. حيث أن صدق السببية هو تطابق قياس المسارات التي تم الحصول عليه مع التنبؤات النظرية القائمة على الأبحاث السابقة (Zellner & Theil, 1962).

نتائج تقدير النموذج الأول (بمؤشر السيطرة على الفساد):

نجد قيم RMSE محصورة ما بين 0 و 1 و بالتالي الصدق التقاربي محقق. و بالمثل، يمكن إثبات الصدق التمييزي عن طريق R-Square الموجب. و علاوة على ذلك، تساهم المعنوية الكلية للنموذج في إثبات الصدق المساري للنمذجة النظرية التنبؤية.

الجدول (06): نتائج تقدير النموذج بمؤشر السيطرة على الفساد

المعادلة	RMSE	R-Square	P-Value
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.2250586	0.6004	0.0000
لوغاريتم مؤشر جيني	0.0712755	0.5006	0.0000
لوغاريتم نسبة الفقر	0.6188762	0.7310	0.0000
	Coefficient[1]		**P-Value**
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			
السيطرة على الفساد	0.2652932***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني	-3.190994***		0.000
لوغاريتم نسبة التسجيل في التعليم الثانوي	0.2651614***		0.000
الانفتاح التجاري	0.7103041***		0.000
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.0131772***		0.000
نسبة التضخم	-0.0019129		0.496
الثابت	17.9081***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني			
السيطرة على الفساد	0.072008***		0.000
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-0.1933725***		0.000
الانفتاح التجاري	0.1869797***		0.000
نسبة التضخم	-0.0016741		0.161
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.0029754**		0.018
الثابت	5.01942***		0.000
لوغاريتم نسبة الفقر			
السيطرة على الفساد	-0.4583635**		0.039
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-2.665732***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني	-2.052879		0.171
لوغاريتم نسبة البطالة	0.3814906**		0.018
الإنفاق الحكومي العام على الصحة	-0.0869026		0.256
النمو السكاني	-0.0478503		0.362
الثابت	28.68736***		0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

[1] تشير الرموز *، **، *** إلى مستويات المعنوية الإحصائية 10%، 5%، 1% على التوالي.

- يبين تحليل معادلة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أن: أولا، لمتغير السيطرة على الفساد أثر إيجابي و معنوي على النمو الاقتصادي، حيث برهنت دراسات تجريبية عديدة أن الفساد يضر بالنمو الاقتصادي إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة (من خلال قنوات الاستثمار على سبيل المثال). تساهم مكافحة الفساد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة للإنتاجية، و نتيجة لذلك تحفز النمو الاقتصادي.
- ثانيًا، يترتب على فوارق الدخل تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية عند 1% على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. و يتفق هذا الاستنتاج مع دراسة (Alesina & Rodrik, 1994) التي اكتشفت وجود علاقة سلبية بين معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي للفرد و مؤشر جيني.
- و بالنسبة لمتغيرات التحكم، نلاحظ المعنوية الإحصائية للانفتاح التجاري و التعليم اللذان يؤثران تأثيرا إيجابيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- و فيما يتعلق بالمعادلة الثانية، تجدر الإشارة إلى أن معامل متغير مكافحة الفساد لا يحمل الإشارة المتوقعة، رغم أنه ذو دلالة إحصائية.
- كما نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يحمل الإشارة المتوقعة ذات الدلالة الإحصائية.
- و توضح نتائج تقديرات المعادلة الثالثة أن السيطرة على الفساد لها أثر سلبي و معنوي على انتشار الفقر. و الواقع أن مكافحة الفساد و احترام القانون و حماية حقوق الملكية تسمح للفقراء بالحصول على الفرص و التخلص من الفقر (Gupta, Davoodi, & Alonso-Terme, 2002).
- و علاوة على ذلك، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على انتشار الفقر، و لذلك فإن النمو الاقتصادي يعتبر عامل مهم في الحد من الفقر في البلدان العربية. حيث خلصت دراسة (Dollar & Kraay, 2002) أيضا إلى أن النمو مفيد للفقراء.
- أما بالنسبة لمؤشر جيني فله تأثير غير متوقع و غير معنوي على انتشار الفقر.
- و فيما يخص أثر البطالة على انتشار الفقر فهو أثر إيجابي و ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%، حيث كشفت العديد من الدراسات التجريبية أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة إيجابية.

❖ يرى (Marquaridt, 1970) أن ارتفاع قيم معاملات تضخم التباين عن 10 يتطلب معالجة مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة. إلا أن الجداول الثلاثة أدناه تبين أن معاملات تضخم التباين VIF لكل معادلات النموذج محصورة ما بين 1.11 و 4.40 و بالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي.

الجدول (07): معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي

المتغير	VIF
السيطرة على الفساد	2.24
الانفتاح التجاري	1.88
لوغاريتم مؤشر جيني	1.66
لوغاريتم نسبة التسجيل في التعليم الثانوي	1.63
نسبة التضخم	1.44
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.40
Mean VIF	1.71

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

الجدول (08): معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل

المتغير	VIF
السيطرة على الفساد	2.08
الانفتاح التجاري	1.80
نسبة التضخم	1.45
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.33
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1.22
Mean VIF	1.58

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

الجدول (09): معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر

المتغير	VIF
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4.40
الإنفاق الحكومي العام على الصحة	4.27
لوغاريتم مؤشر جيني	1.86
السيطرة على الفساد	1.85
معدل النمو السكاني	1.21
لوغاريتم نسبة البطالة	1.11
Mean VIF	2.45

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

نتائج تقدير النموذج الثاني (بمؤشر فعالية الحكومة):

نجد قيم RMSE محصورة ما بين 0 و 1 و بالتالي الصدق التقاربي محقق. و بالمثل، يمكن إثبات الصدق التمييزي عن طريق R–Square الموجب. و علاوة على ذلك، تساهم المعنوية الكلية للنموذج في إثبات الصدق المساري للنمذجة النظرية التنبؤية.

الجدول (10): نتائج تقدير النموذج بمؤشر فعالية الحكومة

المعادلة	RMSE	R-Square	P-Value
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.2444926	0.5284	0.0000
لوغاريتم مؤشر جيني	0.0654562	0.5788	0.0000
لوغاريتم نسبة الفقر	0.6685488	0.6861	0.0000
	Coefficient		**P-Value**
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			
فعالية الحكومة	0.3446126***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني	-3.764882***		0.000
لوغاريتم نسبة التسجيل في التعليم الثانوي	0.1647959***		0.000
الانفتاح التجاري	0.8020708***		0.000
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.0142035***		0.000
نسبة التضخم	-0.0004528		0.887
الثابت	20.29182***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني			
فعالية الحكومة	0.0889871***		0.000
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-0.2054743***		0.000
الانفتاح التجاري	0.1918983***		0.000
نسبة التضخم	-0.0009522		0.400
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.0029391**		0.013
الثابت	5.105952***		0.000
لوغاريتم نسبة الفقر			
فعالية الحكومة	0.1357203		0.540
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-2.785913***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني	-2.957133*		0.065
لوغاريتم نسبة البطالة	0.4867032**		0.011
الإنفاق الحكومي العام على الصحة	-0.1759113**		0.044
النمو السكاني	-0.0551052		0.314
الثابت	33.06974***		0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

- بالنسبة للمعادلة الأولى، فإن الجدول أعلاه يوضح أن فعالية الحكومة تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، و هذا الأثر الإيجابي أثبتته دراسة (Kaufmann & Kraay, 2002). حيث أن العديد من البلدان العربية لديها موارد طبيعية غير مستغلة، و بالتالي فإن وجود حكومة فعالة (الإدارة السليمة لإيرادات الدولة و نفقاتها، جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة العامة، و المؤهلات العالية لموظفي الدولة) من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي.
- و لمؤشر جيني تأثير سلبي معنوي إحصائيًا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- إضافة إلى ذلك، نجد أن الانفتاح التجاري مرتبط ارتباطًا إيجابيًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 1%. حيث أن (Karras, 2003) أظهر أن زيادة التجارة (الصادرات + الواردات) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 10% يرفع معدل النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25% إلى 30% إلى أجل غير مسمى.
- بالنسبة للمعادلة الثانية، نلاحظ أن متغير فعالية الحكومة لا يحمل الإشارة المتوقعة على الرغم من أنه ذو دلالة إحصائية.
- كما نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يحمل الإشارة المتوقعة ذات الدلالة الإحصائية.
- و بالنسبة للمعادلة الثالثة، فإن فعالية الحكومة ليس لها تأثير مباشر على الحد من الفقر في البلدان العربية خلال فترة الدراسة.
- أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فله أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على انتشار الفقر.
- إلا أن فوارق الدخل لها أثر غير متوقع على انتشار الفقر.
- من ناحية أخرى، يقلل الإنفاق الصحي الحكومي من الفقر بنسبة 17%، و هذا التأثير له معنوية إحصائية عند مستوى 5%.

❖ يرى (Marquaridt, 1970) أن ارتفاع قيم معاملات تضخم التباين عن 10 يتطلب معالجة مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة. إلا أن الجداول الثلاثة أدناه تبين أن معاملات تضخم التباين VIF لكل معادلات النموذج محصورة ما بين 1.14 و 4.42 و بالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي.

الجدول (11): معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي

المتغير	VIF
فعالية الحكومة	2.26
لوغاريتم مؤشر جيني	2.04
لوغاريتم نسبة التسجيل في التعليم الثانوي	1.86
الانفتاح التجاري	1.70
معدل التضخم	1.44
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.39
Mean VIF	1.78

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

الجدول (12): معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل

المتغير	VIF
الانفتاح التجاري	1.65
فعالية الحكومة	1.64
معدل التضخم	1.44
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.30
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1.17
Mean VIF	1.44

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

الجدول (13): معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر

المتغير	VIF
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4.42
الإنفاق الحكومي العام على الصحة	4.21
لوغاريتم مؤشر جيني	2.07
فعالية الحكومة	2.06
معدل النمو السكاني	1.30
لوغاريتم نسبة البطالة	1.14
Mean VIF	2.53

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

نتائج تقدير النموذج الثالث (بمؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف/الإرهاب):

نجد قيم RMSE محصورة ما بين 0 و 1 و بالتالي الصدق التقاربي محقق. و بالمثل، يمكن إثبات الصدق التمييزي عن طريق R–Square الموجب. و علاوة على ذلك، تساهم المعنوية الكلية للنموذج في إثبات الصدق المساري للنمذجة النظرية التنبؤية.

الجدول (14): نتائج تقدير النموذج بمؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف/الإرهاب

المعادلة	RMSE	R-Square	P-Value
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.2417996	0.5387	0.0000
لوغاريتم مؤشر جيني	0.0720469	0.4897	0.0000
لوغاريتم نسبة الفقر	0.6880019	0.6676	0.0000
	Coefficient		**P-Value**
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			
الاستقرار السياسي و غياب العنف/الإرهاب	0.097511***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني	-3.356569***		0.000
لوغاريتم نسبة التسجيل في التعليم الثانوي	0.3187526***		0.000
الانفتاح التجاري	0.8938197***		0.000
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.0120068***		0.000
نسبة التضخم	-0.003733		0.226
الثابت	18.1166***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني			
الاستقرار السياسي و غياب العنف/الإرهاب	0.0307044***		0.001
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-0.164451***		0.000
الانفتاح التجاري	0.2158015***		0.000
نسبة التضخم	-0.0019107		0.121
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.0024472**		0.047
الثابت	4.760657***		0.000
لوغاريتم نسبة الفقر			
الاستقرار السياسي و غياب العنف/الإرهاب	-0.0554216		0.617
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-3.037084***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني	-3.226134**		0.020
لوغاريتم نسبة البطالة	0.32293*		0.097
الإنفاق الحكومي العام على الصحة	-0.0984545		0.280
النمو السكاني	-0.0658362		0.240
الثابت	36.18562***		0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

- كشفت نتائج تقدير المعادلة الأولى أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب يؤثر تأثيرا إيجابيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الاستقرار السياسي يخلق بيئة مواتية للنمو.
- يتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سلبًا بمؤشر جيني، و يعتبر هذا الأثر معنوي إحصائيا.
- و بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الانفتاح التجاري دورا حاسما في تعزيز النمو الاقتصادي.
- بالنسبة للمعادلة الثانية، تجدر الإشارة إلى أن معامل متغير الاستقرار السياسي لا يحمل الإشارة المتوقعة، على الرغم من أنه معنوي إحصائيا.
- و مع ذلك، يمكننا أن نرى أن الأثر السالب لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معنوي إحصائيًا.
- و فيما يتعلق بالمعادلة الثالثة، تبين النتائج أن معامل متغير الاستقرار السياسي غير معنوي، مما يعني أن الاستقرار السياسي لا يحد مباشرة من الفقر.
- أما تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على انتشار الفقر فهو تأثير سلبي و ذو دلالة إحصائية.
- في المقابل، لفوارق الدخل أثر معنوي على تفشي الفقر عند مستوى معنوية 5%، لكنه ليس الأثر المتوقع.

❖ يرى (Marquaridt, 1970) أن ارتفاع قيم معاملات تضخم التباين عن 10 يتطلب معالجة مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة. إلا أن الجداول الثلاثة أدناه تبين أن معاملات تضخم التباين VIF لكل معادلات النموذج محصورة ما بين 1.18 و 4.61 و بالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي.

الجدول (15): معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي

المتغير	VIF
لوغاريتم مؤشر جيني	1.80
الاستقرار السياسي	1.79
الانفتاح التجاري	1.70
معدل التضخم	1.58
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.42
لوغاريتم نسبة التسجيل في التعليم الثانوي	1.38
Mean VIF	1.61

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

الجدول (16): معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل

المتغير	VIF
الانفتاح التجاري	1.59
معدل التضخم	1.58
الاستقرار السياسي	1.57
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.33
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1.18
Mean VIF	1.45

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

الجدول (17): معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر

المتغير	VIF
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4.61
الإنفاق الحكومي العام على الصحة	4.33
لوغاريتم مؤشر جيني	1.71
الاستقرار السياسي	1.58
معدل النمو السكاني	1.29
لوغاريتم نسبة البطالة	1.21
Mean VIF	2.46

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

نتائج تقدير النموذج الرابع (بمؤشر جودة التشريعات):

نجد قيم RMSE محصورة ما بين 0 و 1 و بالتالي الصدق التقاربي محقق. و بالمثل، يمكن إثبات الصدق التمييزي عن طريق R–Square الموجب. و علاوة على ذلك، تساهم المعنوية الكلية للنموذج في إثبات الصدق المساري للنمذجة النظرية التنبؤية.

الجدول (18): نتائج تقدير النموذج بمؤشر جودة التشريعات

المعادلة	RMSE	R-Square	P-Value
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.1873112	0.7232	0.0000
لوغاريتم مؤشر جيني	0.0650754	0.5837	0.0000
لوغاريتم نسبة الفقر	0.5789265	0.7646	0.0000
	Coefficient		**P-Value**
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			
جودة التشريعات	0.2816099***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني	-2.777253***		0.000
لوغاريتم نسبة التسجيل في التعليم الثانوي	0.3320341***		0.000
الانفتاح التجاري	0.7016751***		0.000
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.0155834***		0.000
نسبة التضخم	-0.0012376		0.640
الثابت	16.15757***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني			
جودة التشريعات	0.10156***		0.000
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-0.1905364***		0.000
الانفتاح التجاري	0.197238***		0.000
نسبة التضخم	-0.0013366		0.246
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.0046767***		0.000
الثابت	4.9986669***		0.000
لوغاريتم نسبة الفقر			
جودة التشريعات	-0.3106351		0.201
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-1.852014***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني	-0.3157839		0.849
لوغاريتم نسبة البطالة	0.5615666***		0.001
الإنفاق الحكومي العام على الصحة	-0.3179701***		0.001
النمو السكاني	0.0363247		0.574
الثابت	16.06831*		0.093

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

- وفقًا لنتائج المعادلة الأولى، فإن جودة التشريعات ضرورية لتحفيز النمو الاقتصادي لأنها تؤثر عليه عند مستوى معنوية 1%.
- هناك علاقة سلبية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و مؤشر جيني. و بالتالي فإن تقليص فوارق الدخل يعزز النمو الاقتصادي.
- و علاوة على ذلك، فإن التعليم الذي يقاس بمعدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. حيث أكدت دراسة (Ali, Chaudhry, & Farooq, 2012) أن المعدلات المرتفعة للالتحاق بالمدارس الثانوية تحفز النمو.
- و بالنسبة للمعادلة الثانية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن معامل متغير جودة التشريعات ذو دلالة إحصائية، فإنه لا يحمل الإشارة المتوقعة.
- و مع ذلك، يمكننا أن نرى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي معنوي إحصائيًا.
- و بالنظر إلى نتائج المعادلة الثالثة، نستنتج أن العلاقة بين متغير جودة التشريعات و مؤشر انتشار الفقر غير معنوية من الناحية الإحصائية، حتى و إن كانت العلاقة سلبية، مما يعني أن تحسين جودة التشريعات يمكن أن يحد بشكل غير مباشر من الفقر.
- و على نقيض ذلك، فإن تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معدل تفشي الفقر سلبي و ذو دلالة إحصائية.
- و من ناحية أخرى، يفتقر معامل مؤشر جيني إلى الإشارة المتوقعة و هو غير معنوي.
- أما فيما يتعلق بمتغيرات التحكم، يمكننا أن نرى أن معاملات البطالة و الإنفاق الصحي الحكومي معنوية عند مستوى 1%، و تحمل الإشارات المتوقعة. بالإضافة إلى أنه بدون التطور السريع للصناعات الكبيرة التي تستوعب اليد العاملة، فإن النمو السكاني السريع لن يؤدي إلى تفاقم الفقر فحسب، بل قد يؤدي أيضاً إلى تفاقم الصراعات (لا سيما حول الموارد الطبيعية)، التدهور البيئي، الأمراض، انعدام الأمن الغذائي، و بالطبع عدم الاستقرار السياسي.

❖ يرى (Marquaridt, 1970) أن ارتفاع قيم معاملات تضخم التباين عن 10 يتطلب معالجة مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة. إلا أن الجداول الثلاثة أدناه تبين أن معاملات تضخم التباين VIF لكل معادلات النموذج محصورة ما بين 1.09 و 4.79 و بالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي.

الجدول (19): معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي

المتغير	VIF
لوغاريتم مؤشر جيني	2.04
جودة التشريعات	2.02
الانفتاح التجاري	1.71
لوغاريتم نسبة التسجيل في التعليم الثانوي	1.62
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.49
معدل التضخم	1.30
Mean VIF	1.70

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

الجدول (20): معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل

المتغير	VIF
الانفتاح التجاري	1.68
جودة التشريعات	1.50
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.35
معدل التضخم	1.30
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1.11
Mean VIF	1.39

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

الجدول (21): معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر

المتغير	VIF
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4.79
الإنفاق الحكومي العام على الصحة	3.80
لوغاريتم مؤشر جيني	2.31
جودة التشريعات	1.72
معدل النمو السكاني	1.26
لوغاريتم نسبة البطالة	1.09
Mean VIF	2.49

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

نتائج تقدير النموذج الخامس (بمؤشر سيادة القانون):

نجد قيم RMSE محصورة ما بين 0 و 1 و بالتالي الصدق التقاربي محقق. و بالمثل، يمكن إثبات الصدق التمييزي عن طريق R-Square الموجب. و علاوة على ذلك، تساهم المعنوية الكلية للنموذج في إثبات الصدق المساري للنمذجة النظرية التنبؤية.

الجدول (22): نتائج تقدير النموذج بمؤشر سيادة القانون

المعادلة	RMSE	R-Square	P-Value
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.2039598	0.6718	0.0000
لوغاريتم مؤشر جيني	0.0700521	0.5176	0.0000
لوغاريتم نسبة الفقر	0.6352418	0.7166	0.0000
	Coefficient		**P-Value**
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			
سيادة القانون	0.1892586***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني	-2.877027***		0.000
لوغاريتم نسبة التسجيل في التعليم الثانوي	0.2719986***		0.000
الانفتاح التجاري	0.8135951***		0.000
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.0150093***		0.000
نسبة التضخم	0.0003961		0.888
الثابت	16.6466***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني			
سيادة القانون	0.0624034***		0.000
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-0.2126494***		0.000
الانفتاح التجاري	0.2362236***		0.000
نسبة التضخم	-0.0008284		0.499
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.0039936***		0.002
الثابت	5.131603***		0.000
لوغاريتم نسبة الفقر			
سيادة القانون	-0.209802		0.155
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-2.417709***		0.000
لوغاريتم مؤشر جيني	-2.147748		0.106
لوغاريتم نسبة البطالة	0.3459405**		0.048
الإنفاق الحكومي العام على الصحة	-0.1963725**		0.019
النمو السكاني	-0.0236386		0.662
الثابت	27.48368***		0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

- تظهر نتائج تقدير معادلة النمو تأثيرين أساسيين: أولاً، تحفز سيادة القانون النمو الاقتصادي بنسبة 19%، و هذا التأثير له معنوية إحصائية عند 1%. و ثانيا، تقلل فوارق الدخل من النمو الاقتصادي بمعامل 2.87−.
- توضح المعادلة التقديرية الثانية أن سيادة القانون لها تأثير معنوي على فوارق الدخل، لكنه تأثير إيجابي و هو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية.
- و على نقيض ذلك، نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي معنوي إحصائيًا.
- أما بالنسبة للمعادلة الثالثة، و فيما يتعلق بمتغير سيادة القانون، فإن تأثيره على الفقر غير معنوي من الناحية الإحصائية، على الرغم من كونه سالب.
- و لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على انتشار الفقر.
- من ناحية أخرى، يفتقر معامل مؤشر جيني إلى الإشارة المتوقعة و هو غير معنوي إحصائيًا.

❖ يرى (Marquaridt, 1970) أن ارتفاع قيم معاملات تضخم التباين عن 10 يتطلب معالجة مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة. إلا أن الجداول الثلاثة أدناه تبين أن معاملات تضخم التباين VIF لكل معادلات النموذج محصورة ما بين 1.17 و 4.66 و بالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي.

الجدول (23): معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي

المتغير	VIF
سيادة القانون	2.07
لوغاريتم نسبة التسجيل في التعليم الثانوي	1.89
لوغاريتم مؤشر جيني	1.74
الانفتاح التجاري	1.69
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.52
معدل التضخم	1.50
Mean VIF	1.74

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

الجدول (24): معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل

المتغير	VIF
سيادة القانون	1.76
الانفتاح التجاري	1.57
معدل التضخم	1.51
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.41
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1.29
Mean VIF	1.51

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

الجدول (25): معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر

المتغير	VIF
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4.66
الإنفاق الحكومي العام على الصحة	3.86
لوغاريتم مؤشر جيني	1.79
سيادة القانون	1.62
معدل النمو السكاني	1.21
لوغاريتم نسبة البطالة	1.17
Mean VIF	2.39

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

نتائج تقدير النموذج السادس (بمؤشر المشاركة و المساءلة):

نجد قيم RMSE محصورة ما بين 0 و 1 و بالتالي الصدق التقاربي محقق. و بالمثل، يمكن إثبات الصدق التمييزي عن طريق R–Square الموجب. و علاوة على ذلك، تساهم المعنوية الكلية للنموذج في إثبات الصدق المساري للنمذجة النظرية التنبؤية.

الجدول (26): نتائج تقدير النموذج بمؤشر المشاركة و المساءلة

P-Value	R-Square	RMSE	المعادلة
0.0000	0.5061	0.2501962	**لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**
0.0000	0.4293	0.0761948	**لوغاريتم مؤشر جيني**
0.0000	0.6915	0.6627982	**لوغاريتم نسبة الفقر**
P-Value	**Coefficient**		
			لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
0.097	0.0862136*		المشاركة و المساءلة
0.000	-3.330503***		لوغاريتم مؤشر جيني
0.000	0.3096834***		لوغاريتم نسبة التسجيل في التعليم الثانوي
0.000	0.8229312***		الانفتاح التجاري
0.036	-0.0062808		الاستثمار الأجنبي المباشر
0.001	-0.0093015***		نسبة التضخم
0.000	18.12304***		الثابت
			لوغاريتم مؤشر جيني
0.276	0.0243376		المشاركة و المساءلة
0.000	-0.1690776***		لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
0.000	0.192953***		الانفتاح التجاري
0.001	-0.0036751***		نسبة التضخم
0.720	-0.0004398		الاستثمار الأجنبي المباشر
0.000	4.814383***		الثابت
			لوغاريتم نسبة الفقر
0.013	-0.5053248**		المشاركة و المساءلة
0.000	-3.02312***		لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
0.022	-3.102828**		لوغاريتم مؤشر جيني
0.014	0.3959791**		لوغاريتم نسبة البطالة
0.356	-0.0770959		الإنفاق الحكومي العام على الصحة
0.237	-0.0649531		النمو السكاني
0.000	35.00793***		الثابت

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

- وفقًا للجدول أعلاه، نستنتج أن تأثير المشاركة و المساءلة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إيجابي و ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%، حيث يتحسن النمو الاقتصادي نتيجة لمشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية و مساهماته في الحقوق المدنية وحقوق الإنسان.
- و بالمثل، فإن عدالة توزيع الدخل ترفع من النمو الاقتصادي بمعامل 3.33.
- كما أن الالتحاق بالمدارس الثانوية له أثر إيجابي و معنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. و ذلك لأن التعليم الثانوي و العالي يعتبران أكثر تحفيزا للنمو الاقتصادي من التعليم الابتدائي كونهما يعززان المعرفة المكتسبة في المدارس الابتدائية و يوفران المهارات الأساسية لسوق العمل.
- يشير تقدير معادلة فوارق الدخل إلى أن مؤشر جيني لا يتأثر بمؤشر المشاركة و المساءلة.
- من ناحية أخرى، تؤدي الزيادة بنسبة 1% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى انخفاض بنسبة 17% في تفاوتات الدخل.
- و تبين المعادلة الثالثة أن تحسين جودة الحوكمة الرشيدة من خلال المساءلة ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية قد قلص انتشار الفقر في البلدان العربية بنسبة 50%، خلال الفترة 1996-2016.
- أيضا عندما تكون معدلات النمو مرتفعة، تنخفض معدلات الفقر. حيث قامت دراسة (Dollar & Kraay, 2002) بتأكيد ذلك.
- إلا أن معامل مؤشر جيني لا يحمل الإشارة المتوقعة على الرغم من كونه ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

❖ يرى (Marquaridt, 1970) أن ارتفاع قيم معاملات تضخم التباين عن 10 يتطلب معالجة مشكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة. إلا أن الجداول الثلاثة أدناه تبين أن معاملات تضخم التباين VIF لكل معادلات النموذج محصورة ما بين 1.09 و 4.41 و بالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي.

الجدول (27): معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي

المتغير	VIF
الانفتاح التجاري	1.90
لوغاريتم مؤشر جيني	1.54
المشاركة و المساءلة	1.46
لوغاريتم نسبة التسجيل في التعليم الثانوي	1.38
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.35
معدل التضخم	1.33
Mean VIF	1.49

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

الجدول (28): معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل

المتغير	VIF
الانفتاح التجاري	1.84
المشاركة و المساءلة	1.44
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.33
معدل التضخم	1.30
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1.11
Mean VIF	1.40

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

الجدول (29): معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر

المتغير	VIF
لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4.41
الإنفاق الحكومي العام على الصحة	4.17
لوغاريتم مؤشر جيني	1.57
المشاركة و المسائلة	1.28
معدل النمو السكاني	1.24
لوغاريتم نسبة البطالة	1.09
Mean VIF	2.29

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15

خاتمة عامة

من أجل التعرف على آليات الحد من الفقر تم تقدير العلاقة بين الحوكمة الرشيدة و مثلث النمو – الفوارق – الفقر، و ذلك باستخدام انحدارات تم إجراؤها على بيانات بانل لـ 7 دول عربية خلال الفترة 1996 - 2016.

و فيما يلي النتائج الرئيسية للدراسة:

- ✓ العلاقة بين النمو الاقتصادي و فوارق الدخل علاقة سلبية معنوية إحصائيا.
- ✓ تعزز الحوكمة الرشيدة بكل مقاييسها النمو الاقتصادي و الذي بدوره يقلل من انتشار الفقر.
- ✓ في العموم، تعتبر آثار مؤشرات الحوكمة الرشيدة على تفاوتات الدخل آثار ضعيفة.
- ✓ للسيطرة على الفساد و كذا للمشاركة و المسائلة آثار مباشرة على الفقر، حيث أن مكافحة الفساد عنصر أساسي من عناصر التخفيف من حدة الفقر، كما تتيح الديمقراطية للفئة الأفقر في المجتمع إمكانية الوصول إلى عملية صنع القرار.
- ✓ تتمثل المؤشرات العالمية للحوكمة التي تؤثر على الفقر بشكل غير مباشر من خلال النمو الاقتصادي في: فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، جودة التشريعات، و سيادة القانون.

اقتراحات الدراسة:

يجب على صانعي السياسات في الدول العربية التركيز على:

- ضرورة العمل على تخفيض نسب فوارق الدخل لضمان وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الفقراء.
- ضرورة فرض ضرائب تصاعدية على المداخيل، و محاربة التهرب الضريبي الذي يثبط فوارق الدخل و يُأزم وضع الفقراء.
- تفعيل دور الزكاة في محاربة الفقر.
- إعطاء الأهمية الكبرى لمعدلات النمو الاقتصادي و ضمان استمراريته للنهوض بالحالة الاجتماعية للفقراء.
- تشجيع الاستثمارات التي من شأنها امتصاص معدلات البطالة خاصة تلك المتعلقة بإقامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الناشئة و التي أبانت على أهمية كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي.
- جعل محاربة الفساد و تطبيق أسس الحوكمة الرشيدة من الأولويات الكبرى للسلطات لضمان حقوق الطبقات الفقيرة.

- ضرورة مساعدة سكان الأرياف و المزارعين بإمدادهم بالمساعدات و الآلات الزراعية للتخفيف من حدة الفقر في الأرياف.
- تشجيع المبادرات التي تعزز الإنتاج و تضمن النمو الاقتصادي الشامل.
- حسن استغلال الموارد الطبيعية التي تتمتع بها الدول العربية.
- ضمان وصول المساعدات الإنمائية التي تقدمها المنظمات الدولية للفقراء عن طريق مكافحة الفساد و محاربة نهب المال العام.

آفاق البحث:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكننا تقديم بعض الاقتراحات لدراسات مستقبلية:

- دراسة أثر الحوكمة الرشيدة على مثلث النمو، الفوارق، و الفقر في الدول الإفريقية.
- دراسة مقارنة لأثر الحوكمة الرشيدة على مثلث النمو، الفوارق، و الفقر بين الدول العربية.
- دراسة أثر الفساد على مثلث النمو، الفوارق، و الفقر في الدول العربية.
- دراسة أثر الحوكمة الرشيدة على مثلث النمو، الفوارق، و الفقر مع أخذ آثار العتبات بعين الاعتبار.
- إدراج متغيرات تحكم أخرى كمتغير نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان.

قائمة المصادر و المراجع

المصادر و المراجع باللغة العربية:

ابراهيم, إ. م. (2021). أثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1991-2018. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية, 58(1), 493-520 .

الإنمائي, ب. ا. ا. (2010). تقرير التنمية البشرية: الثروة الحقيقية للأمم

الإنمائي, ب. ا. ا. (2011). تقرير التنمية البشرية: الاستدامة و الإنصاف مستقبل أفضل للجميع . Retrieved from http://knowledge4all.com/admin/Temp/Files/3375c9bc-2992-46a2-a215-146aac9ae2b0.pdf

البسام, ب. ع. ا. (2014). الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية(11), 3-23 .

البشير, ع. ا., & سراج, و. (2013). تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية. اقتصاديات شمال افريقيا مجلة, 9(11), 1-22 .

الصقور, م. (1996). السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية .تقرير عن اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية .

العذاري, ع. د., & الدعمي, هـ. ز. (2010). قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي.(الطبعة الأولى ed) عمان: دار جرير للنشر و التوزيع.

العقاد, م. م. (1980). مقدمة في التنمية و التخطيط. بيروت: دار النهضة العربية.

الفارس, ع. ا. (2001). الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي .(1 ed.) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

النجار, أ. ا. (2005). الفقر في الوطن العربي القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

باقر, م. ح. (1998). الفقر في دول غربي آسيا : قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا. بيروت: المستقبل العربي.

بختي, ف., & بهياني, ر. (2018). مؤشرات قياس الفقر و طرق مواجهته. مجلة نماء للاقتصاد و التجارة(4), 180-193 .

بوجانة, ر .ح., & برقوقي, ا. (2018). الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو االقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول العربية. مجلة الباحث, 18(1), 151-166 .

بوراس, ب., & قدودو, ج. (2021). أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول شمال إفريقيا الجزائر – تونس – المغرب (2000-2017). مجلة اقتصاد المال و الأعمال, 5(2), 169-186 .

بورني, ن., & عزوز, ن. ا. (2021). إشكالية ظاهرة الفقر في ظل المقاربات النظرية بحث في العوامل و الأسباب. المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات, 4(1), 107-117 .

بوصنوبرة, ع. ا .(2020/2021) .الحوكمة (الحكم الراشد) و أخلاقيات المهنة. قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

جراية, ا. (2018). الحكم الراشد و إشكالية السيادة. مجلة العلوم القانونية و السياسية, 9(2), 160-179 .

جنان, أ., & بودواية, م. (2017). نحو بناء قوة اقتصادية فلاحية تنافسية كشرط ضروري و أساس لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر. مجلة البحوث و الدراسات العلمية, 11(1), 117-148 .

حاجي, ف. (2013/2014). إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014. (دكتوراه), جامعة محمد خيضر بسكرة .

حطاب, م., & منصوري, ح. م .(2013) .دور السياسات الاقتصادية في الحد من الفقر إشارة إلى حالة الجزائر. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية(4), 301-317 .

رشوان, ح. ع. ا. (1999). أضواء على الحياة الاجتماعية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

رنان, م., & الحفيظي, ا. ع. (2013). معالجة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الأزمات الاقتصادية دراسة مقارنة بين الفكر الغربي و الفكر الإسلامي. مجلة الدراسات الإسلامية(3), 305-324 .

رنان, م., & لعمى, أ. (2014). أثر التحرير المالي و التجاري على توزيع الدخل في الدول الناشئة الأدلة التجريبية من البرازيل .مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية, 2(7), 107-125 .

سحنون, م. (2003). ظاهرة انتشار الفقر في البلدان النامية و سياسات الحد منها. مجلة العلوم الإنسانية(20), 207-220 .

سراج, و., & ناويس, أ. (2017). التحليل القياسي لأثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة الاقتصاد و المالية, 3(1), 67-78 .

شبيلة, ع. (2014). دور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر مجلة الاصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي, 9(17), 40-60 .

شقبقب, ع., & عدلي, ا. (2016). الحوكمة الجيدة و النمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية و المالية(6), 281-294 .

شوفي, ن. ا. ب., & جليط, ا. (2021). واقع الحكم الراشد في الجزائر. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية و المالية, 4(2), 11-32 .

طكوش, ص., & فاضل, ص. (2018). واقع الحكم الراشد في الجزائر. مجلة العلوم التجارية, 17(1), 6-24 .

عاكوم, إ. ف. (2006). إدارة الحكم و العولمة وجهة نظر اقتصادية (دراسات استراتيجية Vol 117) أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية.

عريس, م., & بابا, ع. ا. (2014). محددات و أسباب الفقر في الجزائر. الاستراتيجية و التنمية مجلة, 4(7), 272-302 .

عزوز, أ., & ضيف, أ. (2017). أسباب ظاهرة الفقر و مؤشرات قياسها. معارف(22), 323-340 .

عطية, ع. ا. (1999). اتجاهات حديثة في التنمية. الاسكندرية: الدار الجامعية.

عمار, ن. ب. (2020). معضلة الفقر في الجزائر. حوليات جامعة الجزائر1, 34(2), 448-467 .

عياد, ه., & لشهب, ح. ب. (2016). أثر النمو الاقتصادي و اللامساواة على معدلات الفقر دراسة حالة الجزائر للفترة 1970-2013. المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية(6), 126-145 .

غالية, ك. ب., قورين, ح. ق., & ترقو, م. (2019). التجربة الماليزية في مكافحة الفقر و مقومات نجاحها. مجلة المالية و الاقتصاد, 5(2), 98-110 .

غرداين, ح., & بوطالب, ق. (2020). التفاوت في توزيع الدخل بين العائلات الجزائرية خلال الفترة من 1988 إلى 2011. مجلة التكامل الاقتصادي, 8(1), 159-176 .

فرج, ش. (2012/2011). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية), جامعة الجزائر3 ,

قطوش, ع. ا. (2017). البرازيل... تجربتها في مكافحة الفقر، و أهم الدروس المستفادة. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية, 17, 41-58 .

قطوش, ع. ا. (2019). مكافحة الفقر المدقع في الدول النامية بين المتحقق و المأمول. مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية, 5(2), 178-199 .

قيرة, ص. م. (2008). الفقر الحضري: أسبابه و أنماطه. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية), جامعة منتوري قسنطينة ,

كبداني, س. أ., & بريكسي, ر. ر. (2014). تحليل مؤشرات عدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة 1988-2000. مجلة الباحث الاقتصادي (2), 52-74 .

لحسن, ا. ب. (2017). الفقر و التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر دراسة قياسية 1980-2013. مجلة البشائر الاقتصادية, 3(2), 46-69 .

مرغاد, ل., & حاجي, ف. (2013). إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. أبحاث اقتصادية و إدارية, 13, 159-180 .

مسعود, م. (1984). التخطيط للتقدم الاقتصادي و الاجتماعي. الكويت: عالم المعرفة.

معوشي, ع. (2021). قياس أثر الفساد الإداري على العدالة في توزيع الدخل دراسة مقطعية للعام 2018. مجلة البشائر الاقتصادية, 7(2), 20-38 .

مقاوسي, ص., & جمعوني, ه. (2010). نحو مقاربات النظرية الحديثة لدراسة التنمية الاقتصادية . Paper presented at the الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية, جامعة الحاج لخضر باتنة.

ملواح, ف., & مكيد, ع. (2020). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018. مجلة الاقتصاد و الإحصاء المطبق, 17(عدد خاص), 126-141 .

ممو, س., & يحيى ,س. آ. (2019). تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. مجلة الاستراتيجية و التنمية, 9(3), 512-533 .

ويس, ل. (2020/2019). الفساد و النمو الاقتصادي. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره), جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ,

المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:

Ahou, B. K. (2015). Gouvernance et croissance économique : une analyse des effets de seuil *Revue d'Economie Théorique et Appliquée, 5*(2), 167-194.

Aidt, T. S., Dutta, J., & Sena, V. (2006). Growth, governance and corruption in the presence of threshold effects: theory and evidence.

Akobeng, E. (2016). Growth and Institutions: A Potential Medicine for the Poor in Sub-Saharan Africa. *28*(1), 1-17. doi:https://doi.org/10.1111/1467-8268.12163

Alesina, A., & Rodrik, D. (1994). Distributive Politics and Economic Growth. *The Quarterly Journal of Economics*, *109*(2), 465-490. doi:10.2307/2118470

Anyanwu, J. C., Kayizzi-mugerwa, S., & John, C. (2013). *Determining the correlates of poverty for inclusive growth in Africa*: African Development Bank Tunisia.

Atangana Ondoa, H. (2013). Gouvernance et croissance économique en Afrique. *25*(2), 130-147. doi:https://doi.org/10.1111/j.1467-8268.2013.12020.x

Ayad, H., & Belmokaddem, M. (2018). THE EFFECT OF INEQUALITY AND ECONOMIC GROWTH SHOCKS ON POVERTY RATES IN ARABIC COUNTRIES: A SVAR APPROACH.

Bank, T. W. (1992). *Governance and Development*. Retrieved from Washington: https://documents1.worldbank.org/curated/en/604951468739447676/pdf/multi-page.pdf

Bank, T. W. (1994). *Governance, The World Bank's Experience*.

Bank, T. W. (2000/2001). *World Development Report Attacking Poverty*. Retrieved from New York: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/11856

Bank, W. (1990). *World Development Report 1990: Poverty*: World Bank.

Bank, W. (1998). *Assessing Aid: What Works, What Doesn't and Why*. Retrieved from https://documents1.worldbank.org/curated/en/612481468764422935/pdf/Assessing-aid-what-works-what-doesnt-and-why.pdf

Barro, R., & Sala-i-Martin, X. (2004). *Economic growth* (second edition ed.). London: Cambridge MA.: The MIT Press.

Barro, R. J. (2000). Inequality and Growth in a Panel of Countries. *Journal of Economic Growth*, *5*(1), 5-32. doi:10.1023/A:1009850119329

Ben Hamouda, A. (2018). La qualité de gouvernance et le triangle croissance-inégalité-pauvreté.

Benslimane, H. (2017/2018). *Croissance économique et ouverture commerciale.* (Thése pour l'obtention du diplome de Doctorat LMD), Université d'Oran 2,

Bourbonnais, r. (2018). *Econométrie* (10éme édition ed.). Paris: Dunod.

Bourguignon, F. (2004). Le triangle pauvreté - croissance - inégalités. *Afrique Contemporaine*, *211*(3), 29-56. doi:10.3917/afco.211.0029

Cowell, F. (2007). Income Distribution and Inequality. *DARP*(94), 1-18.

Deininger, K., & Squire, L. (1998). New ways of looking at old issues: inequality and growth. *Journal of Development Economics*, *57*(2), 259-287. doi:https://doi.org/10.1016/S0304-3878(98)00099-6

Dhrifi, A. (2013). Financial Development and Poverty: What Role for Growth and Inequality? , *3*, 119-129. doi:10.6007/IJARAFMS/v3-i4/362

Dincer, O. C., & Gunalp, B. (2008). Corruption, income inequality, and poverty in the United States.

Djennas, M., & Bendiabdellah, A. (2014). Poverty Decomposition by Growth and Income Distribution under Government Regulation. *Revue d'Economie et de Management*, *13*(1), 211-219.

Dollar, D., & Kraay, A. (2002). Growth is Good for the Poor. *Journal of Economic Growth*, *7*(3), 195-225. doi:10.1023/A:1020139631000

Gillespie, A. (2007). *Economie: Macro-Micro*. Paris: Edition Dunod.

Gisselquist, R. M. (2012). Good Governance as a Concept, and Why This Matters for Development Policy. *ReCom*(30).

Greene, W. (2012). *Econometric Analysis* (7th edition ed.). New Jersey: Prentice Hall.

Grindle, M. S. (2004). Good Enough Governance: Poverty Reduction and Reform in Developing Countries. *17*(4), 525-548. doi:https://doi.org/10.1111/j.0952-1895.2004.00256.x

Guiga, H., & Ben Rejeb, J. (2012). Poverty, Growth and Inequality in Developing Countries. *International Journal of Economics and Financial Issues, 2012, vol. 2, issue 4, pages 470-479, vol. 2*, pages 470-479.

Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). *Basic Econometrics*: McGraw-Hill Irwin.

Gupta, S., Davoodi, H., & Alonso-Terme, R. (2002). Does corruption affect income inequality and poverty? *Economics of Governance*, *3*(1), 23-45. doi:10.1007/s101010100039

Gyimah-Brempong, K. (2002). Corruption, economic growth, and income inequality in Africa. *Economics of Governance*, *3*(3), 183-209. doi:10.1007/s101010200045

Gyimah-Brempong, K., & de Gyimah-Brempong, S. M. (2006). Corruption, Growth, and Income Distribution: Are there Regional Differences? *Economics of Governance*, *7*(3), 245-269. doi:10.1007/s10101-005-0008-2

Hairault, J.-O. (2004). *La Croissance: Théories et Régularités Empiriques*. Paris: Edition Economica.

Kaufmann, D., & Kraay, A. (2002). Growth without Governance. *Policy Research Working Paper*(2928), 1-50.

Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2009). Governance Matters VIII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2008. *World Bank Policy Research Working Paper*, 1-103.

Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. *Draft Policy Research Working Paper*, 1-28.

Krimi, A., & Dhahri, M. (2018). L'investissement Direct Etranger et le Triangle "croissance, inégalité et pauvreté".

Kuznets, S. (1955). Economic Growth and Income Inequality. *The American Economic Review, 45*(1), 1-28.

Kuznets, S. (1973). Modern Economic Growth: Findings and Reflections. *The American Economic Review, 63*(3), 247-258.

Kwon, H. j., Kim, E. J. D., & Change. (2014). Poverty reduction and good governance: Examining the rationale of the Millennium Development Goals. *45*(2), 353-375.

Lecaillon, J. (1972). *La Croissance Economique*. Paris: Edition Cujas.

Marquaridt, D. W. (1970). Generalized Inverses, Ridge Regression, Biased Linear Estimation, and Nonlinear Estimation. *Technometrics, 12*(3), 591-612. doi:10.1080/00401706.1970.10488699

Mauro, P. (1995). Corruption and Growth. *The Quarterly Journal of Economics, 110*(3), 681-712. doi:10.2307/2946696

Mo, P. H. (2001). Corruption and Economic Growth. *Journal of Comparative Economics, 29*(1), 66-79. doi:https://doi.org/10.1006/jcec.2000.1703

Nations, U. (2015). *The Millennium Development Goals Report*. Retrieved from New York: https://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf

Nichols, A. (2007). Causal inference with obsevational data. *Stata Journal, 7*(4), 507-541.

OECD, O. f. E. C.-o. a. D. (1995). *Participatory Development and Good Governance*. Retrieved from Paris:

Persson, T., & Tabellini, G. (1994). Is Inequality Harmful for Growth? *The American Economic Review, 84*(3), 600-621.

PNUD. (2000). *Rapport Mondial sur le Développement Humain: Droits de L'homme et Développement Humain*. Retrieved from https://www.malikunnafoni.com/bibliostat/docs/030204062_pnud_sd.pdf

Ravallion, M. (1992). *Poverty comparisons: A guide to concepts and methods*. Washington: The World Bank.

Ravallion, M. (2001). Growth, Inequality and Poverty: Looking Beyond Averages. *World Development*, *29*(11), 1803-1815. doi:https://doi.org/10.1016/S0305-750X(01)00072-9

Rostow, W. (1963). *Les Cinq Etapes de la Croissance Economique*. Paris: Edition le Seuil.

Salih, M. (2003). Gouvernance, Information et Domaine public. *Nations Unies Conseil Economique et Social*.

Salvatore, D. (2004). Globalization and Economic Growth in the Wolrd Economy. *New Medit*(1), 4-8.

Sen, A. (1976). Poverty: An Ordinal Approach to Measurement. *Econometrica*, *44*(2), 219-231. doi:10.2307/1912718

Sen, A. (1997). *On Economic Inequality*: Oxford University Press.

Sen, A. (2000). *Development As Freedom* (A. A.Knopf Ed. fouth ed.). New York.

Sudarno, S., Asep, S., & Alex, A. (2004). Governance and Poverty Reduction: Evidence From Newly Decentralized Indonesia. In: SMERU Research Institute.

UNDP. (1997). *Governance for Sustainable Human development*. Retrieved from https://digitallibrary.un.org/record/492551

UNDP. (1999). Human Devlopment Report.

Weiss, T. G. (2000). Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges. *Third World Quarterly*, *21*(5), 795-814.

Zellner, A., & Theil, H. (1962). Three-Stage Least Squares: Simultaneous Estimation of Simultaneous Equations. *Econometrica*, *30*(1), 54-78.

قائمة الملاحق

الملحق (1): نتائج تقدير النموذج بمؤشر السيطرة على الفساد

Three-stage least-squares regression

Equation	Obs	Parms	RMSE	"R-sq"	chi2	P
lnGDPperca~a	147	6	.2250586	0.6004	683.28	0.0000
lnGiniindex	147	5	.0712755	0.5006	153.76	0.0000
lnPoverty	147	6	.6188762	0.7310	464.69	0.0000

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lnGDPpercapita						
ControlofCorruptionestimate	.2652932	.0455796	5.82	0.000	.1759588	.3546275
lnGiniindex	-3.190994	.2386551	-13.37	0.000	-3.65875	-2.723239
lnschoolenrollmentsecondary	.2651614	.0344213	7.70	0.000	.1976969	.332626
OpenningTrade	.7103041	.082687	8.59	0.000	.5482405	.8723677
Foreigndirectinvestmentneti	-.0131772	.003069	-4.29	0.000	-.0191923	-.007162
Inflationconsumerpricesannu	-.0019129	.0028066	-0.68	0.496	-.0074137	.0035879
_cons	17.9081	.9355584	19.14	0.000	16.07444	19.74176
lnGiniindex						
ControlofCorruptionestimate	.072008	.0190281	3.78	0.000	.0347136	.1093024
lnGDPpercapita	-.1933725	.0190598	-10.15	0.000	-.230729	-.156016
OpenningTrade	.1869797	.0347994	5.37	0.000	.1187742	.2551852
Inflationconsumerpricesannu	-.0016741	.0011932	-1.40	0.161	-.0040128	.0006646
Foreigndirectinvestmentneti	-.0029754	.0012615	-2.36	0.018	-.005448	-.0005029
_cons	5.01942	.1527077	32.87	0.000	4.720118	5.318721
lnPoverty						
ControlofCorruptionestimate	-.4583635	.2215381	-2.07	0.039	-.8925702	-.0241568
lnGDPpercapita	-2.665732	.411888	-6.47	0.000	-3.473017	-1.858446
lnGiniindex	-2.052879	1.500049	-1.37	0.171	-4.992922	.8871637
lnunemployment	.3814906	.1613136	2.36	0.018	.0653218	.6976594
Domesticgeneralgovernmentheal	-.0869026	.0764374	-1.14	0.256	-.2367171	.062912
Populationgrowthannual	-.0478503	.052481	-0.91	0.362	-.1507111	.0550104
_cons	28.68736	8.078847	3.55	0.000	12.85311	44.52161

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (2): نتائج تقدير النموذج بمؤشر فعالية الحكومة

Three-stage least-squares regression

Equation	Obs	Parms	RMSE	"R-sq"	chi2	P
lnGDPperca~a	147	6	.2444926	0.5284	570.26	0.0000
lnGiniindex	147	5	.0654562	0.5788	232.06	0.0000
lnPoverty	147	6	.6685488	0.6861	376.13	0.0000

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lnGDPpercapita						
GovernmentEffectivenessestima	.3446126	.0439283	7.84	0.000	.2585146	.4307105
lnGiniindex	-3.764882	.2535366	-14.85	0.000	-4.261804	-3.267959
lnschoolenrollmentsecondary	.1647959	.0352824	4.67	0.000	.0956438	.2339481
OpenningTrade	.8020708	.0863766	9.29	0.000	.6327758	.9713659
Foreigndirectinvestmentneti	-.0142035	.0034316	-4.14	0.000	-.0209292	-.0074777
Inflationconsumerpricesannu	-.0004528	.0031948	-0.14	0.887	-.0067145	.0058089
_cons	20.29182	.9866823	20.57	0.000	18.35796	22.22568
lnGiniindex						
GovernmentEffectivenessestima	.0889871	.0133407	6.67	0.000	.0628398	.1151344
lnGDPpercapita	-.2054743	.0166916	-12.31	0.000	-.2381892	-.1727594
OpenningTrade	.1918983	.0303969	6.31	0.000	.1323215	.2514751
Inflationconsumerpricesannu	-.0009522	.0011308	-0.84	0.400	-.0031685	.001264
Foreigndirectinvestmentneti	-.0029391	.0011768	-2.50	0.013	-.0052456	-.0006327
_cons	5.105952	.1308419	39.02	0.000	4.849506	5.362397
lnPoverty						
GovernmentEffectivenessestima	.1357203	.2214987	0.61	0.540	-.2984092	.5698498
lnGDPpercapita	-2.785913	.4486471	-6.21	0.000	-3.665245	-1.906581
lnGiniindex	-2.957133	1.602286	-1.85	0.065	-6.097556	.1832905
lnunemployment	.4867032	.1903378	2.56	0.011	.1136479	.8597584
Domesticgeneralgovernmentheal	-.1759113	.0874688	-2.01	0.044	-.347347	-.0044757
Populationgrowthannual	-.0551052	.0546911	-1.01	0.314	-.1622979	.0520874
_cons	33.06974	8.545738	3.87	0.000	16.3204	49.81908

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (3): نتائج تقدير النموذج بمؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف/الإرهاب

Three-stage least-squares regression

Equation	Obs	Parms	RMSE	"R-sq"	chi2	P
lnGDPperca~a	147	6	.2417996	0.5387	608.16	0.0000
lnGiniindex	147	5	.0720469	0.4897	164.52	0.0000
lnPoverty	147	6	.6880019	0.6676	362.42	0.0000

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lnGDPpercapita						
PoliticalStabilityandAbsence	.097511	.0269382	3.62	0.000	.044713	.1503089
lnGiniindex	-3.356569	.2988319	-11.23	0.000	-3.942269	-2.77087
lnschoolenrollmentsecondary	.3187526	.0353269	9.02	0.000	.2495132	.387992
OpenningTrade	.8938197	.0881365	10.14	0.000	.7210753	1.066564
Foreigndirectinvestmentneti	-.0120068	.0033409	-3.59	0.000	-.0185549	-.0054587
Inflationconsumerpricesannu	-.003733	.0030838	-1.21	0.226	-.0097771	.0023111
_cons	18.1166	1.138411	15.91	0.000	15.88535	20.34784
lnGiniindex						
PoliticalStabilityandAbsence	.0307044	.0091459	3.36	0.001	.0127787	.0486301
lnGDPpercapita	-.1644451	.0185065	-8.89	0.000	-.2007171	-.1281731
OpenningTrade	.2158015	.0329729	6.54	0.000	.1511758	.2804272
Inflationconsumerpricesannu	-.0019107	.0012316	-1.55	0.121	-.0043246	.0005032
Foreigndirectinvestmentneti	-.0024472	.0012321	-1.99	0.047	-.004862	-.0000323
_cons	4.760657	.1411917	33.72	0.000	4.483927	5.037388
lnPoverty						
PoliticalStabilityandAbsence	-.0554216	.1107388	-0.50	0.617	-.2724655	.1616224
lnGDPpercapita	-3.037084	.4035944	-7.53	0.000	-3.828114	-2.246053
lnGiniindex	-3.226134	1.390141	-2.32	0.020	-5.950761	-.501507
lnunemployment	.32293	.1944923	1.66	0.097	-.0582679	.7041279
Domesticgeneralgovernmentheal	-.0984545	.0911558	-1.08	0.280	-.2771166	.0802075
Populationgrowthannual	-.0658362	.0560302	-1.18	0.240	-.1756534	.043981
_cons	36.18562	7.048507	5.13	0.000	22.3708	50.00044

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (4): نتائج تقدير النموذج بمؤشر جودة التشريعات

Three-stage least-squares regression

Equation	Obs	Parms	RMSE	"R-sq"	chi2	P
lnGDPperca~a	147	6	.1873112	0.7232	833.69	0.0000
lnGiniindex	147	5	.0650754	0.5837	226.68	0.0000
lnPoverty	147	6	.5789265	0.7646	479.82	0.0000

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lnGDPpercapita						
RegulatoryQualityestimate	.2816099	.0464014	6.07	0.000	.1906648	.3725549
lnGiniindex	-2.777253	.2591327	-10.72	0.000	-3.285144	-2.269362
lnschoolenrollmentsecondary	.3320341	.0361751	9.18	0.000	.2611323	.402936
OpenningTrade	.7016751	.0711691	9.86	0.000	.5621862	.841164
Foreigndirectinvestmentneti	-.0155834	.0032131	-4.85	0.000	-.021881	-.0092858
Inflationconsumerpricesannu	-.0012376	.0026494	-0.47	0.640	-.0064304	.0039552
_cons	16.15757	1.03464	15.62	0.000	14.12971	18.18542
lnGiniindex						
RegulatoryQualityestimate	.10156	.0153691	6.61	0.000	.0714371	.1316829
lnGDPpercapita	-.1905364	.0165654	-11.50	0.000	-.2230041	-.1580688
OpenningTrade	.197238	.0306528	6.43	0.000	.1371596	.2573163
Inflationconsumerpricesannu	-.0013366	.0011515	-1.16	0.246	-.0035935	.0009203
Foreigndirectinvestmentneti	-.0046767	.0012666	-3.69	0.000	-.0071591	-.0021943
_cons	4.998669	.1291912	38.69	0.000	4.745458	5.251879
lnPoverty						
RegulatoryQualityestimate	-.3106351	.2429505	-1.28	0.201	-.7868093	.1655392
lnGDPpercapita	-1.852014	.5144439	-3.60	0.000	-2.860305	-.8437223
lnGiniindex	-.3157839	1.653864	-0.19	0.849	-3.557297	2.92573
lnunemployment	.5615666	.1675	3.35	0.001	.2332727	.8898606
Domesticgeneralgovernmentheal	-.3179701	.0928402	-3.42	0.001	-.4999335	-.1360067
Populationgrowthannual	.0363247	.0646436	0.56	0.574	-.0903745	.163024
_cons	16.06831	9.56743	1.68	0.093	-2.683506	34.82013

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (5): نتائج تقدير النموذج بمؤشر سيادة القانون

Three-stage least-squares regression

Equation	Obs	Parms	RMSE	"R-sq"	chi2	P
lnGDPperca~a	147	6	.2039598	0.6718	759.63	0.0000
lnGiniindex	147	5	.0700521	0.5176	178.20	0.0000
lnPoverty	147	6	.6352418	0.7166	419.98	0.0000

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lnGDPpercapita						
RuleofLawestimate	.1892586	.0328588	5.76	0.000	.1248564	.2536607
lnGiniindex	-2.877027	.2436927	-11.81	0.000	-3.354656	-2.399398
lnschoolenrollmentsecondary	.2719986	.0380885	7.14	0.000	.1973466	.3466506
OpenningTrade	.8135951	.0768385	10.59	0.000	.6629943	.9641958
Foreigndirectinvestmentneti	-.0150093	.0031639	-4.74	0.000	-.0212104	-.0088082
Inflationconsumerpricesannu	.0003961	.0028153	0.14	0.888	-.0051217	.0059139
_cons	16.6466	.9679244	17.20	0.000	14.7495	18.54369
lnGiniindex						
RuleofLawestimate	.0624034	.0132831	4.70	0.000	.0363689	.0884378
lnGDPpercapita	-.2126494	.0191739	-11.09	0.000	-.2502295	-.1750692
OpenningTrade	.2362236	.0320352	7.37	0.000	.1734357	.2990114
Inflationconsumerpricesannu	-.0008284	.0012239	-0.68	0.499	-.0032272	.0015705
Foreigndirectinvestmentneti	-.0039936	.0012732	-3.14	0.002	-.0064889	-.0014983
_cons	5.131603	.1501097	34.19	0.000	4.837394	5.425813
lnPoverty						
RuleofLawestimate	-.209802	.1476764	-1.42	0.155	-.4992425	.0796385
lnGDPpercapita	-2.417709	.4503939	-5.37	0.000	-3.300464	-1.534953
lnGiniindex	-2.147748	1.328466	-1.62	0.106	-4.751494	.4559973
lnunemployment	.3459405	.1748833	1.98	0.048	.0031756	.6887054
Domesticgeneralgovernmentheal	-.1963725	.0834488	-2.35	0.019	-.3599291	-.032816
Populationgrowthannual	-.0236386	.0540351	-0.44	0.662	-.1295455	.0822683
_cons	27.48368	7.70697	3.57	0.000	12.3783	42.58906

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (6): نتائج تقدير النموذج بمؤشر المشاركة و المساءلة

Three-stage least-squares regression

Equation	Obs	Parms	RMSE	"R-sq"	chi2	P
lnGDPperca~a	147	6	.2501962	0.5061	583.88	0.0000
lnGiniindex	147	5	.0761948	0.4293	125.67	0.0000
lnPoverty	147	6	.6627982	0.6915	400.11	0.0000

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lnGDPpercapita						
VoiceandAccountabilityestima	.0862136	.0519838	1.66	0.097	-.0156727	.1881
lnGiniindex	-3.330503	.2710749	-12.29	0.000	-3.8618	-2.799206
lnschoolenrollmentsecondary	.3096834	.0350611	8.83	0.000	.2409649	.3784019
OpenningTrade	.8229312	.0903466	9.11	0.000	.645855	1.000007
Foreigndirectinvestmentneti	-.0062808	.0029929	-2.10	0.036	-.0121469	-.0004148
Inflationconsumerpricesannu	-.0093015	.0028118	-3.31	0.001	-.0148125	-.0037905
_cons	18.12304	1.042068	17.39	0.000	16.08063	20.16546
lnGiniindex						
VoiceandAccountabilityestima	.0243376	.0223397	1.09	0.276	-.0194474	.0681227
lnGDPpercapita	-.1690776	.0192094	-8.80	0.000	-.2067274	-.1314279
OpenningTrade	.192953	.0366733	5.26	0.000	.1210747	.2648314
Inflationconsumerpricesannu	-.0036751	.0011502	-3.20	0.001	-.0059295	-.0014208
Foreigndirectinvestmentneti	-.0004398	.0012277	-0.36	0.720	-.0028461	.0019665
_cons	4.814383	.1482801	32.47	0.000	4.523759	5.105007
lnPoverty						
VoiceandAccountabilityestima	-.5053248	.2032922	-2.49	0.013	-.9037702	-.1068795
lnGDPpercapita	-3.02312	.3992115	-7.57	0.000	-3.80556	-2.24068
lnGiniindex	-3.102828	1.352895	-2.29	0.022	-5.754454	-.4512022
lnunemployment	.3959791	.1617518	2.45	0.014	.0789514	.7130067
Domesticgeneralgovernmentheal	-.0770959	.0835918	-0.92	0.356	-.2409328	.0867411
Populationgrowthannual	-.0649531	.054927	-1.18	0.237	-.172608	.0427018
_cons	35.00793	7.326438	4.78	0.000	20.64837	49.36748

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (7): معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر السيطرة على الفساد

Variable	VIF	1/VIF
ControlofC~e	2.24	0.445988
OpenningTr~e	1.88	0.532586
lnGiniindex	1.66	0.602147
lnschoolen~y	1.63	0.612752
Inflationc~u	1.44	0.695389
Foreigndir~i	1.40	0.715670
Mean VIF	1.71	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (8): معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر السيطرة على الفساد

Variable	VIF	1/VIF
ControlofC~e	2.08	0.480751
OpenningTr~e	1.80	0.556873
Inflationc~u	1.45	0.691515
Foreigndir~i	1.33	0.749193
lnGDPperca~a	1.22	0.816865
Mean VIF	1.58	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (9): معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر السيطرة على الفساد

Variable	VIF	1/VIF
lnGDPperca~a	4.40	0.227260
Domesticge~l	4.27	0.234310
lnGiniindex	1.86	0.538700
ControlofC~e	1.85	0.539194
Population~l	1.21	0.823930
lnunemploy~t	1.11	0.898085
Mean VIF	2.45	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (10): معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر فعالية الحكومة

Variable	VIF	1/VIF
Government~a	2.26	0.441887
lnGiniindex	2.04	0.490724
lnschoolen~y	1.86	0.537033
OpenningTr~e	1.70	0.587488
Inflationc~u	1.44	0.692174
Foreigndir~i	1.39	0.718612
Mean VIF	1.78	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (11): معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر فعالية الحكومة

Variable	VIF	1/VIF
OpenningTr~e	1.65	0.606736
Government~a	1.64	0.608571
Inflationc~u	1.44	0.692818
Foreigndir~i	1.30	0.767099
lnGDPperca~a	1.17	0.855221
Mean VIF	1.44	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (12): معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر فعالية الحكومة

Variable	VIF	1/VIF
lnGDPperca~a	4.42	0.226461
Domesticge~l	4.21	0.237467
lnGiniindex	2.07	0.482145
Government~a	2.06	0.484803
Population~l	1.30	0.770888
lnunemploy~t	1.14	0.879008
Mean VIF	2.53	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (13): معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر الاستقرار السياسي

Variable	VIF	1/VIF
lnGiniindex	1.80	0.556083
PoliticalS~e	1.79	0.557943
OpenningTr~e	1.70	0.587842
Inflationc~u	1.58	0.632330
Foreigndir~i	1.42	0.702603
lnschoolen~y	1.38	0.726293
Mean VIF	1.61	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (14): معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر الاستقرار السياسي

Variable	VIF	1/VIF
OpenningTr~e	1.59	0.628574
Inflationc~u	1.58	0.633817
PoliticalS~e	1.57	0.635531
Foreigndir~i	1.33	0.751791
lnGDPperca~a	1.18	0.850408
Mean VIF	1.45	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (15): معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر الاستقرار السياسي

Variable	VIF	1/VIF
lnGDPperca~a	4.61	0.217041
Domesticge~l	4.33	0.230922
lnGiniindex	1.71	0.583133
PoliticalS~e	1.58	0.633045
Population~l	1.29	0.776311
lnunemploy~t	1.21	0.825097
Mean VIF	2.46	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (16): معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر جودة التشريعات

Variable	VIF	1/VIF
lnGiniindex	2.04	0.490160
Regulatory~e	2.02	0.495381
OpenningTr~e	1.71	0.585361
lnschoolen~y	1.62	0.615613
Foreigndir~i	1.49	0.671418
Inflationc~u	1.30	0.770020
Mean VIF	1.70	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (17): معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر جودة التشريعات

Variable	VIF	1/VIF
OpenningTr~e	1.68	0.593815
Regulatory~e	1.50	0.667659
Foreigndir~i	1.35	0.740844
Inflationc~u	1.30	0.771330
lnGDPperca~a	1.11	0.898266
Mean VIF	1.39	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (18): معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر جودة التشريعات

Variable	VIF	1/VIF
lnGDPperca~a	4.79	0.208949
Domesticge~l	3.80	0.263092
lnGiniindex	2.31	0.433336
Regulatory~e	1.72	0.582691
Population~l	1.26	0.794107
lnunemploy~t	1.09	0.920080
Mean VIF	2.49	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (19): معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر سيادة القانون

Variable	VIF	1/VIF
RuleofLawe~e	2.07	0.482191
lnschoolen~y	1.89	0.528128
lnGiniindex	1.74	0.574621
OpenningTr~e	1.69	0.591066
Foreigndir~i	1.52	0.657496
Inflationc~u	1.50	0.665670
Mean VIF	1.74	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (20): معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر سيادة القانون

Variable	VIF	1/VIF
RuleofLawe~e	1.76	0.568750
OpenningTr~e	1.57	0.637146
Inflationc~u	1.51	0.661445
Foreigndir~i	1.41	0.710810
lnGDPperca~a	1.29	0.772326
Mean VIF	1.51	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (21): معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر سيادة القانون

Variable	VIF	1/VIF
lnGDPperca~a	4.66	0.214377
Domesticge~l	3.86	0.259375
lnGiniindex	1.79	0.557206
RuleofLawe~e	1.62	0.616437
Population~l	1.21	0.823469
lnunemploy~t	1.17	0.852077
Mean VIF	2.39	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (22): معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر المشاركة و المساءلة

Variable	VIF	1/VIF
OpenningTr~e	1.90	0.525502
lnGiniindex	1.54	0.647862
VoiceandAc~a	1.46	0.685991
lnschoolen~y	1.38	0.726601
Foreigndir~i	1.35	0.738723
Inflationc~u	1.33	0.749117
Mean VIF	1.49	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (23): معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر المشاركة و المساءلة

Variable	VIF	1/VIF
OpenningTr~e	1.84	0.543636
VoiceandAc~a	1.44	0.692969
Foreigndir~i	1.33	0.754111
Inflationc~u	1.30	0.770323
lnGDPperca~a	1.11	0.899364
Mean VIF	1.40	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (24): معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر المشاركة و المساءلة

Variable	VIF	1/VIF
lnGDPperca~a	4.41	0.226606
Domesticge~l	4.17	0.239563
lnGiniindex	1.57	0.638454
VoiceandAc~a	1.28	0.780176
Population~l	1.24	0.805192
lnunemploy~t	1.09	0.917642
Mean VIF	2.29	

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

الملحق (25): مصفوفة الارتباطات بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة

	Contro~e	Govern~a	Politi~e	Regula~e	Ruleof~e	Voicea~a
ControlofC~e	1.0000					
Government~a	0.8597	1.0000				
PoliticalS~e	0.7229	0.8331	1.0000			
Regulatory~e	0.7796	0.7994	0.7183	1.0000		
RuleofLawe~e	0.8666	0.8147	0.7008	0.8000	1.0000	
VoiceandAc~a	0.6113	0.4502	0.4678	0.4327	0.4844	1.0000

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15

فهرس الجداول و الأشكال

و الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	19
02	جدول موجز لنظريات النمو الاقتصادي	22
03	نسبب تشتت الدخل	29
04	متغيرات الدراسة و مصادر البيانات	112
05	مصفوفة الارتباطات بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة	114
06	نتائج تقدير النموذج بمؤشر السيطرة على الفساد	116
07	معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر السيطرة على الفساد	118
08	معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر السيطرة على الفساد	118
09	معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر السيطرة على الفساد	119
10	نتائج تقدير النموذج بمؤشر فعالية الحكومة	120
11	معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر فعالية الحكومة	122
12	معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر فعالية الحكومة	122
13	معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر فعالية الحكومة	123
14	نتائج تقدير النموذج بمؤشر الاستقرار السياسي	124
15	معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر الاستقرار السياسي	126
16	معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر الاستقرار السياسي	126
17	معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر الاستقرار السياسي	127
18	نتائج تقدير النموذج بمؤشر جودة التشريعات	128
19	معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر جودة التشريعات	130
20	معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر جودة التشريعات	130
21	معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر جودة التشريعات	131
22	نتائج تقدير النموذج بمؤشر سيادة القانون	132
23	معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر سيادة القانون	133
24	معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر سيادة القانون	134
25	معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر سيادة القانون	134
26	نتائج تقدير النموذج بمؤشر المشاركة و المساءلة	135
27	معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر المشاركة و المساءلة	137

28	معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر المشاركة و المساءلة	137
29	معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر المشاركة و المساءلة	138

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أطراف الحوكمة الرشيدة	11
02	منحنى لورنز	27
03	الحلقة المفرغة للفقر	37
04	دليل الفقر المتعدد الأبعاد	47
05	نموذج الدراسة	111

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	نتائج تقدير النموذج بمؤشر السيطرة على الفساد	152
02	نتائج تقدير النموذج بمؤشر فعالية الحكومة	153
03	نتائج تقدير النموذج بمؤشر الاستقرار السياسي	154
04	نتائج تقدير النموذج بمؤشر جودة التشريعات	155
05	نتائج تقدير النموذج بمؤشر سيادة القانون	156
06	نتائج تقدير النموذج بمؤشر المشاركة و المساءلة	157
07	معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر السيطرة على الفساد	158
08	معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر السيطرة على الفساد	158
09	معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر السيطرة على الفساد	158
10	معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر فعالية الحكومة	159
11	معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر فعالية الحكومة	159
12	معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر فعالية الحكومة	159
13	معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر الاستقرار السياسي	160
14	معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر الاستقرار السياسي	160
15	معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر الاستقرار السياسي	160
16	معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر جودة التشريعات	161
17	معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر جودة التشريعات	161
18	معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر جودة التشريعات	161
19	معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر سيادة القانون	162
20	معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر سيادة القانون	162
21	معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر سيادة القانون	162
22	معاملات تضخم التباين لمعادلة النمو الاقتصادي بمؤشر المشاركة و المساءلة	163
23	معاملات تضخم التباين لمعادلة فوارق الدخل بمؤشر المشاركة و المساءلة	163
24	معاملات تضخم التباين لمعادلة الفقر بمؤشر المشاركة و المساءلة	163
25	مصفوفة الارتباطات بين مؤشرات الحوكمة الرشيدة	164

"الحوكمة الرشيدة و مثلث النمو، الفوارق، و الفقر – دراسة قياسية"

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحوكمة الرشيدة على مثلث النمو، الفوارق، و الفقر في الدول العربية، و لتحقيق ذلك تم الاعتماد على نموذج هيكلي بمعادلات آنية حيث شملت الدراسة الفترة من سنة 1996 إلى 2016، و تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل.

انطلاقا من مخرجات برنامج Stata 15، تم التوصل إلى أن مؤشرات الحوكمة الرشيدة المتمثلة في السيطرة على الفساد، و المشاركة و المساءلة لها آثار سلبية و مباشرة على انتشار الفقر، أما المؤشرات الأخرى المتمثلة في فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، جودة التشريعات، و سيادة القانون فتؤثر على نسبة الفقر بشكل غير مباشر و ذلك من خلال النمو الاقتصادي. كما أسفرت الدراسة على وجود علاقة سلبية معنوية إحصائيا بين النمو الاقتصادي و فوارق الدخل.

كلمات مفتاحية: حوكمة رشيدة، نمو اقتصادي، فوارق دخل، فقر.

« La Bonne Gouvernance et le triangle Croissance, inégalité, Pauvreté – Etude Econométrique »

Résumé :

L'étude visait à identifier l'impact de la bonne gouvernance sur le triangle croissance – inégalité – pauvreté dans les pays arabes. Pour ce faire, un modèle structurel à équations simultanées a été développé, couvrant la période 1996-2016. La méthode des triples moindres carrés a été utilisée pour estimer le modèle.

Sur la base des résultats de stata 15, il a été déterminé que les indicateurs de la bonne gouvernance : contrôle de la corruption, et la participation et reddition des comptes ont des effets négatifs et directs sur la prévalence de la pauvreté, tandis que les autres indicateurs de l'efficacité du gouvernement, la stabilité politique, la qualité de la réglementation et la primauté du droit influent indirectement sur le taux de pauvreté par la croissance économique. L'étude a également découvert une relation négative statistiquement significative entre la croissance économique et les inégalités de revenu.

Mots-clés : Bonne Gouvernance, Croissance économique, Inégalités de revenu, Pauvreté.

« Good Governance and the Growth, Inequality, and Poverty triangle – An Econometrical Study »

Abstract :

The study aimed to identify the impact of good governance on the growth, inequality, and poverty triangle in Arab countries. and in order to do so, a structural model with simultaneous equations was developed, as the study covered the period from 1996 to 2016. The three-stage least squares method was used to estimate the model.

Based on stata 15 outputs, it was determined that the good governance indicators of corruption control, and participation and accountability have a negative and direct effect on the prevalence of poverty, whereas the other indicators of government effectiveness, political stability, regulatory quality, and the rule of law affect the poverty rate indirectly through economic growth. The study also discovered a statistically significant negative relationship between economic growth and income inequalities.

Keywords : Good Governance, Economic Growth, Income Inequality, Poverty.